AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

نُسُورُ الفِكرَةِ النَّبِيلَة

الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد

الرفيق الشهيد القائد
"نضال" محمد عبد العال
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية

الرفيق الشهيد المقاتل
عبد الرحمن عبد العال
"الفدائي"

الرفيق الشهيد القائد
عماد عودة
عضو اللجنة المركزية الفرعية للجبهة الشعبية في لبنان



الهدف - فلسطين - العدد 87 (1561) - أيلول / سبتمبر 2026

الافتتاحية

الانتخابات الفلسطينية.. ولكن!!
الوحدة الوطنية أولاً...

منذ السنوات الأربع الأخيرة يتفاقم الخطر الوجودي على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على يد غلاة التطرف العنصري الصهيوني ومخططاتهم المنهجية المنسجمة مع العقيدة الصهيونية التلمودية تحت عنوان «خطة الحسم»، أي حسم الصراع مع الفلسطينيين، وتصفية الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية بشكل نهائي ولو تطلب ذلك الإبادة أو التهجير، والسيطرة على كل فلسطين وخاصة القدس والمقدسات وتهويدها وتغيير معالمها وتراثها الحضاري والروحي، وضمّها بالكامل إلى الكيان الصهيوني بسياسة القضم المتدرج، وبناء المستوطنات والتوغلات اليومية، وما يرافقها من جرائم التدمير والقتل والاقتلاع والاعتقال والتخريب الممنهج لمقومات الحياة ومصادر الرزق، وفوق كل ذلك الوحشية في التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي للأسرى الفلسطينيين، والعزل والتجويع والحرمان من النوم والنظافة والزيارات، والإهمال الطبي، إنه قانون الإعدام بطريقة الموت البطيء، وهذا ما يعدّ من أبشع صور التطهير العرقي والفصل العنصري.

يراقب العالم الانتخابات النصفية الأمريكية، وانعكاساتها على الصراعات الدولية والمنطقة ومدى تأثيرها على استمرار التوحش الأمريكي وسياسة الهيمنة والسيطرة على العالم.

ويترقب الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة الانتخابات الإسرائيلية القادمة في 28 نوفمبر 2026، وما سينتج عنها، وماذا سيكون مصير حكومة التطرف الديني الصهيوني، وخاصة ثالوث عتاة القتل والإجرام والإبادة (نتنياهو، بن غفير وسموتريتش)، رغم أن استراتيجية التطرف الصهيوني العنصري تشمل معظم القوى والأحزاب الصهيونية في الحكم وفي المعارضة. أي أن الأخطار ومخططات التصفية بالإبادة أو التهجير أو الضم ستتواصل بآليات وطرق ووسائل متعددة، وربما مختلفة.

في ظل هذه الأوضاع يتابع الفلسطينيون باهتمام، وربما يتابع بعضهم بذهول واستغراب الشأن الفلسطيني الداخلي، وما يتعلق بترتيب البيت الوطني الفلسطيني، وإعادة تشكيل المجلس الوطني، والتحضيرات الجارية للانتخابات التشريعية الفلسطينية المحدد موعدها في أواخر الشهر القادم 28 نوفمبر، وفرص إتمامها أو تأجيلها، رغم إعلان معظم الفصائل الفلسطينية المشاركة في منظمة التحرير أو غير المشاركة فيها استعدادها لخوض العملية الانتخابية، وكذلك استعدادها للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بعيداً عن أي اشتراطات سياسية مسبقة، وعلى أساس مبدأ الشراكة الحقيقة غير الشكلية.

حتى يتم جمع الشمل الفلسطيني على أساس وطني وديمقراطي، وحتى ترتقي الحالة الوطنية إلى حجم التضحيات والتحديات، قدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مبادرتها الوطنية الوحدوية «خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني» القائمة على مستوى عال من الشعور بالمسؤولية الوطنية إلى عموم الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة من أجل الوحدة الوطنية، ورصد الصفوف، وإنهاء حالة الانقسام وصولاً إلى التوافق والوحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تردد صدى المبادرة عالياً داخل الأوساط الفلسطينية فصائل وقوى وفعاليات شعبية ونخب ثقافية وإعلامية وأكاديمية، عدا عن الأوساط الرسمية الفلسطينية في المنظمة والسلطة.

إن الدافع الرئيس للاهتمام بالمبادرة هو الحرص على الانتقال من الواقع المرير المتعلق بالانقسام وتهالك المؤسسات، وسياسية التفرد، والهيمنة الذي تعاني منه الساحة الفلسطينية، إلى خيار الوحدة الوطنية والشراكة الفاعلة والقيادة الجماعية على أساس برنامج سياسي واضح، وبناء مؤسسات على أسس ديمقراطية، وللوصول إلى هذه الحالة المتقدمة وطنياً، لا بد من الحوارات الوطنية وعلى أعلى المستويات، واجتماع الأمناء العامّين للفصائل خطوة أولى على طريق التوافق الوطني، والاتفاق على الأسس السياسية والتنظيمية والمؤسساتية لإعادة ترتيب أوضاع المنظمة بمشاركة الجميع، وتفعيل مؤسسات المنظمة على قاعدة التشاركية، بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً الاتفاق على الآليّة المناسبة لتشكيل المجلس، وإدارة العملية الانتخابية التشريعية في حال قرر الإسرائيليون منع إجرائها في القدس أوفي قطاع غزة، أو في بعض أجزاء الضفة.

يتعذر على الفلسطينيين المواجهة للتغول الصهيوني ضد شعبنا وأرضنا ومؤسساتنا الوطنية وتتفاقم معاناتهم وخيباتهم بدون التوافق والوحدة الوطنية، وبدون خطة وطنية أساسها المواجهة، وتعزيز ثبات وصمود شعبنا، وتلبية حاجاتهم الأساسية من إيواء وصحة وتعليم خدمات، وتوفير العمل، والشروع في إعادة الإعمار في قطاع غزة، وتقديم كل ما يلزم لرعاية وغوث المهجرين والمتضررين وخاصةً في مخيمات اللاجئين والقرى الأرياف في الضفة الغربية والقدس.

إذاً الخيار هو وحدتنا الوطنية أولاً، وما يتم التوافق عليه حول الانتخابات، أو تشكيل المجلس الوطني يجب أن يكون تعزيزاً لهذا الخيار الذي يوحّد إرادة الصمود والتحدّي ويعطي شعبنا المزيد من الطاقة الأمل.





أسسها عام 1969
الأديب الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير
كايد الغول

مدير التحرير
محمد أبو شريفة

المدير الفني
منير الرفاعي

تصميم الغلاف
جيفارا عبد القادر

المدقق اللغوي
أيمن الحسن

الإدارة
حسن شتيوي

المقالات المنشورة لا تتطابق بالضرورة مع وجهة نظر الهدف

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف:
غزة - بجوار مشفى الشفاء - نهاية شارع الثورة

الهاتف: 082836472
البريد الإلكتروني:
hadafmagazinenew@gmail.com

تصدر عن
دائرة الإعلام المركزي
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية
العدد رقم (87) - (1561) - أيلول (سبتمبر) 2026

الافتتاحية

• الانتخابات الفلسطينية.. ولكن!! الوحدة الوطنية أولاً. 1

حوار الهدف

• حوار مع الدكتور حاتم الجوهري — حوار: محمد أبو شريفة 3

شؤون فلسطينية

• الشعبية تطرح «خارطة الإنقاذ الوطني» للنقاش العام وتدعو إلى أوسع ضغط شعبي لتبنّيها — الهدف 8
• بيان حول جرائم التعذيب الوحشي بحق أسرى قطاع غزة في سجون الاحتلال — الهدف 10
• بيان في الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الرفيق نضال عبد العال «أبو غازي» ورفيقيه — الهدف 11
• بيان صادر عن جبهة العمل الطلابي التقدمية في غزة بمناسبة العام الدراسي 2027/2026 — الهدف 12
• البنية التركيبية لمبادرة الإنقاذ الوطني المقدمة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — د. عابد الزريعي 13
• مبادرة الشعبية.. ضرورة المرحلة الانتقالية الوطنية الشاملة — نعيم ابراهيم 15
• مبادرة الإنقاذ الوطني: نحو استعادة القرار الفلسطيني وإعادة بناء البيت الوطني — بسام عليان 16
• انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني تباين في الأهداف والنتائج — إبراهيم شقير 20
• العلم درّة التاج الفلسطيني — إلهام الحكيم 21
• في الهدف: كاميرا غير خفية — الهدف 22
• من الخيمة إلى الخيمة نتعلم — أحمد عويدات 23
• مجزرة صبرا وشاتيلا وعلاقتها بأيديولوجيا الإبادة — محمد العبد الله 24

شؤون عربية

• قصة تلة علي الطاهر والأمن المفقود في كريات شمونة — حمزة البشتاوي 28
• سوريا في جغرافيا الممرات: هل تصنع الحرب دوراً لا يصنعه الاستقرار؟ — عزيز موسى 29

شؤون دولية

• مجموعة البريكس: بانوراما الواقع والمنجزات والتحديات — د. محمد عبد القادر 31
• القارة الأوروبية.. «نوستالجيا التطرف من جديد» — د. محمد عياش 33
• مأزق أمريكا في حروب المضائق والممرات المائية — رضي الموسوي 35
• شعبوية أوروبية متصهينة دَيْدنها التطرّف والعنصرية — محمد صوان 37

شؤون العدو

• المفاوضات مع الكيان الصهيوني: لهاث خلف السراب — علي زيدان 39
• حرب مفتوحة.. وأهداف معلنة — وفاء حميد 41
• فتية التلال مشروع استيطاني جديد — حسين موسى 42
• وثيقة بحثية: قراءة في الإبادة الصهيونية من غزة إلى الضفة الغربية — نواف الزرو 43

دراسات الهدف

• العلمانيّة الغربيّة «امتحان المفهوم بالممارسة العمليّة» — د. سامي الشيخ محمد 47

مدارات الهدف

• الخروج من المأزق الفلسطيني — د. ماهر الطاهر 49

رصد الهدف

• الإرهابي الكذاب على الباب — الهدف 51

تقرير الهدف

• أيلول الفلسطيني ليس كأي شهر — موسى جرادات 51

شؤون ثقافية

• حوار ثقافي: مع الناقد والتشكيلي غازي انعيم — حوار: موسى سعيد مراغة 54
• كيف يواجه المبدع الفلسطيني عجزه أمام غزة — زكريا السيد أحمد 60
• مثقف الشتات الفلسطيني في زمن التحولات — وليد محمد محمد 62
• النقد بين «بناء الفكرة وهدمها»: نحو وعي أعمق لوظيفة النقد — حيدر العيلة 64
• قبل أن يحكمنا الذكاء الاصطناعي: هل نحن مستعدون للمواجهة؟! — باسمة حامد 65
• «أربع ساعات في شاتيلا»: عرض مسرحي يوثق نتائج المجزرة — إعداد: جوان جان 67
• البحث عن شكل جديد في الحكي: قراءة في (ضحك ولعب) للكاتبين أيمن الحسن وانتصار بعلة — د. ثائر يوسف عودة 69
• التمرد في «قصص المدن المتعبة» بين الاجتماعي والسياسي للراحل حسام أبو حامد — بسام سفر 71
• «توتة الدار» بين «الكنفاني» و«كاريدي» — غرز الدين جازي 73
• شاعر جاهلي في القرن العشرين — رامي يوسف دقة 75
• فيلم (نازا) زلزال جديد يهز الكيان الصهيوني — إبراهيم أبو ليل 77
• أيام فلسطين السينمائية: أفلام عابرة للحدود في ذكرى وعد بلفور المشؤوم — أمينة عباس 78
• موت يليق ببلادنا — يحيي سعيد الواضح 81
• فعاليات أكاديمية دار الثقافة — الهدف 82

من مفهوم الجغرافية السياسية إلى الجغرافية الثقافية والتعالق الثقافي واستحقاقاته في الفضاء العربي



حوار مع

الدكتور حاتم الجوهري

الباحث والأكاديمي وأستاذ الدراسات الثقافية

◄ أجرى الحوار: محمد أبو شريفة

■ مدير تحرير مجلة الهدف

يكتسب الحوار مع د. حاتم الجوهري أهمية فائقة انفتاحاً على دلالات وسياقات عمله الأكاديمي والبحثي والنقدي حيث تتبدى تلك الأهمية بالأبعاد المعرفية والنظرية لما اجترحه وأسس له انطلاقاً من مفهوم الجغرافية السياسية إلى الجغرافية الثقافية والتعالق الثقافي وسوى ذلك تعميقاً لمعنى «الجيوثقافي» واستحقاقاته في الفضاء العربي كما الرهان على قدرة الذات العربية على استعادة فاعليتها الحضارية.

الهدف تحاور د. حاتم الجوهري

في جولة أفق تحريراً لهذه المفاهيم ووضعها في سياقاتها الدالة.

■ **من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية، هل بالإمكان القول إن د. حاتم الجوهري يعمل على تأسيس نظرية جديدة بين الذات والآخر وبناء سردية عربية كبرى... خاصة أنك وصفت مشروعك بالطموح لإعادة صياغة العلاقة بين الجغرافيا والثقافة والسياسة، للانتقال من منطق الجيوسياسي إلى منطق "الجيوثقافي"؟ وما هي الإشكاليات التي واجهتك باعتبار أنها نظرية وليست مجرد رأي؟**

الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيك ارتبطت بلحظة تاريخية لشعور الذات الغربية بمركزيتها وتفوقها (الديني والعلماني والعرقي) منذ نهايات القرن الـ19، فأنتجت مبرراً نظرياً يسوغ لها التمدد والسيطرة على كل جغرافيا العالم حمل اسم «الجغرافيا السياسية».. الجيوبولتيك نشأ مبحثاً في كيفية سيطرة الغرب على «الآخر» أي على كل ذوات العالم الأخرى وأراضيهم ومواردهم، هو مشروع لمركزية جغرافيا واحدة و»ذات واحدة»، وتهميش كل الجغرافيا وكل «الذوات الأخرى» دونها بحجة التفوق الغربي بفلسفاته وأيديولوجياته وتمثلاته المتنوعة.

بينما الجغرافيا الثقافية «الجوهرية» (تفريقاً لها عن الجغرافيا الثقافية الوصفية التي نشأت في الغرب تهتم بتأثير المكان على العادات البشرية إجمالاً) تسترد الوعي بالذات مجدداً وإعادة إنتاج الذات العربية، وتدعو لـ «فك التعالق» مع سردية المركزية الثقافية الغربية المتنوعة، من خلال قدرة الذات العربية و»مستودع هويتها» على إعلاء دور «المكون الثقافي»، وبناء سردية جديدة تستعيد الوجود على الجغرافيا بعدما انسدت السرديات السياسية العربية التاريخية وعجزت عن القيام بالدور المنوط بها.. لذا بالفعل هي تقدم نظرية جديدة للتدافع على الجغرافيا بين الذات وبين الآخر الدولي وفهمه والآخر الإقليمي كذلك.

لكننا هذه المرة سنبدأ من «الجوهر الثقافي» المشترك الجامع، لنصل تدريجياً إلى خطاب وتمثلات سياسية جديدة وفاعلة على قدر التحديات الماثلة.. أما الإشكالية الأبرز التي واجهت «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» بعد طرحها في الكتاب؛ فكانت التلقي واستقبال النظرية في حد ذاته، والذي يمكن تلخيصه في نمطية العقلية الغربية ما بين: عقلية التبعية للآخر وعقلية التبعية للسلطة السياسية السائدة، النخب العربية المختلفة سواء الأكاديمية أو السياسية أو الثقافية، اعتادت وجود سلطة ما تتلقى منها السرديات النظرية الجديدة، وهي إما أن تكون النظرية ذات أصل غربي فتتبعه دون نقاش، أو ترتبط النظرية بسلطة سياسية ما تحيطها بشبكة مصالح وتسكين اجتماعي وفوائد معينة.

بينما طرحت النظرية دون أكون متعالقاً مع الغرب ودون أكون مرتبطاً بسلطة سياسية ما، لا في المسار الرسمي ولا في المسار غير الرسمي.. لكن هذه الاستقلالية ربما كانت هي الشرط الموضوعي المضمر الذي مكنني من حرية التفكير فيما يحدث، وحرية اختبار البدائل، ووضع الحلول النظرية التي تعبر عن سياق الذات العربية والشرقية عموماً.

وتبقى الصعوبة والإشكالية الأبرز في تحرير مصطلح «الجغرافيا الثقافية» نفسه لدى العقل الأكاديمي العربي، الذي اعتاد التعامل معه كمبحث جغرافي وصفي نشأ في الغرب يدرس تأثير المكان على الطباع والعادات والتقاليد إجمالاً. بينما قامت فلسفتي على إعادة صياغة المصطلح ليصبح «مفهوماً استراتيجياً جوهرياً» يرفع «المكون الثقافي» ليكون فاعلاً وحارساً على الجغرافيا، وليس مجرد دراسة لتنوعات التقاليد وأثر المكان عليها عند الجماعات البشرية.

■ **ما هي أبرز التحولات العالمية التي أثرت بك ودفعتك للتركيز على المكون الثقافي واعتباره قوة ناعمة صاعدة؟**

على المستوى العالمي رصدت التحولات التي جرت في السرديات العالمية؛ مع تبني أمريكا أطروحة «الصدام الحضاري» وبروزها في مشروع ترامب للسياسات الخارجية خاصة مع مسار «صفقة القرن» وبعدها «الاتفاقيات الإبراهيمية». وعلى الجانب الآخر تحول روسيا من الشيوعية إلى شكل من أشكال الرأسمالية، وبروز مشروع «الأوراسية الجديدة» مع المفكر ألكسندر دوجين وتبني بوتين لهذا المشروع في السياسات الخارجية. وفي السياق نفسه تحول الصين عن تصورات الشيوعية الصينية الماوية وتجاربها، وظهور اقتصاد رأسمالي نوعي ارتبط بظهور مشروع «الحزام والطريق»، والسياسات الخارجية التي تبناها شي جين بينج على ضفاف هذا المشروع.

كل هذه التحولات العالمية انعكست على الوضع الإقليمي وتبلورت بقوة في حرب غزة وتبعاتها بعد عملية طوفان الأقصى، فلقد تمددت إيران في البلدان العربية بحجة عجز الذات العربية عن الدفاع عن ثوابت السردية الإسلامية في فلسطين، وتمددت تركيا في سوريا بسبب عجز السردية القومية في شكلها البعثي عن الاستجابة لدعوات الشارع للتغيير، وتمددت السردية الأثيوبية باسم المركزية الأفريقية في السودان بسبب عجز سردية الإسلام السياسي هناك، وتجرأت إسرائيل على الدعوة لتهجير أهل غزة لسيناء المصرية بسبب ارتباك سردية «دولة ما بعد الاستقلال» في مصر بين إرث الناصرية وشعارات التحرر، وإرث الساداتية وسياسات التطبيع والتحالف مع الغرب!

كل هذا أخبرني بوضوح أن المشكلة هي مشكلة في السردية العربية، وانسداد السرديات القائمة وعجز السرديات التاريخية المعارضة في آن واحد، التمدد في الجغرافيا العربية كان باسم سردية ثقافية و»مكون ثقافي» ما، من هنا رأيت أن استعادة السيطرة على الجغرافيا العربية تتطلب بروز سردية ثقافية جامعة جديدة، تقوم على جوهرية «المكون الثقافي» وضرورة صعوده لوقف تمدد السرديات الأخرى ودفعه للوراء.

■ **في كتابك الذي حمل عنوان («نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة: من جيوسياسي القرن الـ20 إلى جيوثقافي القرن الـ21»، تحضر حرب غزة ضمن مضمار الجغرافيا الثقافية، ما الذي تريد توضيحه من خلال حرب الإبادة العرقية الإجرامية هذه؟ خاصة أنك حددت أنماطاً ليتحرك من خلالها معظم الأطراف الإقليميين والدوليين؟**

حرب غزة كانت محكاً مفصلياً في الإشارة لانسداد السرديات العربية التاريخية ومشروع دولة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي منذ منتصف القرن الـ20، لم يستطع مشروع القومية العربية وسرديته تجاوز هزيمة عام 1967م، وتوالى سقوط مراكزه التاريخية في بغداد ثم دمشق والمخططات القائمة باتجاه مصر الآن. ومشروع الدول الملكية العربية لم يكن لديه الحلول البديلة الجاهزة لتجاوز التناقضات، وبناء توازنات جديدة تتوافق ما بين التحالف مع الغرب والتأكيد على الحق العربي والدفاع عن المقدسات الدينية.

فجأة كشفت حرب غزة عن هشاشة راهن الذات العربية وسردياتها التي هي إرث القرن الماضي وبقاياه، وجعلت الشعوب العربية أمام اختيار صعب ومأزق تاريخي. المكون الإسلامي يتمدد متمثلاً في تركيا وإيران تحت شعار الدفاع عن المقدسات، والمكون العرقي الأفريقي يتمدد عبر السودان، وهنا لا بد من وقفة لأن العالم العربي الذي هو قلب السردية الإسلامية في الوقت نفسه، كان له ثلاث بوابات حارسة قد سقطت الآن بالفعل، بوابة العراق وبوابة سوريا وبوابة السودان، وبقي للعرب فقط الحصن الأخير في مصر.

حدثت عملية طوفان الأقصى لأن المقاومة الفلسطينية لم تستطع أن تجد لها أي امتداد أو حاضنة لدى السردية العربية في مواجهة الصدام الحضاري وصفقة القرن، فرمت آخر سهم في جعبتها عله يصيب أو يطلق صرخة مدوية في وجه الجميع..

الحرب مستمرة لأن التوازنات الاستراتيجية للتعامل مع تبعات حرب غزة لم تتضح وتستقر بعد، وفي هذا السياق تأتي حرب أمريكا وإسرائيل على إيران الدائرة حالياً، ويأتي التنافس التركي الإسرائيلي على سوريا، وبروز «محور الاتفاقيات الإبراهيمية»، والتنافس على اليمن وباب المندب والقرن الأفريقي والبحر الأحمر. التوازنات الجيوثقافية لم تستقر بعد، والعرب لا يطرحون حقيقة سردية في الجغرافيا الثقافية تمكنهم من دخول السباق والتنافس فيه، لذا سيكونون عرضة لانكسارات مريرة وقوية طالما لم يلتفتوا إلى أهمية بروز مشروع كبير وتجاوز التصورات القطرية وميراث التناقضات البينية والمصالح قصيرة الأجل. وسوف يستمرون حطباً لسرديات الآخرين الإقليمية والدولية طالما لم يكتسبوا الوعي بأهمية تجاوز دولة ما بعد الاستقلال طوعياً وتبني سردية كبرى جديدة.

■ **تحدثت عن (الذات العربية كحيز ثقافي)، أين هي هذه الذات من الانخراط في العلاقات الدولية والتي تحتاج بعداً عالمياً شمولياً؟ ألا تعتقد أنك ضيقت الإطار البنائي الحركي لمفهوم الهوية العربية؟ وما هي مقومات بناء سردية عربية جديدة تنطلق من المشتركات الثقافية والحضارية؟**

هذا سؤال شديد الأهمية ومحوري في فهم جانب مهم من تصور «التعالق الثقافي» بالكتاب وفلسفته؛ أنت تتحدث عن «الشمولية العالمية» والذات العربية، وهو تحديداً ما أدعو لتجاوزه في الكتاب وأسميه عادة «ما بعد المسألة الأوربية».

«الشمولية العالمية» هي جوهر «التعالق الثقافي» الذي خلق امتداداً للغرب داخل الجغرافيا العربية وغيرها، فبحجة تفوق «الذات الغربية» دينياً وعلمانياً وعرقياً قدمت أوربا ثلاثة مشاريع للحضارة الواحدة الشمولية العالمية، مع هيجل المثالي المسيحي (الأب التاريخي للدولة الرأسمالية ونهاية التاريخ وفكرة الذات المطلقة الشمولية) وماركس المادي العلماني (الذي قدم الفكرة نفسها ولكن في شكل الدولة الشيوعية الشمولية) والقومية الاشتراكية العنصرية في ألمانيا النازية (التي قدمت الفكرة نفسها بالاستناد للعرق الجرماني الشمولي).

في حقيقة الأمر الشمولية ووجود فكرة واحدة يجب أن تتحول إلى مطلق عالمي هي السردية الأم والأساس القيمي العميق لمشروع التوسع ونظريات «الجغرافيا السياسية» ونشأتها للسيطرة على كل العالم. بينما الجغرافيا الثقافية الجوهرية تنطلق من فكرة مضادة وهي حق كل «مكون ثقافي» في وجود سرديته التي تتجدد وتعيد إنتاج ذاتها، وفي أن يكون لها السيادة والسيطرة على الجغرافيا الخاصة بها. ليكون العالم عبارة عن سرديات متنوعة ومتعايشة تحترم بعضها البعض، انطلاقاً من تفكيك الخرافة المركزية التي هي تفوق الذات الغربية، ووجود فلسفات شمولية عالمية مطلقة،

> نواجه عصر الصدام الحضاري وتفكيك الجغرافيا العربية والتمدد فيها.

ونظريات في الجغرافيا السياسية تسعى لتنفيذ أجندة الهيمنة والتفوق الثقافي/ الناعم تلك.

أما عن مقومات السردية العربية الجديدة؛ فسأحيلك إلى كتابي: «تدافع السرديات الجيوثقافية في الشرق الأوسط»، حيث ذكرت أنها يجب أن تكون: «سردية التركيب والتجاور والممكن» وأن الشكل النهائي لهذه السردية لا يمكن الجزم به نظرياً فقط؛ إنما سيخضع لتباديل وتوافيق الواقع العربي التفاعلي ومقتضياته، لكنها يجب أن تكون سردية تركيبية تجمع عناصر تفرقت في سرديات قديمة من إرث القرن العشرين، وتفرقها كان لأسباب الفرز الهوياتي/ السياسي/ الأيديولوجي الضيق وليس لأسباب موضوعية. سردية تقوم على التجاور والتكامل حتى في ظل التنوع والتمايز الطبيعي، تتحرك وفق الممكن المتاح وتسعى للأفضل والأوسع، تؤكد على المشترك الجامع وحق التنافس والتدافع في السعي لأجله.

وكذلك لا بد من ذكر استراتيجية الجغرافيات الثلاث التي طرحتها في كتاب «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة»، لصعود المكون الثقافي للقيام بدوره، وهي استراتيجية الجغرافيا الثقافية أولاً لتحقيق المشترك الجامع واستعادة اللحمة في فضاء الذات العربية، ثم الجغرافيا الاقتصادية والتكامل في إدارة الموارد، وصولاً إلى التنسيق في السياسات الخارجية الإقليمية والدولية.

■ **هل ترى أن ثمة مستقبلاً للدراسات الثقافية في العالم العربي في ضوء التحديات والمعضلات الراهنة للثقافة العربية؟ سيما أن بعض النقاد يصف الدراسات الثقافية بأنها هيكل نظري تم وضعه من طرف مفكرين يرون أن إنتاج النظرية ممارسة سياسية.. كيف نسعى إلى التغيير الاجتماعي إنتاجاً لممارسة ثقافية منتجة؟**

طرحت مشروعاً موازياً باسم «الدراسات الثقافية العربية المقارنة» ينطلق من منهج «الدرس الثقافي الحر»، فلسفته كانت مغايرة تماماً لـ «الدراسات الثقافية الغربية» التي عملت للانتصار للهوامش وقيمها أياً كانت في مواجهة قيم السلطة الغربية السائدة، وهي ضبط الظاهرة الإنسانية وفق القيم

والمثل الإنسانية الأعلى. ونشر المشروع في كتاب باسم: «مدرسة الدراسات الثقافية العربية المقارنة».

بل يمكنك القول إن تطوير «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» جاء تطويراً لمنهج الدرس الثقافي، وصعوداً بالمكون الثقافي إلى المستوى الاستراتيجي، وسعياً لوضع نظام حضاري عالمي جديد ولكنه يقوم على حق كل سردية ثقافية في أن توجد وتهيمن في فضائها الجغرافي التاريخي، وفق النسق القيمي الخاص بها.. وهذا هو النمط الحضاري العالمي الذي تدعو لها فلسفة الجغرافيا الثقافية الجوهرية، نمط التنوع والتعدد كقيمة ومبدأ في حد ذاته.

وهو ما ينقلني إلى جزء مهم من سؤالك بأن إنتاج النظرية هو ممارسة سياسية ترتبط بالقيم السائدة أو التي يتبناها القائم بعملية الإنتاج، ومن هنا تأتي فكرة النضال أو البطولة أو المثالية أو منظومة القيم الإنسانية الأعلى، بأن يكسر القائم بعملية إنتاج النظرية شبكة القيم السائدة والمصالح المرتبطة بها، سعياً لتحرير الجماعة الإنسانية الخاصة به من تعالقها الثقافي الراهن في الهزيمة والتبعية والتفكك الحضاري.

أما فكرة التغيير الاجتماعي إنتاجاً لممارسة ثقافية منتجة؛ فدعنا نتفق أن البناء الاجتماعي وتغييره يرتبط أيضاً بالسردية الكبرى والنسق القيمي الذي تحمله، وحين نطالب بسردية كبرى جديدة فنحن بالضرورة نطالب بعملية التغيير الاجتماعي وفق سمات «المجتمع الفعال» التي تقوم على العدل والمساواة والفرص المتكافئة ومنح الفرصة لأصحاب المواهب في كل مجال.. في الواقع طرح مشروع لقوة ناعمة وسردية جديدة يتطلب تغييراً اجتماعياً واقعياً في إدارة الموارد والبناء الاجتماعي، لإنجاح هذه السردية وتفعيلها.

■ **يتحدث المفكر والناقد إدوارد سعيد عن المثقف المضاد كيف تقارب هذا التوصيف في إطار الحرب الباردة الثقافية وتأثيراتها المحتملة على الأدب والنقد، وفي سياق الصدام الحضاري الراهن؟**

إدوارد سعيد طرح مفهوم «المثقف المضاد» أو المعارض من خارج المؤسسة لأنه كان يعيش في أمريكا وقلب إمبراطورية الهيمنة والمركزية الغربية الجديدة وتعالبها، ومشروعه في الإجمال كان صرخة ومشروعاً معرفياً لزعزعة القيم التي تروج لها تلك المؤسسة.

لكنني أعيش في الوطن العربي وأنطلق منه وطرحت سابقاً (في كتاب: السياسة الثقافية الثالثة) مفهوم «المثقف الجامع» أو «مثقف الكتلة الجامعة» الذي يجب عليه أن يعبر عن المشترك الثقافي لأمة حضارية ما، ويدافع عن ثوابت «مستودع الهوية» الخاص بها، ويسعى لتقديم سردية مركزية جديدة وتعريف للذات والآخر، ويقدم «حزمة سياسات» جديدة تطبق وتُنزل للعمل بها في مؤسسات البلدان العربية.

من ثم رغم أنني مثقف مستقل لا أعبر عن سلطة ما، وأدعو لسردية جديدة تتجاوز السرديات العربية التاريخية التي انسدت سواء في السلطة أو المعارضة... إلا أنني لا أقف عند حدود «المثقف المضاد» عند إدوارد سعيد، بل أطرح «سردية بديلة» و«مكوناً ثقافياً» جديداً لخروج الجماعة البشرية التي أنتمي لها من المأزق التاريخي الراهن.

الاختلاف بيني وبين إدوار سعيد هو اختلاف وجودي وفي «الجمهور المستهدف» من المنتج الثقافي، هو كان يعيش في جوف المركز الجغرافي الأمريكي ويصرخ من داخل الوحش، بينما نحن نعيش في الهامش الجغرافي العربي ونسعى ليقظته وتبنيه سردية كبرى جديدة.

سعيد عاش في قلب الحرب الباردة وظهر مشروعه في عهد القطبين قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، وأثر مشروعه على التيارات الفكرية والأدبية والعالمية خاصة في مدرسة ما بعد الاستعمار التي ازدهرت معه ومع جياتري سبيفاك وهومي بابا في أمريكا. بينما نحن نواجه عصر الصدام الحضاري وتفكيك الجغرافيا العربية والتمدد فيها من جانب سرديات إقليمية على تبعية لسردية الصدام الحضاري تلك.

> من «الجوهر الثقافي» المشترك الجامع إلى خطاب وتمثلات سياسية جديدة وفاعلة على قدر التحديات الماثلة.

■ **د. حاتم، من الواضح أن هناك بوناً شاسعاً بين ما تراهن عليه من واقع القوة الناعمة وبين الواقع المادي للقوة العسكرية والاقتصادية خاصة في منطقتنا العربية، كيف تقرأ ذلك؟**

دعنا نضع الأمور في نصابها الصحيح القوة الناعمة وحدها ليست هي الهدف، الهدف هو خروج سردية ثقافية كبرى جديدة تعيد موضعة الموارد الاقتصادية وإدارتها، وتمنح القوة الصلبة رواية للوجود على الأرض والصمود في وجه التمدد والتدافع السردياتي في الفضاء العربي ومنطقة الشرق الأوسط. المشكلة ليست في الموارد الصلبة الاقتصادية أو العسكرية بل في السردية أو الرؤية التي يتم بها إدارتهما في مواجهة الآخر.

وما أطرحه بديلاً للانسداد الراهن هو سردية وقوة ناعمة جديدة تعمل على ثلاثة مستويات؛ الأول هو مستوى «السياسات العليا» وما يعرف في الوطن العربي باسم «المؤسسات السيادية» وهي المسؤولة عن منظومة القيم العليا التي تمثل المظلة الحاكمة للبلاد. والثاني هو مستوى «السياسات العامة» التي تعمل من خلالها الوزارات والحقائب الوزارية، ثم أخيراً انعكاس المستويين على المستوى الثالث المتمثل في المستوى التنفيذي والانعكاس المباشر على الإنسان العربي.

لن يتغير الحال بين عشية وضحاها، نحن في مرحلة تشبه سقوط الأندلس، وتفكك مشروع السردية الإسلامية هناك، ويجب أن نعترف أنه بالمثل تعرض مشروع دولة ما بعد الاستقلال في البلدان العربية للتفكك والهزيمة لأسباب متعددة، والهدف القريب لنظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة وفلسفتها الجوهرية هو وقف التدهور وتمدد الآخر في الأرض العربية، والعمل لاستعادة التوزان الإقليمي، والحضور الدولي مرة أخرى.

قدمت في الكتاب مقاربة لظهور «كتلة جيوثقافية ثالثة» تنهض بها الذات العربية في المستقبل، تزن الكتلة الغربية ونظرية الصدام الحضاري من أمريكا، وتزن الصعود الروسي والصيني.. والاختلاف بينها وبين مشروع «دول عدم الانحياز» أنها ستطرح نمطاً حضارياً جديداً وليس فكرة الحياد أو عدم الانحياز، وهو «نمط الموجة الحضارية الأولى» التي ظهرت في مصر والعراق والصين والهند، وقامت على فكرة الحضارات المكتفية بمواردها مادياً والمتصالحة مع نفسها ومع الآخر مثالياً أو ثقافياً.

لكن كل هذا لن يحدث في يوم وليلة؛ علينا فقط أن نبدأ بالصمود والاعتراف بالمأزق التاريخي الراهن وانسداد السرديات التاريخية الحاضرة في المتون الرسمية أو في الهوامش خارجها.

■ **يفهم من تصوراتك أنك وضعت الثقافة في قلب السياسة الخارجية، كيف يمكن إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي بعيداً عن الأدوات الجيوسياسية؟**

هذا سؤال شديد الدقة، أنت تتحدث عن الأمن القومي بين الجيوسياسي والجيوثقافي في نظريتي الجديدة عن الجغرافيا الثقافية الرابطة؛ تطرح النظرية تصوراً جديداً للأمن القومي بوصفه سردية مشتركة تجمع بين قوة ناعمة وقوة صلبة، وأنه عندما تتفكك التمثلات السياسية وسردياتها كما هو حاصل مع الذات العربية، فإنه على الجوهر الثقافي القيام للنهوض بدوره وإعادة إنتاج الذات العربية مجدداً في تصور يجمع بين الناعم والخشن، ويدفع تمدد الآخر في الجغرافيا العربية للوراء.

وهنا لا يمكن القول إننا نصوغ مفهوم الأمن القومي بعيداً عن الأدوات الجيوسياسية، إنما نقدم رؤية جديدة في التدافع على الجغرافيا تربطها بضرورة ظهور سردية ثقافية جديدة تستند للمكون الثقافي الجامع عندما يعجز أو ينسد المكون السياسي. وأن التدافع على الجغرافيا لم يعد يستند إلى حدود سياسية وقوة عسكرية وفقط، إنما أصبح الصراع على إنتاج المعني المشترك مقدمة وأساساً للوجود على الأرض والسيادة عليها.

في صياغة أكثر وضوحاً؛ لا يمكن على المدى الطويل في القرن الـ21 أن تستقر الأرض أو الجغرافيا تحت أقدام قوة صلبة عسكرية عربية، دون أن تسبقها وترافقها قوة ناعمة وسردية ثقافية حامية ومؤسِّسَة، تؤمن هذه الأرض وتبرز الحكاية التاريخية للوجود عليها.

■ **كيف يمكن مواجهه الجيو الثقافية الصهيونية الكامنة في الحاضنة الأوروبية؟**

الصهيونية تقدم نفسها بوصفها امتداداً لسردية الغرب المتعالية؛ من ثم هي تحقق للغرب التبعية الثقافية والمصلحة الواقعية في الجغرافيا العربية.. إنها تتمدد في أرضنا باسم الحضارة الغربية من ثم هي مشروع في «الجغرافيا الثقافية» بامتياز.

هناك موازين للقوة الناعمة والسرديات وموازين للقوة الصلبة على الأرض؛ والذات العربية مشكلتها الكبرى هي عدم الاعتراف بأهمية وأولوية السردية الناعمة وتجاوز السرديات التي انسدت. هناك خلل في «تدافع السرديات الجيوثقافية» بين العرب والمسلمين وبين الصهيونية والغرب، ولا يمكنك الانتقال الاستراتيجي إلى حسابات القوة الصلبة دون امتلاك قوة ناعمة.

المعركة الحقيقية مع الجيوثقافية الصهيونية تكمن في الاعتراف بالانسداد التاريخي، والاتفاق على العمل من خلال سردية جديدة.

بعدها يمكن الانتقال للعمل على إعادة ضبط الموارد الاقتصادية، وإعادة تموضع القوة الصلبة العسكرية. أنت تتحدث عن تدافع حضاري عالمي تحديداً عن «المسألة الأوروبية» ووهم الحضارة الشمولية المطلقة، لن يمكنك مواجهة الصهيونية حقيقة إلا إذا تم تفكيك وهم الحضارة المطلقة ونظريات الصدام الحضاري، لذا فالبداية الحقيقية تبدأ من ظهور سردية جيوثقافية عربية إسلامية فاعلة تصلح لتكون «كتلة جيوثقافية ثالثة»، تستهدف في منظورها المستقبلي تجاوز المسألة الأوربية وظهور عالم ما بعدها.

> مشروعي ينتصر لفكرة التنوع الحضاري، وحق كل ثقافة في السيادة على جغرافيتها التاريخية.

■ **أخيراً؛ ما بين الخشية من الانغلاق الثقافي وفاعلية الانفتاح على العالم، أين يقف مشروعك؟ وما هي آفاقه؟**

ما هو العالم؟ هل الانفتاح يعني الخضوع لنمط قيمي شمولي واحد والقبول بهيمنته وسيادته بوصفه ذاتاً مركزية متفوقة بمرجعيات دينية أو علمانية أو عرقية! وما هو الانغلاق على الذات؟ هل يعني احترام الجماعات البشرية المتنوعة لـ «مستودع هويتها» التاريخي والقدرة على إنتاج سرديات ومشاريع وجودية تتجاوز وهم النمط الحضاري المطلق الواحد الشمولي!

مشروعي ينتصر لفكرة التنوع الحضاري، وحق كل ثقافة في السيادة على جغرافيتها التاريخية. وربما أحيلك هنا لكتابي «الدبلوماسية الثقافية البديلة»، الذي طرحت فيه ضرورة تجاوز فكرة النمط الواحد في الدبلوماسية الثقافية، والسعي لتأسيس مزيج ثقافي عالمي جديد يتجاوز المركزية الثقافية وآلياتها التي طرحها الغرب وفنونه وآدابه وتقاليده.

أنا أدعو في هذا الكتاب للانفتاح العالمي والتمازج والتعارف وليس الانغلاق أبداً، لتكوِّن جميع شعوب العالم الحرة مزيجاً ثقافياً جديداً من تقارب «المكونات الثقافية» المختلفة وانفتاحها بعضاً على بعض. والجغرافيا الثقافية الجوهرية هي مشروع عالمي لاحترام سيادة كل ثقافة فوق جغرافيتها، وتعارف هذه الثقافات وتقاربها وفق «النمط الحضاري للموجة الأولى» أي القبول بالموارد المتاحة والتصالح مع قيم الآخر وثقافاته، وليس وفق النمط الحضاري الغربي الراهن القائم على الصدام والتوسع باتجاه موارد الآخر، وتفكيك سرديته القيمية والقول بدونيتها وعدم صلاحيتها.

ختاماً؛ إن مشروع الجغرافيا الثقافية الرابطة وفلسفته الجوهرية الاستراتيجية ليس مجرد استجابة للأزمة الراهنة، إنما هو رهان على قدرة الذات العربية كي تستعيد فاعليتها الحضارية؛ فالمستقبل لم يُكتب فيه السطر الأخير بعد، والجغرافيا العربية ستبقى دوماً موطناً لأمة قادرة على إعادة إنتاج ذاتها، والانتقال من موقع الهامش والانكسار إلى موقع الشراكة الحضارية في العالم.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تطرح

«خارطة الإنقاذ الوطني»

للنقاش العام وتدعو إلى أوسع ضغط شعبي لتبنّيها

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النص الرسمي الكامل لمبادرتها السياسية التي تحمل عنوان «خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني»، وقدّمتها بوصفها رؤية وطنية مفتوحة تهدف إلى إيجاد مخرج من المأزق السياسي الراهن، وتوحيد الجهود الفلسطينية في مواجهة حرب الإبادة ومشاريع الضم والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية.

وقالت الجبهة إن إطلاق الخارطة يأتي في مرحلة مفصلية يواجه فيها الشعب الفلسطيني حرب الإبادة والدمار والحصار في قطاع غزة، بالتوازي مع تصاعد جرائم الاستيطان والضم والتهجير في الضفة الغربية والقدس، واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، ومحاولات فرض الوصاية الخارجية ونماذج الإدارة المحلية والمناطقية، في ظل استمرار الانقسام وتعدد مراكز القرار الفلسطيني.

وأوضحت أن المبادرة تنطلق من أولوية المصلحة الوطنية العليا وتقديمها على الحسابات الفصائلية والحزبية، وتسعى إلى فتح مسار سياسي فلسطيني واسع، عنوانه وحدة الشعب الفلسطيني والعمل الوطني المشترك، وصولًا إلى حوار وطني شامل يضع خطة فلسطينية موحدة للتعامل مع المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، ويعيد بناء النظام السياسي على أسس الشراكة والتعددية والديمقراطية.

وأشارت الجبهة إلى أنها عرضت الخارطة، خلال الفترة الماضية، على طيف واسع من القوى والفصائل والشخصيات الوطنية والنخب والتجمعات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية وأصحاب الرأي، كما قدّمتها إلى أطراف إقليمية ودولية، في إطار تحرك سياسي يسعى إلى حشد أوسع توافق ممكن حول مرتكزاتها ومسارها المقترح.

وترتكز الخارطة على إطلاق حوار وطني شامل، يبدأ بحوارات ثنائية وجماعية مع مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، ويتوج بعقد اجتماع مقرر للأمناء العامين للفصائل، يبحث احتياجات الشعب الفلسطيني وسبل إدارة الصراع مع الاحتلال وأشكال المقاومة والنضال، ويتوافق على قواعد الشراكة الوطنية وأسس المرحلة المقبلة.

وتدعو المبادرة إلى الاتفاق على استراتيجية وطنية وبرنامج سياسي مشترك، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتشكيل مجلس وطني جديد لفترة انتقالية متوافق عليها، يعكس تمثيلًا شاملًا لتجمعات الشعب الفلسطيني ومكوناته السياسية والمجتمعية، ويحفظ مكانة المنظمة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما تطرح تشكيل حكومة توافق وطني موحدة لفترة انتقالية محددة، تتولى دعم صمود الشعب الفلسطيني وتلبية احتياجاته وتوحيد المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات للمجلس الوطني بصورة متزامنة، ومن دون اشتراطات مسبقة للمشاركة، بما يضمن مشاركة الفلسطينيين في الوطن والشتات.

وأكدت الجبهة أن المرحلة الانتقالية التوافقية التي تقترحها الخارطة تشكل مدخلًا ضروريًا للانتخابات، وليست بديلًا عنها أو تأجيلًا لها، وتهدف إلى توفير المناخ السياسي والقانوني والمجتمعي اللازم لإجراء انتخابات حرة وشاملة، ومنع تحولها إلى ساحة جديدة للانقسام والصراع الداخلي.

ودعت الجبهة الشعبية جميع القوى والفصائل الفلسطينية، والاتحادات والنقابات والمنظمات الجماهيرية، والتجمعات الشبابية والنسوية، والمؤسسات الأهلية، والشخصيات الوطنية والأكاديمية، ومختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، إلى تبنّي مرتكزات الخارطة والانخراط في نقاش وطني واسع حولها، والمساهمة في تطويرها وإثرائها، وصولًا إلى بلورة رؤية وطنية جامعة قادرة على حماية الأرض والإنسان والتمثيل الوطني المستقل.

وشددت على أن الشروع الفوري في بناء هذا المسار أضحى ضرورة وطنية، في ظل المخاطر التي تهدد الوجود الفلسطيني ووحدة الشعب ومؤسساته التمثيلية، مؤكدة أن الخارطة ليست صيغة فصائلية مغلقة، وإنما ورقة وطنية مطروحة للنقاش والتعديل والإثراء، بما يسمح بتطويرها إلى أرضية جامعة للكل الفلسطيني.

وفيما يلي النص الرسمي الكامل للخارطة:

«خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني»

يمر شعبنا الفلسطيني بمرحلة مفصلية، يواجه فيها حرب الإبادة والدمار والحصار في قطاع غزة، بالتوازي مع تصاعد جرائم الاستيطان والضم والتهجير في الضفة الغربية والقدس، ومحاولات تصفية قضية اللاجئين من خلال استهداف الأونروا ومكانتها ودورها، وفرض وصايات خارجية أو نماذج من الإدارة المحلية والمناطقية خاصة مع استمرار حالة الانقسام، وتعدد مراكز القرار الفلسطيني.

وتأتي هذه الخارطة كخطة إنقاذ وطنية، دفاعًا عن حق شعبنا ووجوده في هذه المرحلة العصيبة، وكجهد وطني يسعى لإيجاد مخرج للمأزق السياسي الراهن، ضمن تحرك سياسي واسع عنوانه وحدة شعبنا وعمله الوطني المشترك في مواجهة مشروع التصفية والإبادة، انطلاقًا من وضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وتقديمها على الحسابات الفصائلية والحزبية، باعتبارها المعيار الحاكم لأي توافق أو استحقاق وطني، والمرتكز الضروري لصياغة أسس المرحلة المقبلة، بما يضمن توحيد الجهود الوطنية وحماية الحقوق والمصالح العليا لشعبنا.

وتحقيقًا لهذه الغاية، يأتي التمسك بإجراء الانتخابات باعتبارها حقًا ديمقراطيًا أصيلًا لشعبنا، وسبيلًا لتجديد الشرعيات وبناء مؤسسات النظام السياسي على قاعدة الوحدة والشراكة والتعددية السياسية.

وفي ضوء العقبات وتعقيدات الظروف القائمة، نرى ضرورة الذهاب إلى مرحلة انتقالية توافقية، تُعطى فيها الأولوية الملحة لتلبية الاحتياجات الملحة لأبناء شعبنا ودعم صموده، والدفاع المشترك عن وجوده وحقوقه، وتهيئة المناخ السياسي والقانوني والمجتمعي لإجراء انتخابات حرة وشاملة، بعيدًا عن الصراعات والمشاحنات، وبما يحمي القرار الوطني المستقل.

وتكون هذه المرحلة مدخلًا ضروريًا للانتخابات وليست بديلًا عنها أو تأجيلًا لها، بما يضمن الانتقال الآمن إلى الاستحقاق الديمقراطي، ويحول دون أن تتحول الانتخابات إلى ساحة جديدة للانقسام والصراع الداخلي. وتبدأ هذه العملية بإطلاق حوار وطني شامل، عبر حوارات ثنائية وجماعية مع مختلف مكونات شعبنا، وصولًا إلى عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل، كاجتماع مقرر يبحث احتياجات شعبنا، وسبل إدارة الصراع مع الاحتلال، وأشكال المقاومة والنضال، وقواعد الشراكة الوطنية والتوافق على أسس المرحلة المقبلة، وينتج عنه ما يلي:

- الاتفاق على استراتيجية وطنية وبرنامج سياسي وطني مشترك يقوم على إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق العودة، وتوحيد أشكال العمل السياسي والشعبي والقانوني والدبلوماسي والمقاومة ضمن استراتيجية وطنية موحدة، وتعزيز الصمود ومواجهة الاستيطان عبر لجان الحماية الشعبية ودعم المزارعين.
- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد، على أسس ديمقراطية، لتضم كل المكونات الوطنية الفلسطينية، دون إقصاء أو تهميش، وبما يُمكّن من القيام بدورها كقيادة للكفاح الوطني الفلسطيني، من أجل الحرية والعودة والاستقلال. وفي هذا السياق ندعو لتشكيل مجلس وطني جديد لفترة انتقالية يتم التوافق عليها، يعكس تمثيلًا شاملًا لتجمعات شعبنا ومكوناته السياسية والمجتمعية، وتعزيزًا وتأكيدًا لوحدة شعبنا ومؤسساته التمثيلية الموحدة وشرعيتها، في مواجهة مشروع تصفية الوجود الفلسطيني وكياناته التمثيلية الموحدة، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية.
- تشكيل حكومة توافق وطني موحدة، تتحمل مسؤوليتها لفترة انتقالية محددة، وفي مقدمتها دعم وتعزيز صمود شعبنا في الضفة وغزة، وتلبية احتياجاته، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وصولًا لممارسة كامل صلاحياتها في الضفة وغزة، والتحضير وإزالة العوائق من أجل تنظيم الانتخابات الشاملة.
- اعتماد الانتخابات الشاملة (الرئاسية – التشريعية – المجلس الوطني)، ضرورةً لتجديد الشرعية الوطنية، والتوافق على إجرائها بصورة متزامنة، دون اشتراطات مسبقة للمشاركة، بما يضمن مشاركة أبناء شعبنا في الوطن والشتات.
- معالجة الانقسام بالحوار والشراكة، ورفض جميع أشكال الإقصاء والتهميش، وترسيخ بيئة ديمقراطية تحمي الحريات العامة، بما يشمل الحريات السياسية والإعلامية والنقابية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون، وإنصاف عوائل الشهداء والأسرى والجرحى، واعتبار الانتخابات مدخلًا أساسيًا لمعالجة هذه القضايا.
- منع تحول الخلافات السياسية إلى انقسام جديد، من خلال حوار وطني مستمر وشراكة فعلية، وتشكيل لجنة وطنية عليا لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار وفق جدول زمني واضح، وآليات محددة للمتابعة والتقييم والمساءلة.
- بعد إنجاز الحوار الوطني الشامل يجري التوقيع على ميثاق شرف، يضمن التزام الكل الوطني بمخرجات الحوار.

إن الشروع الفوري في تنفيذ هذه الخطوات أضحى ضرورة وطنية لحماية الأرض والإنسان والتمثيل الوطني المستقل، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، والحيلولة دون تمرير مشاريع الضم والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية، وصولًا إلى نيل جميع الحقوق الوطنية والمشروعة لشعبنا الفلسطيني.

ملاحظة:

تُطرح هذه الخارطة كورقة وطنية مفتوحة للنقاش والتعديل والإثراء من مختلف القوى السياسية والمجتمعية والشخصيات الوطنية، بما يتيح تطويرها إلى رؤية وطنية جامعة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

13 أيلول/ سبتمبر 2026

بيان حول جرائم التعذيب الوحشي بحق أسرى قطاع غزة في سجون الاحتلال

إن ما تكشّف من معلومات وشهادات حول ما يتعرض له أسرى قطاع غزة في قسم «راكيفيت» بسجن الرملة من نقلٍ متعمد إلى غرف معزولة عن كاميرات المراقبة، ومن ضربٍ وتعذيبٍ وحشي واستهدافٍ مباشر لأعضائهم التناسلية، يكشف مجدداً الوجه الحقيقي لمنظومة الاحتلال القائمة على الإذلال والتنكيل وكسر إرادة الأسير الفلسطيني.

إننا في مكتب الشهداء والأسرى والجرحى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نؤكد أن ما يجري بحق الأسرى ليس «تجاوزات فردية» ولا سلوكاً منفلتاً من بعض السجانين، بل هو نمط متواصل من القمع والتعذيب والإهانة، تتحمل سلطات الاحتلال وأجهزتها السياسية والأمنية والقضائية المسؤولية الكاملة عنه.

إن عزل الأسرى عن أعين الكاميرات ثم الاعتداء عليهم في أماكن مغلقة، وفق ما أُفيد به، يمثل محاولة مفضوحة لإخفاء الجريمة وطمس آثارها وحماية مرتكبيها من المساءلة. أما استهداف الأعضاء التناسلية للرجال الأسرى، فهو ليس مجرد اعتداء جسدي، بل ممارسة مقصودة لتحطيم الكرامة الإنسانية والنفسية للأسير الفلسطيني، وإمعان في تحويل السجن إلى ساحة للتعذيب والانتقام.

إننا نحمّل حكومة الاحتلال وإدارة سجونها ووحدات القمع التابعة لها المسؤولية المباشرة والكاملة عن سلامة أسرى شعبنا، ونحذر من أن استمرار هذه الجرائم في ظل الصمت الدولي يشكل ضوءاً أخضر لمزيد من الانتهاكات والجرائم.

وعليه، فإننا نطالب:

بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة وعاجلة للتحقيق في جميع أشكال التعذيب والانتهاكات التي يتعرض لها أسرى قطاع غزة، وضمان عدم تدخل الاحتلال في التحقيق أو طمس الأدلة.

بفتح أبواب السجون أمام المؤسسات الدولية والحقوقية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات الأممية المختصة، وتمكينها من الوصول الفوري إلى الأسرى دون قيود.

بمحاسبة المسؤولين عن جرائم التعذيب والانتهاكات، من منفذي الاعتداءات إلى المسؤولين السياسيين والأمنيين الذين يوفرون الغطاء والحماية لهذه الممارسات.

بضمان توفير الرعاية الطبية العاجلة والمستقلة للأسرى المصابين والمعذَّبين، وعدم تركهم رهائن لمنظومة السجان الذي يمارس التعذيب ثم يتولى التحقيق في نتائجه.

بوقف سياسة العزل والتعذيب والإخفاء القسري بحق أسرى قطاع غزة، والكشف عن مصير جميع الأسرى والمعتقلين وظروف احتجازهم وأماكن وجودهم.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد أن قضية الأسرى ستبقى في صدارة أولويات شعبنا ومقاومته، وأن جرائم التعذيب لن تُمحى بالتعتيم الإعلامي ولا بإغلاق أبواب السجون أمام العالم.

إن كرامة الأسير الفلسطيني ليست مباحة، وجسد الأسير ليس ساحة للانتقام.

وإذا كان الاحتلال يعتقد أن الغرف المعتمة والكاميرات المغلقة يمكن أن تطمس جرائمه، فهو واهم؛ فكل جريمة تُرتكب خلف القضبان ستبقى شاهداً على منظومة القمع، وكل معتدٍ سيبقى مسؤولاً عن أفعاله أمام العدالة، عاجلاً أم آجلاً.

الحرية لأسرانا وأسيراتنا
الشفاء للجرحى
المجد للشهداء

مكتب الشهداء والأسرى والجرحى
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد عضو المكتب السياسي الرفيق القائد نضال عبد العال «أبو غازي» ورفيقيه الشهيدين عماد عودة وعبد الرحمن عبد العال

من بيروت إلى فلسطين: الشهداء لا يغيبون... والمقاومة لا تنكسر

الجبهة الشعبية: روح المقاومة ستبقى حاضرة.. وماضون في جهود استعادة الوحدة الوطنية

جماهير شعبنا الصامد... أبناء أمتنا العربية... أحرار العالم

في الثلاثين من أيلول/سبتمبر، تحلّ الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الرفيق القائد محمد غازي عبد العال «نضال» (أبو غازي)، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول الدائرة العسكرية والأمنية، ورفيقيه الشهيدين عماد عودة وعبد الرحمن عبد العال، الذين ارتقوا في بيروت على طريق القدس في جريمة اغتيال صهيونية، وهم في مقدمة الصفوف يحملون همّ شعبهم وقضيتهم، متمسكين بانتمائهم والتزامهم حتى لحظة الشهادة.

تستحضر الجبهة في هذه الذكرى ثلاثة قادة ورفاق جسّدوا معنى الانتماء والالتزام والثبات، وحملوا فلسطين قضيةً وحياةً وطريقاً، فلم يفصلوا يوماً بين القول والفعل، ولا بين المسؤولية والتضحية. كان الرفيق القائد أبو غازي نموذجاً للمناضل الذي جمع بين عمق الفكرة وصلابة الممارسة، وتحمل المسؤولية والانحياز للمقاومة والوحدة الوطنية، وظل قريباً من رفاقه وشعبه، منحازاً للفقراء والمهمشين، مؤمناً بأن القيادة مسؤولية وتضحية وحضور في قلب المعركة. وإلى جانبه ارتقى الرفيقان عماد وعبد الرحمن، نموذجاً للمناضلين الملتزمين الذين تقاسموا الخطر والمسؤولية والوفاء لفلسطين ورفاقهم حتى الشهادة.

لقد جسّد الشهداء الثلاثة معنى أن يكون المناضل صاحب قضية لا صاحب موقع، وشريكاً في الخطر قبل أن يكون شريكاً في القرار.

وفي الذكرى الثانية لاستشهادهم، تجدّد الجبهة عهدها للشهداء، وتؤكد التزامها بمواصلة طريقهم والوفاء لتضحياتهم، وتتمسك بما يلي:

1. تؤكد الجبهة أن روح المقاومة التي جسّدها الشهداء القادة الثلاثة، وحملتها قوافل الشهداء على امتداد مسيرة شعبنا، ستبقى حاضرة ومتجذرة، وأن الجبهة لم ولن تتخلى عن المقاومة مهما بلغت التضحيات واشتدت الظروف. وتؤكد أن كل أشكال المقاومة والنضال حق لشعبنا ووسيلة لانتزاع حقوقه، وتحرير أسراه، وإفشال مخططات التصفية والتهجير، وأن الوفاء لدماء الشهداء يكون بمواصلة الطريق الذي مضوا فيه، واستثمار التحولات المتزايدة في العالم تجاه الاحتلال وجرائمه، وتحويلها إلى فعل سياسي وشعبي وقانوني ودولي متواصل.
2. تعبّر الجبهة عن فخرها بجبهات المقاومة والقوى التي وقفت إلى جانب فلسطين وشعبها وقدمت التضحيات في مواجهة الاحتلال، وتستذكر قادة ورموز المقاومة الشهداء، وفي مقدمتهم حسن نصر الله، مؤكدةً أن تضحياتهم ستبقى حاضرة في ذاكرة المقاومة ومسيرة النضال، وأن الوفاء لهم يكون بمواصلة طريق المقاومة والنضال من أجل فلسطين.
3. تجدّد الجبهة التزامها بمواصلة الجهود لوقف حرب الإبادة وحماية شعبنا من مخططات التصفية والتهجير، وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، والدفع نحو حوار وطني شامل، انطلاقاً من رؤيتها «خارطة الطريق من أجل الإنقاذ الوطني»، بما يفتح الطريق أمام إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة الشراكة الوطنية والديمقراطية، واستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني جامع.
4. تؤكد الجبهة أن الانتخابات الفلسطينية يجب أن تكون ساحة مواجهة سياسية ووطنية مع الاحتلال، ومدخلاً لإعادة بناء النظام السياسي على أسس الشراكة والديمقراطية، ولا يمكن الوصول إليها بمعزل عن التوافق الوطني. ولذلك، لا بد من حوار وطني شامل يسبق الانتخابات، ويتفق على قواعدها وضماناتها، ويحمي إرادة الناخبين ونتائج العملية الديمقراطية، ويمنع إعادة إنتاج الانقسام والأزمة السياسية.
5. تدعو الجبهة الشقيقة مصر إلى الاستجابة العاجلة للدعوة إلى الحوار الوطني الفلسطيني، واستضافة لقاءات الفصائل والقوى الوطنية في أقرب وقت ممكن، وصولاً إلى تفاهمات واضحة وتوافق وطني يفتح الطريق أمام إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والاتفاق على استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال ومخططات التصفية والتهجير، وحماية القرار الوطني الفلسطيني من الإملاءات الخارجية.
6. تؤكد الجبهة أن أياً كانت نتائج الانتخابات داخل الكيان الصهيوني، فإنها لن تغيّر طبيعة الاحتلال ولا جوهر سياساته القائمة على العدوان والاستيطان والتهجير، وأن تبدّل الحكومات أو رؤساء الحكومات لا يغيّر جوهر الصراع. وعليه، فإن المطلوب مواصلة العمل الكفاحي والسياسي والقانوني والدبلوماسي والشعبي لعزل منظومة الاحتلال ونزع الشرعية عنها ومحاسبتها على جرائمها، وتوسيع المقاطعة، وترجمة المواقف الدولية الرافضة لجرائمها إلى إجراءات عملية.

جماهير شعبنا... أمتنا العربية... أحرار العالم

في الذكرى الثانية، تستحضر الجبهة الشهداء أبو غازي وعماد وعبد الرحمن، رفاقاً اختاروا طريق فلسطين وظلوا أوفياء لقضيتهم حتى الشهادة. ومن بيروت، تبقى رسالتهم حاضرة: قد يغتال الاحتلال القادة، لكنه لن يغتال القضية ولن يمحو فلسطين وحقوق شعبها.

وتؤكد الجبهة أن الوفاء للشهداء يكون بصون وحدة شعبنا، ومواصلة طريق النضال، وتحويل تضحياتهم إلى قوة دافعة للمسيرة. وتجدّد عهدها للقادة الشهداء بمواصلة مواجهة الاحتلال ومخططات التصفية والاقتلاع، حتى الحرية والعودة والاستقلال وإقامة دولة فلسطين من نهرها إلى بحرها وعاصمتها القدس.

المجد والخلود للشهداء.. والحرية للأسرى... والتحية لشعبنا الصامد... والتحية لكل من وقف إلى جانب فلسطين.. وإننا حتماً لمنتصرون

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - دائرة الإعلام المركزي
29 أيلول/سبتمبر 2026

بيان صادر عن جبهة العمل الطلابي التقدمية في قطاع غزة بمناسبة انطلاق العام الدراسي 2027/2026

التعليم حق أصيل.. ونرفض المساس بالمنهاج والهوية الوطنية الفلسطينية

مع انطلاق العام الدراسي الجديد 2027/2026 في قطاع غزة، تتقدم جبهة العمل الطلابي التقدمية بأحر التحيات إلى طالباتنا وطلابنا، وإلى المعلمين والمعلمات والعاملين في المؤسسات التعليمية، في ظل ظروف استثنائية قاسية فرضها استمرار حرب الإبادة، واتساع حجم الدمار، والنزوح، وانهيار جانب كبير من البنية التحتية، وغياب الحد الأدنى من المقومات اللازمة لاستمرار العملية التعليمية بصورة طبيعية.

إن افتتاح العام الدراسي في هذه الظروف الصعبة يحمل معنى يتجاوز حدود العملية التعليمية، فهو تأكيد على تمسك شعبنا بحقه في التعليم، وعلى رفض تحويل الدمار والحصار والعدوان إلى أدوات لحرمان أبنائنا من مستقبلهم، كما أنه تعبير عن إرادة الطلبة والمعلمين في مواصلة مسيرتهم رغم كل ما تعرض له قطاع التعليم من استهداف وتدمير.

وفي هذه المناسبة، نوجه تحية فخر واعتزاز إلى أرواح الطلبة الشهداء الذين ارتقوا داخل مدارسهم وحصصهم، وفي خيام النزوح وبيوتهم، وبين كتبهم ودفاترهم، وفي اللحظات التي كانوا يحاولون فيها مواصلة تعليمهم رغم العتمة والخوف والدمار، كما نحيي الطلاب الأسرى، وجميع المعلمين والعاملين في القطاع التعليمي الذين واصلوا أداء رسالتهم في أصعب الظروف.

وفي هذه المناسبة، تؤكد جبهة العمل الطلابي التقدمية في قطاع غزة، على ما يلي:

أولاً: نؤكد أن التعليم حق أصيل لكل طالبة وطالب، ونرفض أن يصبح الوصول إلى التعليم مرتبطاً بمكان النزوح أو القدرة على الوصول إلى مدرسة أو امتلاك جهاز إلكتروني واتصال بالإنترنت. ونطالب بتوفير حلول عادلة تضمن حق جميع الطلبة في التعليم، سواء عبر التعليم الوجاهي أو الافتراضي، إلى حين عودة المدارس إلى العمل بصورة طبيعية.

ثانياً: نعتبر استمرار استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية وتدمير المدارس والجامعات جريمة حرب ممنهجة، ونطالب بفتح جميع المرافق التعليمية الممكنة، وتأهيل ما يمكن تأهيله، وإنشاء مساحات تعليمية مؤقتة وآمنة في المناطق التي دُمّرت فيها المدارس، بما يضمن عدم انقطاع الطلبة عن التعليم.

ثالثاً: ندعو أبناء شعبنا من النازحين إلى التعاون مع الترتيبات الخاصة بإخلاء المدارس المستخدمة كمراكز للإيواء، بما يتيح إعادة توظيفها للتعليم، مع التأكيد أن ذلك يجب أن يترافق مع توفير أماكن بديلة وآمنة وكريمة للنازحين، ونحمّل الجهات المسؤولة والمؤسسات الدولية مسؤولية توفير هذه البدائل وعدم ترك العائلات النازحة في مواجهة مصيرها.

رابعاً: نطالب بفك الحصار وفتح المعابر أمام كل ما يلزم لاستمرار العملية التعليمية، من كتب وقرطاسية وأجهزة ومستلزمات تعليمية، إلى جانب توفير الكهرباء والإنترنت والمياه وكل الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن للعملية التعليمية أن تستمر من دونها.

خامساً: ندعو إلى توفير الدعم اللازم للمعلمين والمعلمات، وضمان انتظام العملية التعليمية، ومعالجة أوضاع العاملين في القطاع التعليمي، باعتبارهم ركناً أساسياً في حماية حق الطلبة في التعليم.

سادساً: ندين كل المحاولات الخبيثة الرامية إلى العبث بالمناهج التعليمية الفلسطينية أو تغيير مضامينها بما يستهدف الهوية الوطنية والرواية الفلسطينية. ونؤكد أن المناهج الفلسطينية شأن وطني وتربوي، وأن شعبنا وطلبته ومعلميه وأطره التعليمية سيقفون في وجه أي محاولة لطمس هويته أو تشويه روايته أو فصل الأجيال الفلسطينية عن تاريخها وحقوقها الوطنية.

سابعاً: نؤكد أن التعليم الإلكتروني، رغم أهميته كحل ضروري في الظروف الراهنة، لا يمكن أن يكون بديلاً دائماً عن المدرسة والجامعة والتعليم الوجاهي. ونطالب بوضع خطة واضحة تضمن الانتقال التدريجي إلى التعليم الحضوري كلما سمحت الظروف، مع مراعاة أوضاع الطلبة في مختلف مناطق القطاع.

ثامناً: ندعو وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية إلى إشراك الأطر الطلابية والنقابات والمؤسسات التعليمية في وضع الخطط المتعلقة بالعام الدراسي، والاستماع إلى احتياجات الطلبة والمعلمين، وعدم اتخاذ القرارات بعيداً عن واقعهم اليومي وظروفهم الصعبة.

تاسعاً: نطالب المؤسسات الدولية والمنظمات المعنية بالتعليم بتحمّل مسؤولياتها تجاه طلبة غزة، وعدم الاكتفاء بالمواقف والبيانات، والعمل الفوري على توفير بيئة تعليمية آمنة ومستلزمات التعليم، والمساهمة في إعادة بناء المدارس والجامعات التي دمرها العدوان.

إننا في جبهة العمل الطلابي التقدمية، ونحن نبدأ عاماً دراسياً جديداً، نؤكد أن الكتاب والدفتر والمدرسة والجامعة هي جزء من معركة شعبنا على البقاء والحرية والعودة والمستقبل، وأن حماية حق الطلبة في التعليم هي مسؤولية وطنية ومجتمعية لا تحتمل التأجيل.

التحية لطلبتنا الصامدين، وللمعلمين والمعلمات، ولأرواح شهداء الحركة الطلابية والتعليمية...
وإننا بالمقاومة والعلم سننتصر حتماً

جبهة العمل الطلابي التقدمية- قطاع غزة
19 أيلول/سبتمبر 2026

البنية التركيبية لمبادرة الإنقاذ الوطني المقدمة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

د. عابد الزريعي ـ مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء



لم تكن المبادرة التي قدمتها الجبهة الشعبية لوفد حركة فتح يوم 24 أغسطس 2026 بالعلمين المصرية، مجرد رد سياسي على قضايا قدمها الطرف الآخر خلال الاجتماع، بما يدرجها في سياق رد الفعل، وإنما كانت حصيلة قراءة دقيقة وعميقة لواقع اللحظة السياسية الفلسطينية وتطوراتها المستقبلية، استناداً إلى الخبرة النظرية والسياسية والنضالية التي راكمتها الجبهة الشعبية على مدى عقود من الزمن. الأمر الذي مكنها من قراءة تحديات وتعقيدات اللحظة بتانٍ وصبر. لقد أدركت الجبهة أن الساحة الفلسطينية، ومنذ بدء طرح موضوع الانتخابات، باتت عالقة بين فكين، الدعوة لمقاطعة الانتخابات كيفما اتفق، والدعوة للمشاركة كيفما اتفق أيضاً. حتى إن وفد فتح جاء إلى اللقاء باحثاً عن تحالفات لخوض الانتخابات في ظل ما يروج عن تحالفات مضادة يجري نسجها في الساحة الفلسطينية، بينما كانت الجبهة قد ذهبت إلى اللقاء وفي عقلها الخروج باللحظة الفلسطينية من بين فكي الكماشة، بجسد وبنية سليمة تسمح لها بمواجهة مرحلة قادمة سمتها الرئيسة تحديات كبيرة تواجه مستقبل النضال الوطني الفلسطيني.

القراءة الموضوعية لمبادرة الجبهة تستدعي الانتباه الشديد لما تنضوي عليه من مستويين رئيسيين متداخلين، لكنهما يشتغلان كبنية تفكير واحدة، وهما المستوى التركيبي والمضموني. فالمبادرة في جوهرها ليست مجموعة من المقترحات المتناثرة والملتقطة من هنا وهناك، بغض النظر إن كانت مقترحات سيئة أو جيدة، وإنما عبارة عن مصفوفة فكرية متساندة تستمد تناسقها من قراءة مسبقة للواقع المستهدف ، ومن دقة التصويب السياسي على جوانب الخلل الذي تعتريه، وهي جوانب في حد ذاتها متناسقة أيضاً وتعمل كمنظومة خراب في الساحة الفلسطينية، على مدى سنوات.

وبالنتيجة فإن منظومة الخراب السياسي، لا يمكن مواجهتها إلا بمنظومة عمل فكرية متناسقة قادرة على الاصطدام الإيجابي مع كل جانب من جوانب الخلل وكل ثغرة في الواقع من أجل إعادة بنائها بشكل سليم. وفي هذا المفصل بالتحديد تكشف المبادرة عن بنية تركيبية منظمة وتناسق داخلي عميق، يحصنها من أن تكون مجرد تعليقات سياسية على تعليقات سياسية. كما تكشف عن الضمانات الحامية لها من الانزلاق بعيداً عن تحديدها لذاتها كخارطة طريق للإنقاذ الوطني، في كونها من بدايتها إلى نهايتها تسير عبر ثلاثية واضحة ومحددة، تتمثل في المرتكز والمسار والهدف. وتتلخص العلاقة بين هذه المحددات الثلاثة، في أن المرتكز هو الشرط الضابط واللازم للانخراط، وبدء العمل وعبور المسار، إلى أن يتم الوصول إلى الهدف. بما يستدعيه ذلك من إجراءات عملية، من أجل توفير الأجواء لاشتغال المحددات الثلاثة، الأمر الذي يتبدى فيما يلي:

أولاً: المرتكز الأخلاقي والسياسي:

حددت المبادرة مرجعية سياسية وأخلاقية، تتلخص في عاملين، الأول موضوعي ويتمثل في تضحيات الشعب الفلسطيني وصموده كحقيقة لا يمكن القفز عنها. والثاني عامل ذاتي يتمثل في واقع القوى والفصائل الفلسطينية المتعين. وهنا تتحدد ملامح المرتكز في ارتقاء الذاتي (القوى والفصائل) إلى مستوى الموضوعي (تضحيات الشعب الفلسطيني) بما يعنيه ذلك من تأكيد على أن أداء الذاتي سياسياً وحتى اللحظة لم يكن في مستوى الموضوعي. الارتقاء يستدعي تروٍ وتبصر وشعور عميق بالمسؤولية من قبل كل القوى. ومن جهة ثانية فإن من يتخلف أو يتخلى عن السعي (الصادق) من أجل الارتقاء، يضع نفسه في موقع الاتهام التاريخي في سيرورته، بكل ما يعنيه ذلك من معنى. ذلك يعني أن تأكيد المبادرة على المرجعية السياسية والأخلاقية، ليست مجرد دعوة أخلاقية ومناشدة عاطفية، وإنما هي محددات واضحة، وعامل ضبط للمضي في المسار من بداياته إلى نهاياته. بما يعنيه ذلك من إقرار ذهني ونفسي ومعرفي، واستعداد للبحث عن آليات للوفاء لهذه التضحيات والصمود.

ثانياً: المسار والحوار الشامل:

المسار هو الطريق الذي ستعبره القوى والفصائل، ممثلاً في انخراطها في الحوار المنبثق من معطيات اللحظة (تضحيات شعبنا وصموده في غزة والضفة والقدس والشتات) وهو حوار مرتبط بالواقع المأزوم الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، والذي يشكل الانقسام أحد أهم أسبابه. وهو حوار وطني شامل بين سائر القوى لإنهاء الانقسام والانتقال إلى شراكة وطنية حقيقية، يتجسد من خلالها التلاحم بين الموضوعي والذاتي. حوار يسعى نحو هدف محدد، ويستمد قوته الدافعة من المرتكز الأخلاقي والسياسي من ناحية، ومن الوعي بضرورة تفادي تجارب الماضي من ناحية ثانية، أي إنه لا ينطلق من عدم، ولكن مجرد إدارته بشكل شامل كفيل بأن يفتح المجال نحو تحقيق الهدف. كما أن مجرد انطلاقه واندفاعه إلى الأمام يقوم بدوره كأداة تكسير وإزالة لكل العقبات الثقيلة التي سادت على مدى سنوات وشكلت سدوداً ومسارب جعلت من إدارته في فترات سابقة نوعاً من رفع العتب وطريقاً للتهرب، إذ يكفي الجلوس في عاصمة ما أو بلد ما وإصدار بيان أو تصريحات ثم الانقلاب عليها في اليوم التالي بالإعلان أو التناسي.

ثالثاً: الهدف السياسي والتنظيمي:

الهدف السياسي للمبادرة ليس أي هدف وإنما هو ذلك القصد والغاية من النضال الوطني الفلسطيني المرتبط بكل التضحيات التي قدمت، وبالنتيجة لن يكون إلا هدفاً مرتبطاً بغايات الشعب الفلسطيني الوطنية، دون ذلك تفقد المبادرة معناها، لذلك ربطت المبادرة في صيغتها الأولية بالجانب الأخلاقي بحيث يشكل المرتكز السياسي والأخلاقي ضمانة إسناد لا بد منها. كما أن الوصول إليه لا يتأتى إلا بعبور المسار المتمثل في الحوار الوطني الشامل الذي يفضي إلى رؤية سياسية وبرنامج وطني متفق عليهما، وحماية منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها على قاعدة الشراكة، المتجسدة سياسياً في بلورة برنامج سياسي مشترك يقوم على إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة. واتخاذ القرارات القادرة على حماية الشعب وتعزيز صموده، ووقف حرب الإبادة وحماية الشعب الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية طبيعة المرحلة المقبلة، وأشكال المقاومة المناسبة، وكيفية إدارة المواجهة مع الاحتلال، والمتجسدة تنظيمياً في تشكيل مجلس وطني انتقالي جامع، مهمته توحيد التمثيل الفلسطيني، والمساهمة في إعادة بناء منظمة التحرير والمؤسسات الوطنية على قاعدة الشراكة الوطنية ووحدة التمثيل الفلسطيني وتهيئة انتقال منظم نحو نظام سياسي متوافق عليه يحفظ وحدة الشعب والأرض والقضية.

رابعاً: الإجراءات العملية الحاسمة:

هي أدوات الاختبار والمقياس المادي للنوايا المعنوية (البرنامج والحوار) باعتبارها قرارات يجب أن تتخذ من أجل توفير المساحة الزمنية والنفسية للشروع في الحوار من أجل صياغة البرامج بمستوييها السياسي والتنظيمي. والتقرير بشأن الانتخابات ارتباطاً بظروف إجرائها والوظيفة السياسية التي ستؤديها، والنتائج المترتبة عليها. ذلك أن اجراءها دون توافقٍ وطني وضماناتٍ سياسية وأمنية واضحةً، سيترتّب عليه تعميق للانقسام وبالنتيجة العودة إلى ما هو أسوأ من اللحظة الراهنة. توفير هذه المساحة يستدعي بالضرورة مرحلة انتقالية تسبق (الانتخابات) من أجل الشروع في الحوار. آخذين بعين الاعتبار أن المبادرة تقترح الإجراءات، ولكن من يتخذ القرار ليست الجبهة، ولكنه طرف محدد في الساحة الفلسطينية، فهو الذي أعلن عن الانتخابات واتخذ القرار بتركيبة المجلس الوطني، ودعته المبادرة إلى توفير المساحة الزمنية اللازمة لذلك. ومن الواضح أن الطرف المعني باتخاذ القرار يتجاذبه موقفان، الأول: لم يرتق إلى مستوى المبادرة وأن بعضاً منه لا يريدها أصلاً، يتأكد ذلك من خلال المضي في عقد المجمعات الانتخابية واختيار أعضاء للمجلس الوطني، وإطلاق التصريحات والمواقف الاستفزازية تجاه الجبهة الشعبية وحماس، وهو أميل إلى إعادة إنتاج الواقع المهترئ بذات القوى، وفرض واقع محدد على مستوى المجلس الوطني، بينما يميل الثاني إلى المبادرة ويدفع باتجاه التبديل. ارتباطاً بذلك وحتى لا تكون المبادرة مجرد قوة اقتراح أخلاقية في لحظة مفصلية وهي مسألة مهمة لا بد أن تحصن نفسها بالاعتماد على حالة الزخم الجماهيري التي تشكلت في مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية_ حالة الزخم الجماهيري التي تتشكل في الشتات رفضاً للمجمعات الانتخابية والمواقف الصادرة. والعمل على توحيد هذه الأطر على قاعدة عدم الاعتراف بالمجمعات الانتخابية، وخوض الصراع السياسي والتنظيمي من أجل انتزاع منظمة التحرير وإعادتها إلى جوهرها الأصلي المحدد في تمثيل الشعب الفلسطيني في كل مواقعه وكل شرائحه وقيادة نضاله على طريق العودة وتقرير المصير.

مبادرة الشعبية..
ضرورة المرحلة الانتقالية الوطنية الشاملة

نعيم إبراهيم - صحفي وكاتب فلسطيني ـ سورية

في خطابه عبر تقنية الاتصال المرئي أمام اجتماع دولي رفيع المستوى بنيويورك بدعوة من السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا وبمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من القادة، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في شقها رفيع المستوى للدورة 81 التي انعقدت في العشر الأواخر من شهر أيلول/سبتمبر 2026 تحت عنوان: الطريق إلى الأمام: بعد عام على «إعلان نيويورك» وخطة السلام الشاملة ذات النقاط الـ 20 حدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يوم الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل موعداً رسمياً لإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وستتبعها انتخابات رئاسية،



وقال «إن دولة فلسطين أنجزت برنامجها الوطني للإصلاح و يجب جعل العام المقبل العام الأخير من المرحلة الانتقالية لإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ، مؤكدا التمسك بخيار السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

عباس دعا إلى «الشروع فورا في حوار وطني فلسطيني شامل، بما يعزز وحدة الصف الوطني، ويحمي المشروع الوطني الفلسطيني، ويوحّد الجهود لمواجهة التحديات التي يتعرض لها شعبنا».

أعتقد أن الدعوة الى الانتخابات دون تحقيق توافق وطني يفضي الى حوار وطني شامل يؤسس لانطلاقة وحدة وطنية حقيقية في لحظة تتعرض فيها القضية الفلسطينية لأخطرمحاولة لإعادة تشكيل واقعها منذ عقود ، مع استمرار حرب الابادة الصهيونية وتشظي الشرعية السياسية ومؤسسات الحكم وتآكل النظام السياسي ، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة ، وهذا دون أدنى شك يعتبر تجاوزا للشعب الفلسطيني ولإرادته في التحرير والعودة.

لذلك ينبغي ترحيل موعد الاقتراع إلى توقيت متفق عليه بين كل الاطراف في الساحة الفلسطينية ، لإتاحة الفرصة لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني لأن الظروف الموضوعية الحالية لا تسمح بإجراء الانتخابات وبالتالي إن مخرجات أي محاولة لأي تأجيل للانتخابات هو مسألة مرهونة بالحوار الوطني الفلسطيني ومخرجاته لضمان التوافق.

الحقيقة إن المبادرة الجديدة التي طرحتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خلال حراك الفصائل والقوى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقاهرة تستهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه في الحالة الوطنية الفلسطينية التي تشهد مزيدا من تعنت البعض بمواقفه العصبوية وعدم تمسك البعض الاخر بالثوابت الوطنية الفلسطينية وعجزآخرين عن التوصل الى قواسم مشتركة على الأقل فيما ذهب آخرون الى بيع القضية الفلسطينية برمتها في سوق النخاسة ويتاجرون بها في بازارات السياسة الأمريكية الصهيونية الرجعية.

تقضي مبادرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالدخول في مرحلة انتقالية وطنية شاملة تسبق إجراء الانتخابات التشريعية والوطنية وذلك خلال نقاشات مع الفصائل والفعاليات الفلسطينية.

أبرز بنود المبادرة هي:

- الدعوة لمرحلة توافق وطني انتقالية تُمهد وترتب الاستحقاقات الانتخابية لضمان نجاحها وعدم تكرار أسباب الانقسام.

- المجلس الوطني: التأكيد على أن اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس الوطني يجب أن يتم عبر عملية انتخابية شاملة وديمقراطية في الداخل والشتات، مع رفض سياسة التعيين.

- المجلس التشريعي: اعتبار المشاركة أو التعامل مع الانتخابات وسيلةً لإنهاء الانقسام، مواجهة التفرد بالقرار السياسي، وإعادة بناء المؤسسات القيادية الفلسطينية على أسس الشراكة الوطنية.

- التحذيرات: حذرت الجبهة الشعبية من أي مسارات تنتقص من الشراكة أو تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات السابقة دون توافق وطني جامع.

بتقديري إن ترحيب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقرارالتوجه نحو الحوار الوطني، ينم عن ادراك كبير بضرورة إنجاز هذا الاستحقاق الوطني ، معتبرة إياه استجابة لمبادرات وطنية سابقة تهدف لتعزيز الصمود ومواجهة مخططات التصفية ومشددة على ضرورة أن يفضي الحوار إلى برنامج وطني موحد ينهي الانقسام ويعيد بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية تشاركية. أما مخرجات أي محاولة لأي تأجيل للانتخابات فهو مسألة مرهونة بالحوارالوطني ومخرجاته لضمان التوافق والاتفاق على تغليب مصلحة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه كاملة غير منقوصة لأن هذا الشعب الذي ناضل و رابط وصبر منذ عقود زمنية طويلة خلت ، يتعطش أكثر من أي وقت مضى لتحرير وطنه من البحر الى النهر، وهو صاحب القرار في تحديد مستقبله.

وبعد

هل ستفضي الانتخابات العتيدة إذا ما أنجزت، إلى وضع الحصان أمام العربة هذه المرة، أم يجبر مرة أخرى على البقاء بعيداً عن دائرة الضوء التي أبقتها تضحياته الجسام داخل العربة؟

إن غدا لناظره قريب..

مبادرة الإنقاذ الوطني

نحو استعادة القرار الفلسطيني وإعادة بناء البيت الوطني

بسام عليان ـ كاتب اجتماعي وباحث سياسي فلسطيني ـ سورية

تمهيد:

ليست المسألة انتخابات... بل أيُّ نظام وطني نريد

تأتي مبادرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المعروفة بعنوان «خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني»، في لحظة فلسطينية استثنائية تتقاطع فيها الحرب والدمار والاستيطان والتهجير ومحاولات إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني مع أزمة عميقة في النظام السياسي الفلسطيني ذاته. وقد طرحت الجبهة الشعبية مبادرتها باعتبارها ورقة وطنية مفتوحة للنقاش والتعديل والإثراء، تنطلق من تقديم المصلحة الوطنية العليا على الحسابات الفصائلية والحزبية، وتدعو إلى حوار وطني شامل، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس الشراكة والتعددية والديمقراطية.

ومن هنا، فإن القراءة الصحيحة للمبادرة لا ينبغي أن تختزلها في سؤال: هل تريد الجبهة تأجيل الانتخابات أم إجراءها؟

فهذا السؤال، على أهميته، يبقى سؤالًا إجرائيًا أمام سؤال أكبر بكثير: أيُّ فلسطين نريد أن نبني؟ ومن يملك قرارها؟ ومن يمثل شعبها؟ وما هي المؤسسة الوطنية التي ينبغي أن تحمل هذا القرار؟

إن جوهر المأزق الفلسطيني اليوم لا يكمن فقط في غياب الانتخابات، ولا في انتهاء مدد بعض المؤسسات، ولا في الخلاف على تشكيل المجلس الوطني أو المجلس التشريعي، وإنما في الخلل الذي أصاب العلاقة بين الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية، وبين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وبين الداخل والشتات، وبين القرار السياسي الرسمي وأشكال المقاومة والنضال الوطني.

ومن هذه الزاوية تحديدًا تبدو مبادرة الجبهة الشعبية جديرة بقراءة وطنية تتجاوز الحسابات الفصائلية والانتخابية؛ لأنها تطرح، بصورة مباشرة، فكرة الانتقال من إدارة الانقسام إلى معالجة جذوره وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني.



أولًا: لماذا تأتي المبادرة الآن؟

لم تأتِ المبادرة في فراغ سياسي، فالجبهة الشعبية تصف المرحلة الراهنة بأنها مرحلة مفصلية يواجه فيها الشعب الفلسطيني حربًا ودمارًا وحصارًا في قطاع غزة، بالتوازي مع الاستيطان والضم والتهجير في الضفة الغربية والقدس، ومحاولات إضعاف قضية اللاجئين، إلى جانب استمرار الانقسام وتعدد مراكز القرار الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، يجري التحضير لاستحقاقات انتخابية فلسطينية جديدة. وقد صودق في حزيران/ يونيو 2026 على نظام انتخابي للمجلس الوطني حدد عضويته بـ350 عضوًا، منهم 200 عن الأراضي الفلسطينية و150 عن الخارج والشتات، ونص على الاقتراع المباشر والتمثيل النسبي الكامل حيثما أمكن، وعلى اللجوء إلى المجمعات الانتخابية أو التوافق في المناطق التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات. كما حُدد الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2026 موعدًا لانتخابات المجلس الوطني.

وهنا تظهر أهمية السؤال الذي أثارته الجبهة:

هل يمكن إجراء الانتخابات بمعزل عن الأزمة الوطنية التي يفترض أن تعالجها؟

أم أن الانتخابات ينبغي أن تكون ثمرة توافق وطني سابق، لا وسيلة لإعادة إنتاج الانقسام داخل مؤسسات جديدة؟ هذه هي النقطة التي تمنح المبادرة أهميتها.

فالجبهة لا تطرح، وفق نصها الرسمي، الانتخابات بوصفها أمرًا مرفوضًا، بل تؤكد أن الانتخابات حق ديمقراطي أصيل ووسيلة لتجديد الشرعيات، لكنها ترى أن المرحلة الانتقالية التوافقية ينبغي أن تكون مدخلًا ضروريًا للانتخابات وليست بديلًا عنها أو تأجيلًا مفتوحًا لها. وهذا التفريق جوهري.

ثانيًا: من «انتخابات لتجديد المؤسسات» إلى «توافق لإعادة بناء النظام»

في الوضع الفلسطيني الطبيعي يمكن أن تكون المعادلة:

انتخابات - نتائج- مؤسسات جديدة.

لكن الواقع الفلسطيني أكثر تعقيدًا.

فنحن أمام شعب موزع بين الوطن والشتات، واحتلال قائم، وانقسام جغرافي وسياسي، وقوى رئيسية خارج بعض مؤسسات منظمة التحرير، ومراكز قرار متعددة، وسلطة محدودة الصلاحيات، ومنظمة تحرير يفترض أن تمثل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده.

لذلك تقترح الجبهة، عمليًا، إعادة ترتيب التسلسل: حوار وطني شامل- توافق على البرنامج والقواعد - مرحلة انتقالية - إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير- انتخابات شاملة.

وهذا ليس مجرد تغيير في الترتيب الزمني إنه تغيير في فلسفة العملية السياسية نفسها. فالانتخابات لا تصبح هنا غاية مستقلة، وإنما تصبح أداة لتجديد الشرعية بعد الاتفاق على طبيعة النظام الوطني الذي ستعمل داخله.

وهذا ينسجم مع النص الرسمي للمبادرة الذي يدعو إلى حوار ثنائي وجماعي، وصولًا إلى اجتماع للأمناء العامين للفصائل، للبحث في احتياجات الشعب الفلسطيني، وإدارة الصراع مع الاحتلال، وأشكال المقاومة والنضال، وقواعد الشراكة الوطنية، ثم الاتفاق على استراتيجية وبرنامج سياسي وطني مشترك.

وهنا أرى أن أهم ما ينبغي التقاطه هو أن الجبهة لا تقول:

»لا انتخابات«. بل تقول: لا تجعلوا الانتخابات ساحة جديدة للانقسام.

وهذا فارق سياسي كبير.

ثالثًا: منظمة التحرير هي مركز القضية

إذا كان للمبادرة محور مركزي، فهو في تقديري إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

فالمنظمة لم تنشأ باعتبارها مؤسسة محلية للضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما تأسست عام 1964 إطارًا لتمثيل الفلسطينيين، وصادق المجلس الوطني الأول على الميثاق والنظام الأساسي للمنظمة وانتخب اللجنة التنفيذية. ثم شهدت المنظمة لاحقًا تحولات كبرى، كان من أبرزها انضمام الفصائل الفدائية إليها في دورة المجلس الوطني الخامسة عام 1969.

وهذه التجربة التاريخية تحمل درسًا مهمًا: منظمة التحرير نجحت عندما استطاعت أن تتسع للتعدد الفلسطيني، لا عندما حاول طرف واحد اختزال فلسطين في نفسه.

ولهذا فإن إعادة بناء المنظمة لا تعني إلغاء تاريخها، ولا هدم مؤسساتها، ولا خلق إطار فلسطيني بديل عنها. بل تعني إعادة المنظمة إلى وظيفتها الوطنية الجامعة.

فالمنظمة ينبغي أن تكون البيت السياسي الذي تتسع داخله الاختلافات، لا المؤسسة التي تُقصى منها القوى المختلفة.

والسؤال هنا ليس: هل تتفق فتح مع حماس؟ أو: هل تتفق الجبهة الشعبية مع الجهاد؟ أو: هل تتفق الفصائل اليسارية والإسلامية؟ بل السؤال: هل تستطيع هذه القوى جميعًا أن تتفق على قواعد وطنية مشتركة تحكم اختلافها؟

إذا كان الجواب نعم، فإن منظمة التحرير تستطيع أن تصبح من جديد إطارًا جامعًا.

أما إذا بقيت المنظمة انعكاسًا لانقسام القوى الفلسطينية، فإنها ستظل عاجزة عن أداء وظيفتها التاريخية.

المقاومة والسياسة... كيف ننتقل من التناقض إلى التكامل؟

هذه من أكثر القضايا حساسية في أي حوار فلسطيني مقبل.

فالمبادرة الرسمية للجبهة الشعبية لا تتجاهل هذه المسألة؛ بل تدعو اجتماع الأمناء العامين إلى البحث في إدارة الصراع مع الاحتلال وأشكال المقاومة والنضال، وتدعو إلى توحيد أشكال العمل السياسي والشعبي والقانوني والدبلوماسي والمقاومة ضمن استراتيجية وطنية موحدة. وهذا يفتح بابًا مهمًا للحوار.

ما هي المرحلة الانتقالية؟

إذا كانت المرحلة الانتقالية مجرد وسيلة لتأجيل الانتخابات، فسوف تفقد المبادرة جزءًا أساسيًا من معناها.

أما إذا كانت مرحلة محددة المدة، محددة المهام، محددة الصلاحيات، وتخضع للرقابة والمساءلة، وتنتهي حتمًا بانتخابات شاملة، فإنها يمكن أن تكون جسرًا للخروج من المأزق.

والجبهة نفسها تؤكد أن المرحلة الانتقالية ليست بديلًا عن الانتخابات، وإنما مدخل ضروري لها. ولهذا أقترح أن تتحول هذه الفكرة إلى صيغة أكثر وضوحًا:

المرحلة الانتقالية ينبغي أن تقوم على ستة شروط: سقف زمني واضح وغير قابل للتمديد إلا بتوافق وطني معلن. هيئة انتقالية توافقية لا يهيمن عليها فصيل واحد. مهام محددة تشمل توحيد المؤسسات، دعم صمود الشعب، إعادة بناء منظمة التحرير، وإعداد البيئة الانتخابية. برنامج سياسي وطني مكتوب يوافق عليه المشاركون. آلية رقابة ومساءلة مستقلة تراقب تنفيذ الاتفاق. موعد انتخابي محدد مسبقًا لا يبقى رهينة التقديرات السياسية المتغيرة. وبهذا تصبح المرحلة الانتقالية أداة للانتقال، لا بديلًا دائمًا عن الديمقراطية.

التحالفات الانتخابية لا ينبغي أن تسبق الاتفاق الوطني

المرحلة الحالية تشهد نقاشًا واسعًا حول التحالفات الانتخابية المحتملة. لكن هناك فرقًا بين: تحالف انتخابي وتحالف وطني استراتيجي.

التحالف الانتخابي قد ينشأ من تقاطع مصالح مرحلي. أما التحالف الوطني فيحتاج إلى برنامج واضح وقواعد معلنة. ومن هنا فإن المعيار الذي ينبغي اعتماده ليس أسماء الأشخاص فقط، ولا التاريخ السياسي فقط، ولا الحسابات الانتخابية وحدها.

المعيار هو: ما البرنامج الذي سيجمع الأطراف؟ هل يحمي القرار الوطني؟

هل يضمن حق تقرير المصير؟ هل يحمي حق العودة؟ هل يحافظ على القدس؟

هل يرفض التهجير والضم والاستيطان؟ هل يعيد بناء منظمة التحرير؟ هل يضمن الشراكة؟ هل يقبل التداول الديمقراطي؟ هل يرفض الإقصاء؟ هل يضع القرار الوطني فوق الحسابات الخارجية؟ هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تحكم أي تحالف فلسطيني.

مقترحات:

1. تشكيل لجنة وطنية تحضيرية موسعة تضم ممثلين عن الفصائل والقوى السياسية والمستقلين والشخصيات الوطنية والاتحادات والجاليات والمجتمع المدني والشباب والمرأة.
2. عقد حوارات ثنائية وجماعية سريعة ليس بهدف تبادل البيانات، وإنما لتحديد نقاط الاتفاق والخلاف.
3. عقد اجتماع للأمناء العامين على أن يكون اجتماعًا مقررًا لا احتفاليًا، وأن يخرج بقرارات واضحة.
4. صياغة وثيقة وطنية جامعة تحدد الثوابت والأهداف والحقوق وآليات إدارة الخلاف.
5. تشكيل هيئة انتقالية وطنية محددة الصلاحيات والمدة والمهام.
6. إعادة بناء منظمة التحرير على أساس الشراكة والتعددية والتمثيل الديمقراطي.
7. إعادة بناء المجلس الوطني وفق انتخابات مباشرة حيثما أمكن، وآليات توافقية شفافة حيث يتعذر الاقتراع، مع ضمان تمثيل الشتات.
8. تشكيل حكومة توافق وطنية انتقالية مهمتها توحيد المؤسسات ودعم صمود الشعب والتحضير للانتخابات.
9. إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني في أقرب إطار زمني متفق عليه، وبصورة متزامنة حيث يكون ذلك ممكنًا.
10. توقيع ميثاق شرف وطني

وهذا بند ورد صراحة في المبادرة، التي تدعو بعد الحوار الوطني الشامل إلى توقيع ميثاق يضمن التزام الكل الوطني بمخرجات الحوار.

ما الذي يجب أن يحميه الميثاق الوطني الجديد؟

أي توافق فلسطيني جديد يحتاج إلى قاعدة مرجعية.

والمرجعية لا ينبغي أن تكون اتفاقًا ظرفيًا بين قيادات، بل مجموعة مبادئ وطنية ثابتة .ومن أهمها:

أولًا: فلسطين قضية شعب، وليست قضية سلطة أو حكومة.

ثانيًا: الشعب الفلسطيني واحد في الوطن والشتات.

ثالثًا: حق تقرير المصير حق أصيل للشعب الفلسطيني.

رابعًا: حق العودة حق وطني لا يسقط بالتقادم.

خامسًا: القدس جزء أساسي من القضية الوطنية الفلسطينية.

سادسًا: مقاومة الاحتلال والنضال الوطني يجب أن يناقشا ضمن استراتيجية وطنية جامعة.

سابعًا: القرار الوطني الفلسطيني يجب أن يكون مستقلًا عن أي وصاية خارجية.

ثامنًا: لا إقصاء سياسيًا لأي قوة فلسطينية تقبل بالقواعد الوطنية المشتركة.

تاسعًا: لا يجوز لأي فصيل احتكار القرار الوطني.

عاشرًا: لا يجوز لأي شخص أو عائلة أو مجموعة تحويل الموقع الوطني إلى إرث سياسي.

حادي عشر: الانتخابات حق وطني، لكنها أداة لتجديد الشرعية وليست بديلًا عن المشروع الوطني.

ثاني عشر: منظمة التحرير هي الإطار الوطني الجامع، وإعادة بنائها تكون من خلال توسيع تمثيلها لا تفريغها من مضمونها.

ثالث عشر: ما الذي ينبغي أن تحمله الجبهة الشعبية إلى الحوار؟

إذا أرادت الجبهة أن تحافظ على قوة مبادرتها، فإن مسؤوليتها لا تنتهي بطرحها.

المبادرة أصبحت الآن ملكًا للنقاش الوطني. وهذا في حد ذاته عنصر قوة. لكن عليها أن تساعد في حماية جوهرها من احتمالين متناقضين:

الأول: أن تُرفض المبادرة لمجرد أنها صادرة عن الجبهة الشعبية.

والثاني: أن تُقبل شكليًا ثم يجري تفريغها من مضمونها عبر المحاصصة والمقاعد والمواقع. ولهذا فإن أفضل ما يمكن أن تفعله الجبهة هو أن تقول بوضوح: نحن لا نطلب من الآخرين أن يتبنوا برنامج الجبهة الشعبية. نحن نطلب أن نتفق على برنامج الشعب الفلسطيني. وهذه نقطة شديدة الأهمية.

فالمبادرة التي تنجح هي التي تستطيع أن تنتقل من: »مبادرة الجبهة الشعبية« إلى: أرضية وطنية فلسطينية». وهنا يصبح دور الجبهة أكبر من حجمها التنظيمي والانتخابي. إنها تستطيع أن تكون طرفًا في بناء الجسر بين القوى المختلفة.

رابع عشر: المطلوب ليس «طرفًا ثالثًا» بل «مساحة وطنية ثالثة».

ربما يكون هذا من أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من المبادرة. الفلسطينيون لا يحتاجون بالضرورة إلى فصيل ثالث ينافس فتح وحماس. هم بحاجة إلى مساحة وطنية تتجاوز الاستقطاب الثنائي.

مساحة تقول: لسنا مع فتح ضد حماس. ولسنا مع حماس ضد فتح. ولسنا مع هذا الشخص ضد ذاك الشخص. لسنا مع السلطة ضد المقاومة. ولا مع المقاومة ضد المؤسسات. بل نحن مع: فلسطين. ومع: وحدة الشعب. ومع: استقلال القرار. ومع: الحرية والعودة وتقرير المصير. ومع: منظمة تحرير تستوعب الجميع. هذه هي المساحة التي يمكن أن تسمح بتحويل الخلاف الفلسطيني من صراع على السلطة إلى تنافس داخل مشروع وطني واحد.

خامس عشر: نحو عقد وطني فلسطيني جديد

لقد آن الأوان للانتقال من اتفاقات المصالحة المؤقتة إلى ما يمكن تسميته: «العقد الوطني الفلسطيني» وهذا العقد ينبغي ألا يكون اتفاقًا على تقاسم السلطة. بل اتفاقًا على: من نحن؟ ما قضيتنا؟ من يمثلنا؟ ما حقوقنا؟ ما شكل مؤسساتنا؟

كيف نختلف؟ كيف ننتخب؟ كيف نحاسب القيادة؟ كيف نضمن مشاركة الشتات؟ كيف نحمي القرار الوطني؟ كيف نوحد العمل السياسي والمقاوم والشعبي والقانوني والدبلوماسي؟ وكيف نحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة مشاريع الاحتلال والضم والتهجير وتصفية القضية؟

هذا العقد هو الذي يجب أن يسبق أي معركة انتخابية كبرى. فالانتخابات يمكن أن تنتج برلمانًا. لكن العقد الوطني هو الذي ينتج نظامًا سياسيًا.

سادس عشر: هل المبادرة قابلة للنجاح؟

لا ينبغي التعامل مع نجاح المبادرة أو فشلها بمنطق التمنيات.

هناك عقبات حقيقية: اختلاف البرامج السياسية. انعدام الثقة بين القوى. تاريخ طويل من الانقسام. تضارب المصالح. تدخلات إقليمية. ضغط دولي. واقع الاحتلال. تباين الرؤية حول المقاومة. الخلاف على السلطة. الخلاف على منظمة التحرير. والخشية المتبادلة من أن يستخدم أي طرف التوافق مرحلةً للانقضاض على الطرف الآخر. لكن هذه الصعوبات لا تلغي الحاجة إلى المبادرة. بل تؤكدها. فالخلاف الفلسطيني لن يختفي. والسؤال الواقعي ليس:

كيف نجعل الفلسطينيين متفقين في كل شيء؟ بل: كيف نجعل الفلسطينيين مختلفين داخل إطار وطني واحد؟ وهذا هو جوهر السياسة الديمقراطية.

الخلاصة: من «من يملك المقاعد؟» إلى «من يملك فلسطين في القرار؟».

أعتقد أن القيمة الحقيقية لمبادرة الجبهة الشعبية لا تكمن في أنها تقترح تأخير الانتخابات أو تنظيمها، ولا في أنها تقدم صيغة انتخابية بعينها.

القيمة الأعمق أنها تعيد طرح السؤال الذي جرى تأجيله طويلًا: كيف نعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني قبل أن يصبح النظام الانتخابي مجرد وسيلة لإعادة إنتاجه؟ إن الشعب الفلسطيني لا يحتاج إلى تغيير أسماء فقط. ولا يحتاج إلى إعادة توزيع المقاعد فقط. ولا يحتاج إلى تغيير حكومة بحكومة. ولا إلى رئيس برئيس. إنه يحتاج إلى استعادة المعنى الوطني للمؤسسة. يحتاج إلى منظمة تحرير تستوعب شعبه كله. ومجلس وطني يشارك فيه الداخل والشتات. وقيادة لا تقوم على التوريث أو الاحتكار. وتمثيل ديمقراطي حقيقي. وبرنامج وطني يحمي الحقوق غير القابلة للتصرف. وآلية لاتخاذ القرار لا تسمح لفصيل واحد، أو شخص واحد، أو مجموعة واحدة، باختزال الشعب كله.

ومن هنا فإن الانتخابات المقبلة، أياً كان موعدها النهائي وترتيباتها، ينبغي ألا تكون نهاية النقاش، بل ثمرة لنقاش وطني أعمق.

إن الانتخابات مهمة. لكنها ليست فلسطين. والسلطة مهمة. لكنها ليست فلسطين.

والفصائل مهمة. لكنها ليست فلسطين. حتى منظمة التحرير نفسها، رغم مكانتها التاريخية، ليست غاية في ذاتها؛ فهي أداة الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية لحماية حقوقه وتمثيله وقيادة نضاله من أجل الحرية. أما فلسطين فهي أكبر من الجميع. ولهذا فإن المعيار الذي ينبغي أن يحكم المرحلة المقبلة هو: هل نعيد بناء مؤسسة تخدم الشعب، أم نعيد بناء الشعب حول مؤسسة؟

والإجابة الوطنية الصحيحة، في تقديري، واضحة:

الشعب أولًا.

ومن هنا يمكن قراءة مبادرة الجبهة الشعبية باعتبارها دعوة إلى إعادة ترتيب الأولويات: من الانتخابات إلى التوافق، ومن التوافق إلى العقد الوطني، ومن العقد الوطني إلى إعادة بناء منظمة التحرير، ومن إعادة البناء إلى انتخابات شاملة، ومن الانتخابات إلى شرعية وطنية متجددة، ومن الشرعية إلى استراتيجية وطنية موحدة. إنها دائرة ينبغي أن تنتهي في مكان واحد: استعادة القرار الوطني الفلسطيني. فالقرار الوطني ليس ملكًا لفصيل. ولا لرئيس. ولا لحكومة. ولا لسلطة. ولا للجنة تنفيذية. ولا لمجلس وطني يُشكّل بعيدًا عن إرادة الناس. إنه حق الشعب الفلسطيني كله. حق الفلسطيني في غزة والضفة والقدس. وحق الفلسطيني في مخيمات اللجوء. وحق الفلسطيني في الأردن وسورية ولبنان. وحق الفلسطيني في الخليج وأوروبا والأمريكيتين وسائر الشتات.

إنه حق الفلسطيني الذي يحمل وطنه في بيته، وفي ذاكرته، وفي اسمه، وفي أبنائه. ولهذا فإن استعادة القرار الوطني لا تبدأ بالسؤال: من سيأخذ كم مقعدًا؟

بل تبدأ بالسؤال: كيف يستعيد الشعب الفلسطيني حقه في أن يكون صاحب القرار في قضيته؟ وهنا بالضبط تكمن القيمة التي يمكن أن تتحول إليها مبادرة الجبهة الشعبية: أن تنتقل من خارطة طريق قدمتها جبهة إلى مسار وطني تتبناه القوى الفلسطينية مجتمعة؛ ومن ورقة سياسية إلى عقد وطني؛ ومن اعتراض على انتخابات أو آليات تشكيل مجلس إلى مشروع متكامل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني؛ ومن بيانات الرفض إلى خطوات عملية؛ ومن إدارة الانقسام إلى إنهاء أسبابه السياسية والمؤسسية؛ ومن التنافس على مواقع القيادة إلى إعادة القيادة للشعب. وإذا نجح الفلسطينيون في الوصول إلى هذه الصيغة، فإن الانتخابات تصبح عندها ما ينبغي أن تكونه فعلًا: وسيلة ديمقراطية لتجديد الشرعية، لا وسيلة لإعادة إنتاج الانقسام. وتصبح منظمة التحرير ما ينبغي أن تكونه: بيتًا وطنيًا جامعًا، لا ساحة نفوذ. وتصبح السلطة ما ينبغي أن تكونه: مؤسسة في خدمة المشروع الوطني، لا بديلًا عنه. وتصبح الفصائل ما ينبغي أن تكونه: أدوات في خدمة الشعب، لا أوصياء عليه. ويصبح الاختلاف السياسي: تعددًا داخل الوحدة، لا انقسامًا ضد الوحدة. ويبقى السقف الذي لا ينبغي أن ينخفض عنه أي توافق فلسطيني: الحرية، والكرامة، والعودة، والاستقلال، والقدس، وحق تقرير المصير، ووحدة الشعب الفلسطيني، وصيانة قراره الوطني المستقل. إن فلسطين ليست سلطة نبحث عمن يديرها. وليست مقاعد نبحث عمن يشغلها. وليست منظمة نبحث عمن يملك مفاتيحها. فلسطين وطنٌ وقضيةٌ وشعبٌ وحق. ومن أجل هذا الوطن، وهذه القضية، وهذا الشعب، وهذا الحق، ينبغي أن تكون الأولوية الآن: أن نعيد بناء البيت الوطني قبل أن نتقاتل على مفاتيحه.

انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني تباين في الأهداف والنتائج

إبراهيم شقير ـ كاتب وباحث سياسي فلسطيني ـ سورية

وسط ظروف سياسية بالغة التعقيد تحيط بالقضية الفلسطينية ومستقبلها وحالة الجمود في النظام السياسي الفلسطيني وعدم قدرته على مواجهة التحديات ومخططات التصفية حول ما يحاك من مخططات لتصفية القضية أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتاريخ ٢٠٢٦/٦/18 رقم /٢/ ينص على إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني لعام /٢٠٢٦/ وفق قرار تعديل القانون الانتخابات العامة الذي يتضمن رفع عدد أعضاء المجلس إلى /٣٥٠/ عضواً على أن يكون /٢٠٠/ عضو من الداخل و/١٥٠/ من دول الشتات.

ومما لا شك فيه أن الانتخابات هي استحقاق وطني وقانوني ناظم لها وميزان تكافؤ الفرص وإطار جامع لإرادة الناخب وصندوق انتخاب وصوت المواطن من خلال المشاركة الحقيقية في حرية الانتخابات والفاعلة في المشهد السياسي الذي يتطلع له الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة بالذات نظراً للواقع السياسي الهش الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والخوف على مستقبل المشروع الوطني مما يجعل أهمية الانتخابات بوضع منهجية جامعة تفضي إلى مخرجات تمثل الإطار الحقيقي للإرادة الشعبية والتمثيل السليم للقدرات والكفاءات التي تستطيع أن تنهض بالواقع السياسي وتحافظ على المشروع الوطني وتفعيله ضمن الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية خصوصاً أمام وحشية وشراسة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانيته ومخططاته الهادفة طمس القضية الفلسطينية وشطب حقوق شعبها وتهجيره خارج أرضه ومدنه وبلداته.

انطلاقاً مما تقدم جعل العديد من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية والمستقلين يطرح جملة من الأسئلة بالغة الأهمية حول طبيعة هذه الانتخابات والدوافع والحيثيات التي أفضت إلى إصدار مرسوم الانتخابات من حيث أهدافه وتوقيته مع تحليل الواقع والنتائج المترتبة علية ومدى انعكاسه على القضايا الوطنية وعلى حماية المشروع الوطني وحالة التوافق والوحدة الوطنية ومدى فاعلية نتائج الانتخابات وما تفرزه مستقبلاً على النظام السياسي وهل الانتخابات المقررة تشكل فرصة إصلاح مؤسسات منظمة التحرير وتعزز دورها؟ أم ستكون تكريس حالة هيمنة وانقسام جديد لصورة الوضع الفلسطيني؟ لا بل هل الانتخابات حقيقية تمثل الداخل والخارج في إطار جامع وحالة توافقية تشمل جميع مكونات المجتمع الفلسطيني؟

أمام هذه الأسئلة بات من الضرورة نجاح الانتخابات ضمن حوار وطني شامل وتوفير حالة توافقية تستند إلى بيئة سياسية وقانونية وإشراف هيئة مناسبة تمنح العملية الانتخابية القوة والشرعية وبالتالي تفضي إلى انتخاب قيادة وطنية تحظى بقبول واسع تعزز الوحدة الوطنية وتدافع عن المشروع الوطني لا أن تكون انتخابات تحت يافطة الإقصاء وتكريس الانقسام والتفرد من هنا وأمام المخاوف والقلق، ظهرت عدة مواقف وبيانات رافضة لآلية الانتخابات المطروحة واستمرارية الخلل في إدارة العملية الانتخابية وفق تفاهمات مغلقة وقوائم معدة سلفاً وعدم وضع معيار الشفافية للتمثيل بعيداً عن الولاءات الشخصية والمحاصصة والإقصاء والتفرد.

كما شكل الإعلان الاستباقي عن تقسيم الساحات في الخارج إلى ثماني دوائر انتخابية مما جعلها تمثل توجيهاً مسبقاً للعملية الانتخابية برمتها أي شطب الغاية الأساسية من إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا تستند إلى فتح سجلات للناخبين في الشتات والخارج وصولاً لعملية الاقتراع ذاتها.

إن الطريقة المطروحة والتي ستدار بها العملية الانتخابية في حال إجرائها تكشف عن توجيهات تهدف ربما إلى تجديد شرعية القيادات القائمة من خلال عملية انتخابية شكلية روتينية تقوم على الوصاية والتعيين والاعتماد على التجمعات الانتخابية التي ستفرز حكماً ممثلين على مقاس الطرف الذي يدير العملية الانتخابية وهذا ما جرى في التجارب الانتخابية السابقة بدلاً من أن تكون هذه الانتخابات فرصة وضرورة وطنية تفضي إلى تجديد شرعية المجلس الوطني المنتخب واعادة تفعيل دوره على صعيد النظام السياسي وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير ونظمها وفك الارتباط مع السلطة الفلسطينية ومن خلال هذا المنظور جاء الإصرار على التمسك بإجراء الانتخابات باعتبارها حقاً ديموقراطياً أصيلاً لشعبنا وإطاراً لتجديد الشرعيات وبناء المؤسسات لنظام سياسي وفق قاعدة الوحدة والشراكة بعيداً عن الاشتراطات المسبقة وعن الصراعات والمشاحنات وتهيئة المناخ السياسي والقانوني الضامن لإجراء الانتخابات بصورة شفافة مطلقة تصب في أولوية أهدافها المصلحة الوطنية العليا وبالتالي جعلها تسهم في فتح مسار سياسي فلسطيني إيجابي يعمل على إيجاد مخرج حقيقي لحالة الانقسام والمأزق السياسي الذي يمر به الواقع الفلسطيني في ضوء عدم القدرة على مواجهة التحديات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمل على حشد الطاقات والقدرات للقوى السياسية والجماهيرية لإدارة الصراع بقوة وفاعلية مؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني تعكس وجودها على المستويين الإقليمي والدولي لحماية القضية الفلسطينية وحقوقها بوصفها قضية تحرر وطني وشعب له حق العودة الوجود وتقرير المصير.

العلم درّة التاج الفلسطيني

إلهام الحكيم ـ كاتبة فلسطينية ـ تركيا



« محمد الزيناتي» كان تلميذاً في بداية المرحلة الإعدادية وصار زينة أطفال غزة بعد تحوّله إلى «أيقونة الإنقاذ» في اليوم الدراسي الأول للعام 2026-2027.. استلم اللباس المدرسي والكتب والقرطاسية التي ستساعده بنهل العلم وشق طريق المستقبل بعد سنوات ثلاث من الانقطاع عن الدراسة نتيجة العدوان الصهيوني المتواصل عليها وتدميرها كلّياً أو جزئياً. وضع كتبه في البيت وغادر نحو البحر ليسبح مع الأقران.. بالقرب منه استهدف الصهاينة شاباً من الدفاع المدني فأصيب.. لم يتحمل ابن الـ14 عاماً رؤية المصاب على الأرض.. حاول سحبه لإنقاذه لكن العدو الصهيوني أبى إلا أن يمارس غدره المعتاد ولم يسمح لـ محمد بمساعدة الشاب فعاود القصف عليهما حتى استشهدا معاً وصوت الطفل يصدح: «يا رب الشهادة يا رب الشهادة»! وكان العمل الإنساني هو آخر ما قام به يوم افتتاح المدرسة وتحوّل إلى شهيد الإنقاذ!.. إضافة لإصابة العديد من الأطفال برصاص قوات الاحتلال واستهدافهم المباشر بالتزامن مع بدء العام الدراسي الجديد.

دراسة بلا مدارس وصفوف بلا مقاعد:

واقع مؤلم يعيشه أطفال غزة مع أهلهم في الخيام المهترئة بعيداً عن بيوتهم التي نزحوا عنها.. أو تكدّسوا في المدارس التي تحولت لمراكز إيواء للنازحين عن بيوتهم إثر استهدافها وتحويلها لأثر بعد عين! تلك المدارس التي تعرضت أيضاً للاعتداءات الصهيونية الوحشية دون أي اعتبار لحصانة المؤسسات والهيئات التعليمية!.. وتشير إحصائيات اليونسيف أن 98% من المدارس والجامعات متضررة كلياً أو جزئياً وأن 92% منها تحتاج للصيانة!. - نتيجة دمار البنى التحتية واجهت المنظومة التعليمية الكثير من تحديات الحفاظ على التعليم أمام البيئة المدرسية الطارئة بعد 3 سنوات من الانقطاع والغياب القسري بسبب العدوان !.

- خوفاً من انهيار المنظومة التعليمية بادرت وزارة التربية والتعليم لافتتاح العام الدراسي في الخيام وافتراش الأرض، واستقبال ما يزيد عن 700 ألف طالب بالمراحل الدراسية المختلفة وصولاً للجامعة، عاد منهم 540 ألف تلميذ بشكل وجاهي يوم 19 / 2026/9 على 3 فترات واكتظاظ الصفوف البلاستيكية!, إضافة لغيرهم ممن سيتابعون عن بعد عبر النت، ومع عودتهم كان في القلب غصة نتيجة استشهاد أكثر من 20 ألف تلميذ بسبب العدوان الصهيوني خلال السنوات الثلاث الماضية، كما يشكّل استشهاد 1100مواطن من الكادر التعليمي مأساة تنعكس على الواقع التعليمي والحالة النفسية للتلاميذ، إن التعايش مع الوضع الحالي يحتاج لإجراء العديد من الدورات الاستدراكية للمعلمين إضافة لاتباع برنامج مكثف للطلبة الذين لديهم فاقد تعليمي يتطلب الدعم نتيجة الانقطاع أو فقدان أحد الوالدين أو كليهما والأقسى لو كان ناجياً وحيداً من العائلة !, كل ما سبق من التحديات بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه والحفاظ على التعليم باعتباره رأسمالنا الوطني.

- الواقع المبكي :

- لك أن تتخيل كيف يتأهب بعض التلاميذ خلال الدروس عند سماعهم صوت وصول المياه أو الغذاء، يتأهبون للخروج بهدف اللحاق بالطابور والحصول على الأكل والشرب للأهل!.

- لك أن تتخيل موقف التلاميذ وهم بقمة الاندماج بالدرس وإذ بالجرذ يدخل خيمة الدرس ويتجول بينهم مفتشاً عن صيد ثمين!.

- لك أن تتخيل رد فعل التلاميذ عند سماع صوت انفجار أو قصف فيتخوف كل واحد منهم أن المقصود منطقته وربما يعود لخيمته المهترئة فيجدها هباءً منثوراً وقد استشهد بعض أهله!.

- لك أن تتخيل كل ما يجول بخاطرك طالما أن المدرسة خيمة والمقعد إسفنجة أو قطعة موكيت، والطفل يتكئ بدفتره على فخذه ليكتب ما تمليه المعلمة أو الأستاذ !..

قصور دولي بحق الطفولة الفلسطينية:

نتيجة التدمير الممنهج للمدارس والجامعات الفلسطينية في غزة والنزوح المستمر والتغريبة المتجددة إضافة لفقد العديد من أفراد العائلة- وأحياناً كلهم، عاش الأهالي واقعاً مريراً بالتزامن مع خسارة أبنائهم للبنى التحتية التي تضمن لهم استمرار التحصيل العلمي وتطوير الذات، وبالتالي فإن انقطاع الطلاب عن المدارس والجامعات نتيجة غياب المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمساعدتهم والإشراف على الصحة والتعليم وسّع الهوة بين تلاميذ غزة وأقرانهم في

العالم- بما في ذلك التلاميذ العرب في دول الجوار- وزاد التفاوت بينهم من حيث النقص الحاد بالمستلزمات «الكتب والقرطاسية، المراجع العلمية، وسائل الإيضاح، المقاعد والكراسي, والطاولات، المختبرات العلمية، النت، الكهرباء، ماء الشرب و لزوم النظافة الشخصية، غياب المساحات التعليمية لاستيعاب الطلاب، غياب الملاعب والأدوات الرياضية إلخ»، هذا المشهد الصادم يستوجب عودة وكالة الغوث الدولية «الأونروا» الغائبة دون تبرير للقيام بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني- الذي وجدت لأجله- مع ملاحظة تقليص خدماتها في مختلف ساحات تواجد اللاجئين الفلسطينيين وليس في غزة فقط !, وهذا ينطبق على العديد من المؤسسات الدولية الأخرى المقصرة بحق تلاميذ فلسطين ومنها اليونسيف!..

مجلس سلام داعم للعدوان!:

لا يمكن الحديث عن قطاع غزة دون التعريج على فشل «مجلس السلام» الذي تم تشكيله بقرار من مجلس الأمن قبل عام- نوفمبر -2025 برئاسة المأفون ترامب بهدف وقف العدوان وإعادة إعمار القطاع وإنعاشه اقتصادياً ونشر السلام فيه.. لكن القرار بقي حبراً على ورق ولم يتم العمل به خاصة مع تماهي ترامب والممثل السامي لغزة «نيكولاي ملادينوف» مع السياسة الصهيونية الإجرامية وتبني سردية نتنياهو الكاذبة.. كما يساهم بتنفيذ مطالبه ويتجاهل الحديث عن تجاوزات الجيش الإسرائيلي وعدوانه المستمر على غزة والاغتيالات المتواصلة وعدم التزامها بالاتفاق الدولي الذي يستوجب دخول السلطة الانتقالية الدولية لاستلام إدارة القطاع ثم تسليمها لاحقاً لسلطة فلسطينية مدعومة بقوة حفظ السلام متعددة الجنسيات بقيادة عربية، ويتبع نشرها انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من قطاع غزة لتتابع السلطة المهام الخدمية والمعيشية للأهالي وهو ما لم يتحقق حتى الآن في ظل التعنت الصهيوني والدعم الأمريكي والصمت الأوربي والإسلامي والعربي ومنع السلطة الانتقالية من الدخول لاستلام مهامها !..

القانون النافذ هو ما يقرره نتنياهو برعاية ترامب.. وصمت مجتمع دولي منافق.. وقوانين دولية موضوعة مع وقف التنفيذ!

في الهدف

كاميرا غير خفية

أحمد علي هلال ـ ناقد أدبي فلسطيني ـ سورية

على مسافة راعشة من كاميرا تلتقط طفلة من غزة... ترفع الطفلة يديها المضرجتين بالخوف إلى السماء وفي لاوعيها أن ثمة قناصاً يتربص بها، لكن يديها الصغيرتين تطاولتا حدَّ السماء، وحسبها أنها سترفع الأنقاض- أنقاض البيوت- عما تبقى من أهلها، لا حيلة للصغيرة سوى الوقوف بصمت، مثل زمن هناك لم يعد مشغولاً بتعداد الشهداء والجرحى والمفقودين، والذين تسمروا في بضع خيام لا تقيهم شر الصيف أو قر الشتاء، يطمئن المصور الطفلة بأنه لا يريد سوى التقاط صورة.. محض صورة، هي ليست للذكرى بل للذاكرة التي تتسع على جهات غزة، وإلى دروبها المزدحمة ببقايا البيوت وصواريخ الغزاة، ما خلا شجراً واقفاً يسند الأرض بجذوره، لعله أرواح من ذهبوا في صباحات غزة ومساءاتها، وربما نياماً ومن أدركوا المذبحة بصحوهم الطليق ظلوا في المسافات الأخرى رهائن صبر فاض عن صبره.. وحدهم من يرفعون أكفهم إلى السماء هاتفين: يا الله.

تلعثم البوح في عين الكاميرا والمصور لا ينفك على محاولة التقاط ما يستطيعه، لكن حبر المقتلة كان أكثر اتساعاً من ذاكرة صورة ما.

ترجع الطفلة بضع خطوات محسوبة وقد هدأ قلبها الصغير، هي في حيرة من أمرها هل تبتسم أم تبكي؟ أم تخبر المصور المندهش عن ليلة فائتة أم ليلة ستأتي ولا تجد أحداً، حسبها أن تتذكر فقط أن أهلها كانوا هنا وذهبوا بعيداً فوق السماء السابعة، لتبدأ بتذكر أسمائهم واحداً واحداً، وكيف لم يتموا عشاءهم، يستدير المصور بكاميرته خلف حكايات الصغيرة، مقترباً من الطفلة أكثر، يغلق عين الكاميرا ويدع لعينيه أن تتسعا أكثر فثمة تخوم لا يصلها المرء إلا بالقلب وحده.

من الخيمة إلى الخيمة.. نتعلَّم

أحمد عويدات ـ كاتب فلسطيني ـ السويد

لا ضير إن كانت عودة أطفال غزة إلى التعليم جلوساً على مقاعد الدراسة، أو افتراشاً للأرض، أو وقوفاً في صفٍ بلا سقف أو جدران تحت أشعة الشمس الحارقة، أو تحت المطر وفي البرد، لا ضير إن كانت البيئة الصفية أو المدرسية قد اختلفت بكل أشكالها ومضامينها وأدواتها وأساسياتها من المعلم والزملاء والمقاعد والوسائل التعليمية، والجدران المزدانة باللوحات الجدارية، إلى باحات المدارس التي لم تعد سوى مساحات ضيقة بين خيامٍ توزّعت هنا وهناك لتشكّل مدرسةً ميدانيةً أنشأتها وزارة التربية والتعليم في القطاع كإجراءٍ طارئ لاستئناف العملية التعليمية التعلّمية هناك. لا ضير في ذلك أبداً؛ لأن إرادة الحياة أقوى بكثير.

بالأمس القريب عاد نحو نصف مليون طفل إلى الدراسة بعد انقطاع قرابة ثلاث سنوات ليبزغ فجرٌ جديدٌ في حياة أطفال غزة، رغم تواصل عمليات القصف والغارات والاغتيالات، واستمرار سياسة التجويع والتعطيش ومنع إدخال المساعدات وخاصة الطبية منها. عاد الأطفال بأحلام جديدة، بعد طيّ سنواتٍ من المآسي والمعاناة المتواصلة. عاد الأطفال يحملون حلم المستقبل الذي وعدوا به آباءهم وأمهاتهم الشهداء، عادوا يحملون ما تبقى من حقائبهم المدرسية المهترئة، أو تلك المصنوعة من أكياس المؤن، أو من لفافة قماش ليضعوا فيها ما تيسر لهم من كتبٍ ممزقة ودفاتر بالية، وربما أقلامٍ فقدت صلاحيتها. عادوا وبعضهم حفاة وشبهُ عراة، إلا من ثيابٍ رثة وممزقة. عاد أطفال غزة، بعدما نفضوا عنهم غبار ركام منازلهم، وجففوا دموعهم على فقد أحبائهم، عادوا وكلهم إصرار وعزيمة ولدت من رحم صمودهم الأسطوري، ليقولوا للعالم اللا مسؤول والمتفرج والصامت على جرائم الإبادة: «على هذه الأرض، هناك أطفالٌ يستحقون الحياة»، هذه الأرض ستنبتُ أجيالاً يصنعون أملاً جديداً واعداً في وجه آلة القتل والإبادة والتهجير والتجهيل.

إن في استئناف العملية التعليمية التعلمية مشهد من مشاهد صمود شعبنا وإصراره على مواجهة التحديات والعقبات التي تعرقل حياته وتهدد مستقبله، إنه صرخة مدوّية لتصل إلى أرجاء العالم؛ معلنةً الوقوف بوجه كل إجراءات الاحتلال التي تهدف إلى تجهيل شعبنا وقتل وعيه الوطني، وطمس هويته، ومنعه من ممارسة دوره الإنساني في إسعاد البشرية وتقدمها، والمشاركة في بناء صرح الحضارة الإنسانية.

وواقع الحال هذا ولتعزيز طموح أطفالنا ومواصلة صمودهم الاستثنائي، الذي حاز على تقدير شرفاء العالم، لا بد من توفير الحماية الدولية لهم من استمرار الاعتداءات وعمليات القتل والإبادة، ولا بد من البدء بإعادة الإعمار وبناء ما تهدم وما تضرّر من المدارس والجامعات، والتي بلغت نسبة التدمير فيها نحو 90%، والعمل على تجهيز المدارس بالمستلزمات والأدوات الأساسية للعملية التعليمية، وإعادة ترميم البنى التحتية، كما يُطلب من الجهات المعنية والمسؤولة العمل على خلق بيئة صفية جاذبة نوعاً ما، والبدء بإعادة تأهيل المعلمين، خاصة حديثي التعيين، وتدريبهم على أساليب وتقنيات التعليم، وتأمين الرزم التعليمية والوسائط والوسائل التعليمية، والقرطاسية المدرسية والأثاث المدرسي الذي يفتقد حتى إلى السبورة، والطباشير والأقلام. وكذلك إحياء برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وتذليل الصعوبات اللوجستية التي تعترض استئناف العملية التعليمية التعلّمية، وتعويض النقص في أعداد المعلمين الذين استشهدوا. والأهم من ذلك وضع استراتيجية تعليمية تتوافق مع الواقع الحالي وشح الإمكانيات، والواقع الأمني المفقود واستدراك الفاقد التعليمي للغالبية العظمى من طلابنا، والتركيز على المهارات والكفايات الأساسية، والاعتماد على تعلّم الطلبة والتطبيقات العملية الحياتية، والتركيز على الفهم وليس على الحفظ والتلقين والحشو المعلوماتي. ومن الضروري وضع برامج مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على بناء الشخصية المتوازنة للأطفال، والتدريب على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتفكير الإبداعي والناقد.



من جهة أخرى، يُطلب من الجهات المعنية والمسؤولة التوجه إلى المجتمع الدولي؛ لحثه على القيام بمسؤولياته بتأمين الدعم والحماية للأطفال الفلسطينيين، وتمكين الأونروا من القيام بدورها في خدمة العملية التعليمية في قطاع غزة، وليس إحالة خدماتها إلى وزارة التربية والتعليم في القطاع، والتي تفتقد إلى الإمكانيات الحقيقية. وكل هذا يبدأ أولاً بفتح المعابر، وتدفق المساعدات، وبتحمل المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الدولية مسؤولياتها.

إن كل ما تم في سياق عودة أطفال غزة إلى المدارس وإلى خيم التعليم، إنما هو الاستجابة الطارئة للتعليم الفلسطيني، الذي يشكل ركيزة أساسية لمستقبل الأجيال الفلسطينية. إن العالم اليوم مطالب بالوقوف في مواجهة السياسة العدوانية الإسرائيلية المستمرة القائمة على الإبادة والتجويع والتهجير والتجهيل؛ بهدف القضاء على وجود الشعب الفلسطيني، وإخراجه من التاريخ والجغرافيا.

إن شعباً حاز الكثير من أبنائه على جوائز عالمية في مجالات علمية وأكاديمية في السنوات الأخيرة، وخرّج أكثر من 230 طبيباً وطبيبة العام الفائت، وعشرات الأطباء هذا العام، بظروفٍ استثنائية بالغة الصعوبة والتعقيد من الحرب والدمار والحصار والتجويع، وجعل من الخيمة قاعة لمناقشة وتحكيم رسائل الماجستير؛ لقادر أن يصنع الفارق مع هذه التحديات والعقبات التي يضعها الاحتلال أمام مستقبل شعبنا.

اليوم وبعد افتضاح النهج العدواني الإجرامي لقادة الاحتلال الإسرائيلي وكذب سرديته القائمة على التزوير والاحتيال؛ بات العالم مسؤولاً أخلاقياً وإنسانياً عن تمكين أطفال فلسطين من العودة الآمنة إلى مدارس يمارس الأطفال فيها حقوقهم في التعلّم، كما نص عليه إعلان حقوق الطفل أسوةً بباقي أطفال العالم.

إن عودة أطفالنا إلى خيم التعلّم، هي عودة إلى الحياة.

مجزرة صبرا وشاتيلا
وعلاقتها بأيديولوجيا الإبادة

محمد العبد الله ـ كاتب سياسي فلسطيني ـ سورية

لم تكن مذبحة صبرا وشاتيلا الممتدة على أكثر من أربعين ساعة، من السادسة مساء يوم الخميس 16 / أيلول - سبتمبر ولغاية الساعة الواحدة ظهر يوم السبت الثامن عشر منه عام 1982 حدثاً استثنائياً في المسار الذي سارت فيه الحركة الصهيونية، الابنة الشرعية للاستعمار الغربي الكولونيالي. اليوم، بعد مضي أكثر من مئة سنة من عمر المشروع الاستعماري في وطننا، فلسطين، يُتابع العالم، المجازر والتدمير الشامل لكل مرافق الحياة، والاقتلاع والتهجير لأصحاب الأرض، انطلاقاً من أيديولوجيا/ الأفكار «الدينية» التي يستند عليها، وينطلق منها، ذلك التوحش «التحريم / HRM-herem الذي يعني بالتطبيق العملي والميداني كل ذبح وحرق وتدمير وإفناء وجودي منذور للرب». هذا «التحريم» الذي أحاله الرب نفسه إلى عمل مقدس وسما به في توراة الكتاب المنسوب إليه في مقام العبادات. كما أشار الدكتور «منير العكش» في الكتاب الأول «اليهود والعنف» من الثلاثية التي حملت عنواناً «كيف يصبح الدين شراً»



إن ما جرى في مخيمي صبرا وشاتيلا، هو حلقة في مسلسل القتل والاقتلاع الذي قامت به عصابات اليهود الصهاينة على امتداد عدة عقود – ومازالت – قبل تأسيس «المستعمرة/ الثكنة» وبعدها.

«إن ما يجري في غزة اليوم من مذابح لا تختلف عن مذابح الإسبان في العالم الجديد» كما يقول الدكتور منير العكش في كتابه «اليهود والعنف». أما الباحث والمؤرخ «أحمد الدبش» في كتابه «فلسطين في العقل الأمريكي / 1492 – 1948 / الصادر عام 2021، فقد فضح أيديولوجيا الاستعمار الغربي، قائلاً: (منذ القرن السادس عشر، أنشأ الأوروبيون مستعمرات استيطانية في مناطق مثل الأمريكيتين، أستراليا، ونيوزيلندا، وغيرها. وخلال هذه العمليات الاستعمارية، قام المستوطنون البيض بتشريد السكان الأصليين أو القضاء عليهم. إنها، مذبحة من نوع متطور، يستولي فيها الغزاة على هوية أهل الأرض، وخصوصياتهم، وحقيقة انتمائهم إليها، على مدى آلاف السنين، فقد كان خطاب المحتلين البيض يتألف من إسقاط قصص «الكتاب المقدس» على تجربتهم، من خلال الادعاء بأنهم يسيرون في طريق، «شعب الله المختار»، ومن عالم الخيال «الكتابي»، استقوا إرثهم الدموي).

المجزرة

«رائحة الموت النفاذة لا يشمها الأنف فقط. إنها تتحول وتتجول في المشهد والرؤيا إلى حالة تشارك الحواس جميعها في عيشها.

... من لم يزرْ مخيمي صبرا وشاتيلا بعد المجزرة لا يعيش هذه الحالة».

صحيفة «النداء" اللبنانية 22 أيلول/ سبتمبر 1982

الجثث المنتشرة في الأزقة، بطون النساء التي بُقرت بالحراب، الدم مع الأشلاء الممزوجة بالمياه الآسنة والطين والقاذورات، هي المشاهد التي رآها العالم بعد ساعات من انتهاء المجزرة. وقد تفاوتت أرقام عدد الشهداء في هذه المذبحة، باختلاف مصادر البحث والتقصي في تقديرها. البعض تحدث عن أعداد تتراوح بين 3500 _ 5000، لكن أكثر التقديرات قرباً من الواقع، أكدت أن أعداد الضحايا لا تقل عن 3500، بعد أن عملت الجرافات خلال المجزرة على طمر وإخفاء المئات من جثثهم تحت الأنقاض، أو دفنهم في حفر جماعية.

في الكتاب الموسوعي «صبرا وشاتيلا – أيلول 1982» الذي أصدرته المناضلة، المؤرخة، والباحثة المتميزة، الراحلة «بيان نويهض الحوت»، الذي يُعتبر أحد أهم الدراسات التوثيقية، بالأرقام والشهادات عن المذبحة، نقرأ: المنهج الإحصائي بدوره يؤكد ما أثبته منهج التأريخ الشفهي. بلغ عدد ضحايا المجزرة بالأسماء الموثقة 906 ضحية، وبلغ عدد المخطوفين والمفقودين 484 مخطوفاً ومفقوداً (أما مصادر الأسماء المنشورة في ملحق لوائح الأسماء فهي سبعة عشر مصدراً)، وما كان ممكناً التوصل إلى جميع الأسماء، في ظل التعتيم الكلي على المجزرة، وخاصة في الثمانينات، ولذلك، فالأعداد التقديرية كما أثبتناها من خلال مقاربات وبراهين متعددة، بلغ حدها الأدنى 3500 ضحية. إن الدراسة الميدانية التي أجريناها في ربيع 1984، شملت 430 ضحية و100 مخطوف، وقد تمكنا من معرفة المكان والزمان بالنسبة إلى كل ضحية أو مخطوف، ما ساهم في معرفة النسب في كل من الأيام الثلاثة. اتضح أن نسبة الضحايا كانت الأعلى في اليوم الأول، على الرغم من ساعات الليل الأولى المعدودة، فبلغت النسبة 56،51 %، ثم تدنت هذه النسبة في اليوم التالي إلى 29،77%، إلى 13،72% في اليوم الثالث».

إن توقيت المذبحة لم يكن وليد ذلك الحدث المفصلي والاستثنائي الذي شهده لبنان _ قبل المجزرة بـ 48 ساعة تقريباً _ بعد ظهر يوم 14 أيلول / سبتمبر 1982، حين وقع انفجار عنيف في مقر ميليشيا القوات اللبنانية (التابعة لـحزب الكتائب) في بيروت الشرقية أودى بحياة قائدها بشير الجميّل، الذي كان البرلمان اللبناني قد انتخبه في 23 آب 1982 رئيساً للجمهورية. إن العبوة المتفجرة لم تدمر المبنى فقط، بل، أدت إلى تصدعات عميقة، ظهرت ارتداداتها المباشرة على الدولة والمجتمع والقوى السياسية اللبنانية والفلسطينية.

في صبيحة اليوم التالي قام جيش الغزو الصهيوني باقتحام بيروت الغربية، بهدف الحفاظ على الأمن في المدينة، وعلى الفور، بدأ بتطويق المخيمات الفلسطينية وإقفال المعابر المؤدية إليها ومنع سكانها من المغادرة. صباح الخميس 16 أيلول / سبتمبر، في الساعات القليلة التي سبقت المذبحة، قصفت قوات الغزاة أطراف المنطقة المحددة للاقتحام، وسدت كل مخارجها بعد انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية، تنفيذاً للاتفاق المُوقع مع المبعوث الأمريكي» فيليب حبيب»، الذي تضمن «التطمينات المعطاة بشأن حماية المدنيين»!. وقد قامت تلك القوات طول ساعات ليلتي المجزرة، بإضاءة «ساحة العمليات» للقتلة، وتوفير كل ما يلزم لتتمكن الوحوش من صيد فريستها، بعيداً عن التواجد الرسمي في ساحة الموت، حتى يتم نفي أي اتهام، وهذا ما عبر عنه رئيس حكومة العدو «مناحيم بيغن» أمام أعضاء الكنيست في أيلول/ سبتمبر 1982: «أشخاص غير يهود ذبحوا أشخاصاً غير يهود، ففي أيّ شيء يعنينا ذلك؟».

إن طبيعة التنسيق وتوزيع الأدوار بين القوى الأساسية التي شاركت بالمجزرة (جيش الغزو الصهيوني، حزب الكتائب/ القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة، ميليشيات سعد حداد، المسماة جيش لبنان الجنوبي) تؤكد بما لا يدع مجالاً للتخمين والشك، بأن غرفة عمليات مشتركة لتلك القوى العسكرية والفاشية المجرمة، هي التي وضعت الخطط ورسمت الخرائط وحددت ساعة الصفر.

في وثيقة للموساد منشورة على موقع مونت كارلو الدولية في 12 / 9 / 2022 كَشْفٌ لبعض جوانب علاقة «إسرائيل» بالمليشيات اليمينية/ الانعزالية خلال حرب لبنان، وللاجتماعات المتبادلة بين الطرفين _ زيارات متكررة من أرييل شارون لمنزل بيار الجميل. على صعيد الدعم العسكري تتناول الوثيقة بالتفصيل عدد المرات التي تم خلالها نقل أسلحة من الكيان إلى لبنان «شحنات تم تحميلها على طوافات من النوع الذي كان يحمل كميات من الأسلحة. كنا نصل في ليلة معينة مع شحنتين وفي المرحلة الثالثة قمنا بتحسين النقل أكثر. كنا موردين، أبحرنا ذهاباً وإياباً ، نقلنا 6 آلاف بندقية من طراز M16 وألف رصاصة لكل بندقية و40 مدفع هاون عيار 120 ملم و300 قذيفة لكل منها و100 مدفع هاون عيار 81 ملم مع 200 قذيفة لكل منها».

وتشير الوثيقة، إلى أن «مجزرة صبرا وشاتيلا كانت الأحدث في سلسلة المجازر والإعدامات والاختطاف والإخفاء وبتر الأطراف والإساءة إلى الجثث التي ارتكبتها الميليشيات المسيحية. يجب أن تكشف هذه القضية السرية والتمكن من مناقشتها واستخلاص النتائج العامة لها».

الشهادات

أبدأ بما كتبه المناضل السياسي، الشاعر والكاتب الفرنسي «جان جينيه/ الولادة 1910– الوفاة 1986» الذي كان من أوائل الأجانب الذين دخلوا ساحة الجريمة، لتكون شهادة واقعية من قلب الحدث. عاد «جينيه» إلى بيروت في 12 أيلول/سبتمبر 1982 بعد مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بالبواخر، وبعد رفع الحصار عن بيروت، وقبل أيام قليلة من احتلالها من جيش الغزو، وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا. مقاله «أربع ساعات في شاتيلا» كان أول ما كُتب عن الجريمة، لينشر لاحقاً بعد سنتين من المجزرة، كتابه «أسير عاشق»، الذي يسرد فيه تجربته مع الفدائيين في الأردن وبيروت.

بعد رؤيته الأعداد الكبيرة من جثث الضحايا، والأطراف المبتورة، والأشلاء المتناثرة، قال «إن الصورة الشمسية لا تلتقط الذباب ولا رائحة الموت البيضاء والكثيفة، إنَّها لا تقول لنا القفزات التي يتحتم القيام بها عندما ننتقل من جثة إلى أخرى». لكن سؤالاً آخر ظل يحيره: «كم يلزم من الأمتار لتكفين مثل هذا العدد الكبير من الموتى؟ وكم من الصلوات؟». أما السؤال الذي لازمه وهو يشاهد آثار التعذيب على عشرات الجثث التي رآها، كان: «من هو؟ إنني أراه ولا أراه. إنه يفقأ عيني، ولن يكون له أبداً شكلٌ آخر سوى الشكل الذي ترسمه وضعية أجساد الموتى، وإشاراتهم الخشنة، وهم ملقَون تحت الشمس، تنهبهم أسراب الذباب».

بدورها أصدرت طبيبة الجراحة العظمية «آنغ سوي شاي» التي عملت طبيبة متطوعة في «مستشفى غزة»، كتابها باللغة الإنكليزية بعنوان «من بيروت إلى القدس» عام 1989، قدمت من خلاله شهادتها عن المجزرة



التي نفذها جنود الغزو مع أدواتهم المحلية القذرة، في قتل المدنيين من الأطفال وكبار السن، واغتصاب النساء. تحدثت «أنّ النساء كنّ عاريات لأنهن تعرّضن للاغتصاب قبل قتلهن. والناس الذين قُتلوا، كانوا قد تعرّضوا لتعذيب شديد قبل القتل الرخيص، إذ كانت وجوههم مشوّهة»، لتضيف «كانت الأجساد ملقاة في الدم الذي ما زال لونه أحمر».

البحث في الجذور

إن التطهير العرقي كان أحد المداميك الأولى التي قامت عليها «الأيديولوجيا الإبادية» التي أسست لفكرة الأرض الموعودة «إسرائيل» من خلال طرد كل أهل الأرض الموعودة واغتصابها، كما تشمل بالإضافة للقتل، تخريباً وتدميراً عمرانياً وثقافياً يؤدي إلى محو ذكرهم من على وجه الأرض.

في ذات الاتجاه، يأتي الكتاب الصادر أواخر عام 2009 تحت اسم «توراة/ عقيدة الملك»، 230 صفحة لحاخامين يقيمان في مستعمرة «يتسهار» المجاورة لمدينة نابلس، هما يتسحاق شبيرا رئيس مدرسة «يوسف ما زال حياً» اليهودية، وزميله الحاخام يوسي إيليتسور. وقد اعتمدا فيه على ما ورد في التوراة، ولم يقف الكتاب على هذا الأمر ولكنه تطرق أيضاً «لقتل الأطفال وحتى الرضع، حيث يسمح بقتل الأطفال في حال اشتركوا أو كان لهم أي ضلع في تعريض اليهود للخطر، ولو كان هؤلاء الأطفال والرضع يعيشون في بيت يسبب الأذى لليهود بعد أن يكبروا يسمح بقتلهم وهم رضع».

وقد جاء تصريح كبير الحاخامات الأسبق، ورئيس حزب شاس الديني، السابق «عافوديا يوسف» أن الرب قد ندم لأنه خلَق العرب، ووصف العرب بأنهم: أنجاس، وأنهم أسوأ من الثعابين، إنهم أفاعٍ سامة والموت لهم أفضل من الحياة». في شهر آب/ أغسطس 2004 قال مجدداً في خطبة بثتها الفضائيات «الإسرائيلية» إن «اليهودي عندما يقتل مسلماً فكأنما قتل ثعباناً أو دودة ولا أحد يستطيع أن ينكر أن كلاً من الثعبان أو الدودة خطر على البشر، لهذا فإن التخلص من المسلمين مثل التخلص من الديدان أمر طبيعي أن يحدث». وقد ظهر بعدها على القناة الثانية في التلفزيون «الإسرائيلي» وأعاد كلامه مع تأصيله من وجهة النظر اليهودية، زاعماً «أن الدين اليهودي يحث على التخلص من كل من يسكن فلسطين، وأنه جاء في التلمود «إذا دخلت المدينة وملكتها فاحرص على أن تجعل نساءها سبايا لك ورجالها عبيداً لك أو قتلى مع أطفالهم».

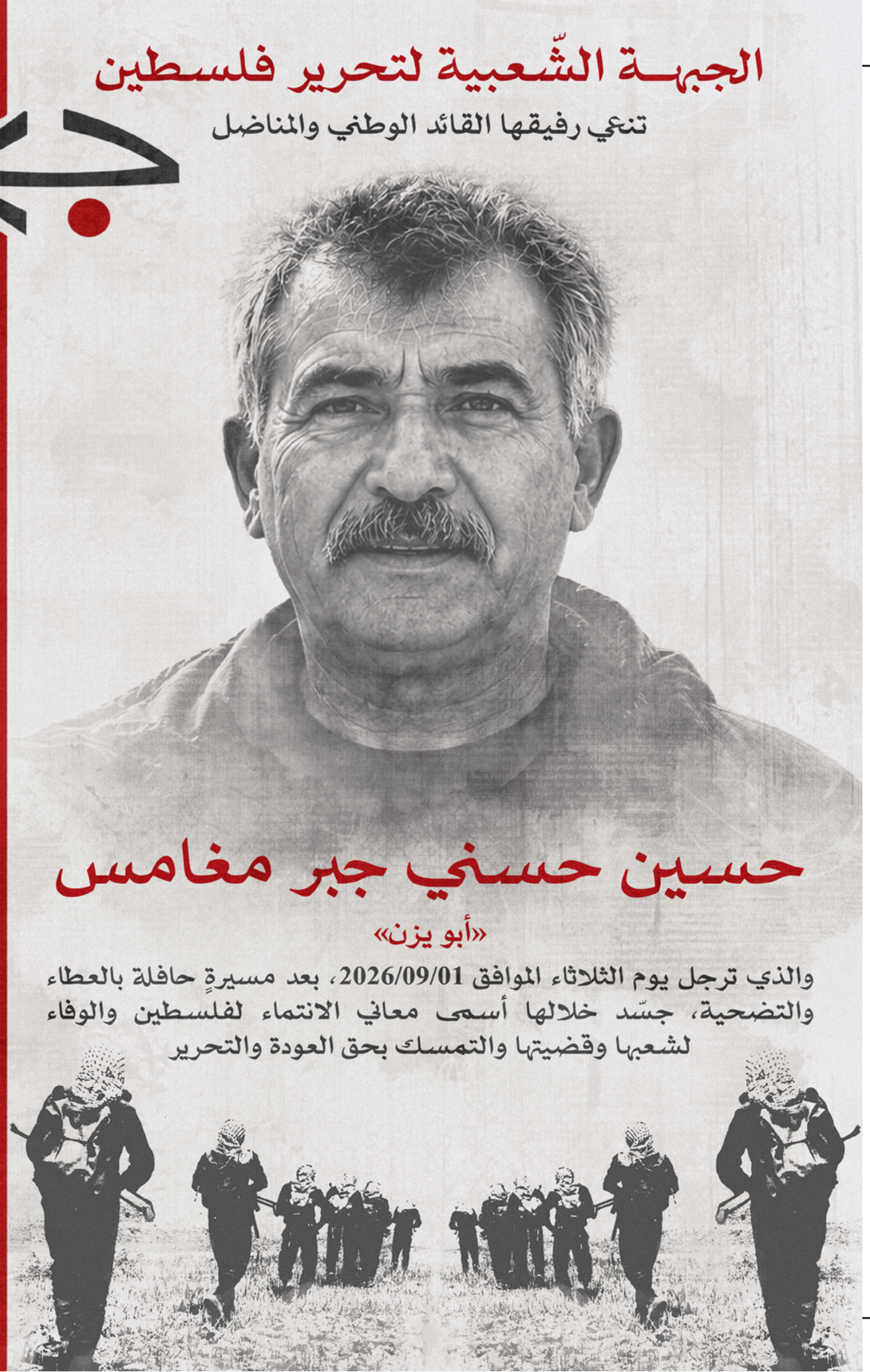
في الأشهر الأولى لحرب الإبادة «آذار/ مارس 2024» المستمرة حتى الآن على قطاع غزة التي يقوم بها جيش المذابح والاقتلاع الصهيوني، دعا الحاخام «إلياهو مالي» رئيس إحدى المدارس الدينية العسكرية (إلى قتل كل من وصفهم بـ «المخربين» لأن أحكام الشريعة اليهودية في زمن الحرب تعني عدم إبقاء أي شخص على قيد الحياة، لأن النساء والأطفال في غزة يُشكلون خطراً مستقبلياً أو جزءاً من المعركة).

في كتابه القيّم «اليهودية والعنف» يشير الدكتور «منير العكش» بـ (أن نصوص «الكتاب المقدس»، هي، مشروع إبادة للآخر، ولا يمكن أن يتحقّق إلا على أنقاض هذا الآخر. فـ «النصوص التوراتية» التي نسجت منها الذهنية اليهودية، وتمحورت حول فكرة إسرائيل الأرض الموعودة» تضعنا أمام أيديولوجية إبادة جماعية لا تتحقق إلا بالعنف المميت) مضيفاً (وبالتالي، تصبح عنصرية الصهيونية مجرد مظهر واحد من مظاهر أيديولوجيتها الإبادية، وسلاح واحد من أسلحتها). تعريف الصهيونية (الكل) بالعنصرية (الجزء) تشويه وتضليل إن لم يكن مساومة مع الشيطان. الصهيونية لا تبلغ أهدافها بالفصل العنصري، وأيديولوجيتها لا تتحقق إلا باستكمال كل عناصر الإبادة، احتلال أرض الغير، استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، وتاريخ بتاريخ. أما الزعم بأن الصهيونية حركة تحرر وطني فلا يختلف عن الزعم بأن النازية ثورة أخلاقية أو مذهب في فلسفة الأخلاق. لهذا تبقى «الأيديولوجية الإبادية» أصدق تعريف للصهيونية ولكل فكرة «إسرائيل» قديماً وحديثاً).

خاتمة

منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، يتعرض الشعب الفلسطيني لمجازر دموية، وسياسية متلاحقة، بهدف اقتلاعه من أرضه، واستعمار وطنه، وإحلال آخرين مكانه. وما تراه البشرية منذ سنوات في فلسطين المحتلة، وفي «قطاع غزة» تحديداً، تأكيد وتجسيد على الأرض، بالصوت والصورة والبث المباشر، باللحم والأشلاء، لمئات الآلاف من الشهداء والجرحى، ضحايا أيديولوجيا الإبادة اليهودية/ الصهيونية.





قصة تلة علي الطاهر والأمن المفقود في كريات شمونة

حمزة البشتاوي ـ كاتب وإعلامي فلسطيني ـ لبنان



منذ تصاعد العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، تحولت تلة علي الطاهر إلى عنوان عسكري وسياسي يتقاطع عنده سؤالان: إلى أي مدى يستطيع الاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرته على العمق اللبناني؟ وإلى أي حد يستطيع توفير الأمن في مستوطنات الشمال وفي مقدمتها مستوطنة كريات شمونة التي يعود الحديث عنها مع كل تصعيد تحت عنوان إنشاء منطقة أمنية والسيطرة على المرتفعات التي تشكل تهديداً للمستوطنات، وكان رئيس بلدية كريات شمونة أفيخاي شتيرن قد قال: إن الحديث عن سيطرة عملياتية على تلة علي الطاهر لا تعني عودة السكان إلى منازلهم والعيش دون خوف من الصواريخ أو المسيرات أو التسلل.

تقع تلة علي الطاهر شمال نهر الليطاني في شرق قضاء النبطية، بين النبطية الفوقا وكفرتبنيت، ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر نحو 600 متر، وتبعد عن الحدود مع فلسطين نحو 15 كلم، ومساحة التلة بالكامل يبلغ نحو واحد كم تقريباً، وهي ترتبط جغرافياً بسلسلة المرتفعات الممتدة باتجاه قلعة الشقيف، وهذه الخصائص جعلت منها نقطة ذات قيمة عسكرية مهمة، والأهمية لا تكمن في ارتفاعها وحده بل في كونها أصبحت من التلال التي ركز عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ مطلع صيف العام 2026 في محاولة لإنشاء ما يسمى بالمنطقة الأمنية وإبعاد التهديد عن مستوطنات الشمال واستعادة الأمن المفقود في كريات شمونة التي تعيش حالة من الخوف والقلق واستمرار الإخلاء والنزوح، وفق تقارير إسرائيلية قالت بأن نحو 40% فقط من المنازل في مستوطنة كريات شمونة مزودة بغرف آمنة، مع استمرار إغلاق المحلات التجارية وعدم عودة عدد كبير من السكان إليها بسبب عدم الشعور بالأمن الذي وعد به نتنياهو المستوطنين، وهذا ما تحدث عنه رئيس بلدية كريات شمونة أفيخاي شتيرن الذي اتهم بنيامين نتنياهو بعدم القدرة على توفير الحماية للسكان وغياب مظاهر الحياة اليومية في مستوطنات الشمال، وأن المواجهات في جنوب لبنان رفعت منسوب الخوف وفقدان الأمن أكثر من السابق.

إن ما جرى في تلة علي الطاهر شكل بداية لمرحلة جديدة من المواجهات المباشرة مع قوات الاحتلال وصد محاولات تقدمه على أكثر من محور في قرى الحافة الأمامية وعلى مشارف تلة علي الطاهر، حيث بالغ جيش الاحتلال بالحديث عن الموقع واعتبار السيطرة النارية إنجازاً حاسماً في الحرب، وترسم معادلة جديدة لموازين القوى في جنوب لبنان، لكن الصراع لا يقوم على السيطرة على نقطة واحدة، بل على القدرة على الاستنزاف والحركة والرد وتراكم النتائج الميدانية، وهذا ما تفعله المقاومة في عمليات التصدي البطولي للعدوان.

مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية يحتاج بنيامين نتنياهو الذي بنى جزءاً أساسياً من صورته على وعد توفير الأمن خاصة لمستوطنات الشمال، وفشل في تحقيقه، حاول تقديم رواية حول ما جرى في تلة علي الطاهر، تعتبر ما حصل وفق روايته إنجازاً يمكن أن يقدمه للناخب الإسرائيلي باعتباره ثمرة للعدوان الذي يشنه على لبنان وعدة جبهات، وبناءً على هذه الرواية عمل نتنياهو على تحويل تلة علي الطاهر من موقع عسكري إلى ورقة انتخابية محاطة بضجيج إعلامي كبير، دون أن يتمكن هذا الضجيج من إخفاء عدد كبير من الأسئلة حول حقيقة ما جرى وما حصل من المواجهات بعضها من المسافة صفر مع رجال المقاومة الذين لم يكتفوا بحماية الجغرافيا بل أعادوا إحياء رمزية المكان ببطولة وعناد الرجال الذين لا يتركون مواقعهم إلا ليحولوا أحلام الاحتلال إلى سراب، وسط حقول الألغام والكمائن المتوقعة وغير المتوقعة في الميدان.

بعد إعلان نتنياهو عن السيطرة العملياتية على تلة علي الطاهر استمر القصف على التلة وهذا يشير إلى نصر زائف يروج له نتنياهو، دون إظهار أي صورة لدخول أي جندي من قوات الاحتلال إلى التلة، وهو لم يدخلها خوفاً من الخسائر البشرية في صفوف الضباط والجنود الذين فشلوا خلال أشهر من دخول التلة وسقط بينهم عدد كبير من القتلى بينهم قائد كتيبة.

كان نتنياهو يريد أن يروج إعلامياً بأنه حقق إنجازاً في إطار ما يسميه استكمال إقامة المنطقة الأمنية التي يريدها في جنوب لبنان، وبعد عجزه عن ذلك حاول هو ووزير حربه يسرائيل كاتس تعويض الفشل الميداني بالغارات بالطائرات الحربية والمسيرات والقصف المدفعي وإلقاء كمية من متفجرات وزنها ألف ومئة طن وصفها بعد انفجارها على تلة علي الطاهر المركز الوطني للجيوفيزياء وهيئة المسح الجيولوجي الأميركي بأنها عبارة عن هزات أرضية تتراوح قوتها ما بين 4,1 و 4,2 درجة على مقياس ريختر، ولكن هذه التفجيرات ومحاولات الاقتحام التي أراد منها جيش الاحتلال السيطرة على التلة، كشفت حجم العجز وعدم القدرة على تثبيت السيطرة على الأرض إضافة للفشل في إظهار عملية التفجير بأنها سيطرة عملياتية على التلة، وقد أثبتت الوقائع الميدانية عدم وجود أي سيطرة أو وجود عسكري لجيش الاحتلال على الأرض، حيث ما زال رجال المقاومة قادرين على الدخول والخروج من منطقة تلة علي الطاهر، ومحيطها وقت تقتضي ضرورة العمل والمواجهة، وهذا الأمر لم تستطع نفيه تقارير المراسلين العسكريين الإسرائيليين وبيانات جيش الاحتلال التي لم تظهر أي صورة لدخول التلة أو رفع علم الاحتلال عليها وهذا ما اعتاد فعله جيش الاحتلال على أي منطقة يسيطر عليها، وهنا تتأكد حكاية الأوهام الإسرائيلية حول ما حدث في تلة علي الطاهر.

لقد نجحت المقاومة في منع جيش الاحتلال الإسرائيلي وعلى مدار أشهر من تحقيق اي من أهدافه في تلة علي الطاهر، ولم تمنحه ما يمكن أن يسميه انتصاراً رغم توقعاته بأن هناك مقاومين يمكن أن يرفعوا راية الاستسلام ويخرجون من التلة رافعي الأيدي، لكن هذا لم يحصل والمعركة ما زالت مفتوحة على أكثر من احتمال في صراع هو صراع إرادات عنوانه الدفاع عن الأرض واستمرار الحياة اليومية كعنوان لتمسك أهل الجنوب بأصالة الفعل المقاوم والصمود والثبات.

إن قصة تلة علي الطاهر ليست قصة تلة سقطت أو تلة صمدت، بل إنها قصة الجنوب اللبناني المقاوم الذي يرفض أن يتحول إلى منطقة أمنية منزوعة السلاح وخاضعة للاحتلال، وهذا خط أحمر بالنسبة للمقاومة التي ترفض وجود أي منطقة عازلة أو أي ترتيبات أمنية مع الاحتلال على حساب الأرض وأهلها، وإذا كان جيش الاحتلال الإسرائيلي يستطيع احتلال تلة، فإنه لن يستطيع احتلال ذاكرة أرض الجنوب التي لا تعرف لغة سوى لغة الصمود والمقاومة في حكاية نصر قادم ولو كره الكارهون.

سوريا في جغرافيا الممرات:

هل تصنع الحرب دوراً لا يصنعه الاستقرار؟

عزيز موسى ـ كاتب وباحث في الشؤون الدولية والأمنية ـ سورية

في الجغرافيا السياسية لا تُصنع الفرص من الفراغ بل من الاختناقات، وحين يتعطل مضيق هرمز، الذي يعبره نحو عشرين مليون برميل يومياً، وتتحول ضفاف باب المندب إلى منطقة تهديد دائم، يبدأ العالم بالنظر إلى الخرائط بعين مختلفة، إذ أعادت الحرب المرتبطة بإيران والاضطراب في مضيق هرمز وأمن البحر الأحمر رسم الخارطة الجيوسياسية وطرق نقل الطاقة والإمدادات ضمن معايير تخضع للأمن في الإقليم، فمضيق هرمز لم يعد ممراً مضموناً، وفي الجنوب يبقى باب المندب ساحة مفتوحة على تهديدات متعددة أهمها إمكانية فرض حالة من القيود الكاملة أو الجزئية، وأمام هذا الانكشاف يعود سؤال هام إلى الواجهة: هل يمكن لسوريا، بموقعها بين الخليج والعراق والبحر المتوسط وتركيا، أن تتحول من دولة خارجة من الحرب إلى ممر بديل؟



الدور السوري بين الواقع والتحديات

بدأ الدور السوري يتشكل فعلياً على الأرض في ظل تصاعد الأزمات والاختناقات و وجود حظر في مضيق هرمز، برزت سوريا كممر مؤقت تم استثماره على سبيل المثال من العراق بتوقيع اتفاقية لنقل شحنات النفط الخام عبر الموانئ السورية إلى مناطق مختلفة من خلال آلاف الشاحنات يومياً، فضلاً عن تطور هذا التعاون إلى العمل بمسار معاكس أيضاً بالبدء بنقل مادة البنزين من الموانئ السورية إلى العراق في حين بلغت الشحنة الأولى نحو 33 ألف طن، إضافة لمذكرة تفاهم للعمل على إعادة تأهيل خط كركوك-بانياس، الذي تبلغ طاقته الاسمية نحو 700 ألف برميل يومياً من خلال تحالف شركات دولية.

غير أن الفجوة بين الطموح والواقع كبيرة فالمقارنة بين مليوني برميل وعشرين مليوناً تكفي لإدراك أن سوريا جزء من الحل لا بديل كامل لهرمز، وتنبّه القراءات التحليلية إلى أن الأنابيب المستخدمة في الظروف العادية لا تستطيع فجأة تقديم طاقتها الاسمية الكاملة في الأزمات، والخلاصة أن الدور السوري اليوم هو دور «صمام تخفيف» في أزمة ممتدة، وليس بنية بديلة مكتملة.

هل يزداد الاعتماد على دمشق؟

الجواب مرهون بشكل التصعيد، ويمكن تصور ثلاثة مسارات:

الأول- يكمن في التعطل الجزئي المزمن، إذ تتحول سوريا إلى ممر تكميلي دائم للعراق، وتتوسع النقليات البرية تدريجياً في حين سعي العراق إلى مواصلة بناء بدائل برية عبر سوريا وتركيا حتى لو أعيد فتح هرمز، وهذا مؤشر على أن الدافع بات استراتيجياً وليس ظرفياً.

الثاني- يكمن في التصعيد الشامل، إذ ترتفع قيمة سوريا ومخاطرها معاً، فخطوط الالتفاف الخليجية نفسها لم تسلم من الاستهداف، وخط شرق-غرب السعودي تعرض لهجوم صاروخي. والمفارقة أن ممرات الالتفاف غير مأمونة هي الأخرى، إذ بات مضيق باب المندب أحد النقاط التي يمكن أن تشتعل بعد سيطرة الحوثيين الإشراف عليها.

المسار الثالث- التهدئة: إذا هدأت الجبهات، فالخطر أن يتراجع الزخم وسيميل منتجو الخليج إلى توسيع بدائلهم السيادية، من الفجيرة إلى ينبع، فهي أقل تعقيداً سياسياً من عبور الأراضي الأخرى، والمشروع الإماراتي الذي يسير بسرعة نحو الاكتمال بحلول 2027 مثال على ذلك.

الدور الخليجي والتركي

تتقاطع في الملف حسابات ثلاث: خليجية تريد المنافذ، وتركية تريد أن تكون عقدة العبور، وسورية تريد الشرعية والإيرادات.

فتركيا الأكثر طموحاً في التصور لا سيما بعد إعادة طرح مشروع «البحار الأربعة» الاستراتيجي المتمثل بشبكة أنابيب وسكك تربط الخليج وآسيا الوسطى بالمتوسط عبر تركيا وسوريا، إلى جانب أفكار لربط الحقول السورية بخط العراق-تركيا ومشروع ربط كهربائي مع السعودية، غير أن الرسالة التركية نفسها تشترط استقرار سوريا ووحدة أراضيها، وهذا اعتراف ضمني بأن الطموح يسبق الواقع.

أما بالنسبة لقطر الأكثر حضوراً على الأرض فالغاز الأذربيجاني يصل إلى شمال سوريا بتمويل قطري منذ صيف العام الماضي، وثمة إمدادات مخططة نحو حمص، وشراكات في مجال الكهرباء تتجاوز قيمتها سبعة مليارات دولار، هذا ما يمكن تسميته «استثماراً في الاستقرار» قبل أن يكون استثماراً في الممر.

أما السعودية والإمارات فتتحركان بمنطق مزدوج: تملكان بدائل سيادية تخفف حاجتهما إلى دمشق، في الوقت ذاته لا ترغبان في الإبقاء على هوامش الفراغ الذي يمكن استغلالها من الغير، ودعمهما لسوريا يظل سياسياً بقدر ما هو اقتصادي، فهو رهان على إعادة دمج البلاد في الفضاء العربي.

التحديات السياسية والاقتصادية واللوجستية

تبدو المشاريع مقنعة على الخريطة، لكن الطريق إلى التنفيذ تعترضه أربعة قيود متداخلة، لا يكفي حل أحدها دون البقية:

أولاً- القيد الأمني: يعبر المسار مناطق ما زالت تنشط فيها خلايا تنظيم الدولة «داعش»، وتمتد على جانبه الآخر في تهديدات تتعلق بإيران، فضلاً عن حقول ألغام وبنية تحتية مدمرة، وأي خط أنابيب يمتد مئات الكيلومترات يحتاج إلى حماية دائمة، وهي كلفة تغيب في العادة عن دراسات الجدوى المتفائلة، لكنها تحدد في النهاية مدى قابلية المشروع للتأمين والتمويل.

ثانياً- القيد السياسي: رغبة دمشق شرط لازم لكنها غير كافي، فنجاح فكرة الممرات البديلة تتطلب توافقاً، وسيطرة سورية فعلية على امتداد المسار، وقبولاً من قوى إقليمية ترى في صعود سوريا ممراً للطاقة إعادة توزيع للنفوذ على حسابها.

ثالثاً- القيد الاقتصادي: النقل البري بالشاحنات حل اضطراري باهظ الكلفة ولا يصلح لدور دائم، أما الأنابيب الطويلة العابرة للحدود، فهي التزام جيوسياسي طويل الأمد بعلاوة مخاطر مرتفعة.

رابعاً-القيد اللوجستي والتنافسي: والذي يتعلق بالمرافق والبنى التحتية وشبكة الطرق التي تحتاج إلى تأهيل، ثم إن سوريا لا تنفرد بالساحة فثمة مشاريع منافسة تتجاوزها، من مسار كركوك-أرضروم إلى خط يمتد من جنوب إيران إلى تركيا بمعزل عن الأراضي العربية، مما يخضع بدوره لعامل المنافسة والصراع.

القراءة المتوازنة تقتضي القول إن سوريا تكسب اليوم من منطق الضرورة، إذ دفعت الحرب الجميع إلى البحث عن منافذ جديدة، لكن تحويل هذا المنطق إلى دور دائم يتطلب أربعة شروط: أمن مستدام، وإطار قانوني وتعاقدي يحمي المستثمر والمرور، وتمويلاً خليجياً-تركياً-دولياً بضمانات، وتنسيقاً عراقياً-سورياً يتجاوز الاعتبارات الفئوية.

كما أن الممرات البديلة أشبه ببوليصة تأمين استراتيجية، قيمتها لا تُقاس بحجم ما تنقله في الأيام العادية، بل بما تمنحه من مرونة حين تنغلق الممرات الأخرى، وإذا أحسنت دمشق وشركاؤها إدارة هذا لمسار مع الرغبة مع اشتراط دعم سياسي حقيقي، فقد تنتقل سوريا من ساحة صراع على الطاقة إلى عقدة في شبكتها، شرط ألا يُنظر إلى الأنابيب على أنها بديل عن الاستقرار، فالأنابيب نتيجة له.

مجموعة البريكس:

بانوراما الواقع والمنجزات والتحديات

د. محمد عبد القادر ـ كاتب وناقد فلسطيني ـ الأردن



مدخل إلى مجموعة بريكس

تشير كلمة بريكس إلى الحروف الأولى من خمس دول ذات اقتصاد عالمي قوي، هي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. بدأ الحوار حول هذه المجموعة في عام 2006، وقد عُقد مؤتمرها الأول في عام 2009، ثم لحقت بالمجموعة جنوب إفريقيا في عام 2010، لتصبح مجموعة من خمس دول هي المؤسسة الفعلية لهذه الكتلة.

ويرمي هذا التكتل إلى كسر الهيمنة الاقتصادية الغربية، وإيجاد نظام مالي عالمي متعدد الأقطاب يكون أكثر توازناً وعدالة للدول النامية. وتشكل هذه الكتلة قوة سكانية واقتصادية هائلة، تمثل أكثر من 40% من سكان العالم، وحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في عام 2024 شهدت المجموعة توسعاً تاريخياً كبيراً بانضمام دول جديدة هي: مصر وأثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة، فيما أُرسلت دعوة للسعودية لتنضم إلى الكتلة، أوضح وزير خارجيتها أن بلاده ما تزال تدرس طلب الانضمام، وكذلك أعلنت الأرجنتين عدم رغبتها بالانضمام لهذه الكتلة. وتسعى مجموعة البريكس إلى تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية البينية عن طريق استخدام العملات المحلية. ومن الواضح أن هذا التكتل العالمي يحظى بجاذبية متنامية لدى دول العالم، وهو ما تعكسه عشرات الطلبات المقدمة للمجموعة من أجل نيل العضوية.

وأثار هذا التكتل شهية السياسيين والباحثين للمقارنة بين منظومة عدم الانحياز وتكتل بريكس، وهذه مسألة بغيت توقف عندها قليلاً لنفهم أوجه الشبه والاختلاف بين الكتلتين. وهكذا عقدت مجموعة البريكس منتدى عالمياً لمعالجة القضايا الدولية والكونية مثل التجارة والتمويل وتغير المناخ وأمن الطاقة، وهيمنة الغرب على مفاصل اقتصادية رئيسية كالدولار الذي يمثل عملة التجارة والاحتياط الأولى عالمياً.

إنجازات أخرى في الطريق

في عام 2014 أنجزت دول البريكس البنك الجديد للتنمية، (أو بنك التنمية الجديد)، برأس مال بدأ بـ 50 مليار دولار، ثم ارتفع ليصل إلى 200 مليار وفق تقارير مهتمة بالمتابعة الحثيثة لما يجري في إطار البريكس.

- كما تم ترتيب احتياط الطوارئ CRA لدعم الدول الأعضاء في حال عجزها عن الدفع في ظروف صعبة.

- قيام الصين بمبادرة الحزام والطريق التي تتمثل في إنشاء شبكات بنية تحتية واسعة تربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.

تخطط الهند لتطوير 100 مدينة ذكية.

- روسيا تسعى إلى بناء الشرق الأقصى الروسي ليكون جسراً اقتصادياً بين أوروبا وآسيا عن طريق إنشاء مناطق اقتصادية خاصة متقدمة.

- تخطط البرازيل وجنوب أفريقيا لإقامة مشروعات كبرى في مجالات الزراعة والصناعة.

- على الصعيد المالي/ النقدي تم اتفاق صيني - برازيلي على تنفيذ التجارة عبر الحدود باستخدام عملاتهما الخاصة، بما يعنيه ذلك من تجاوز النظام الدولي.

- كذلك فعلت كل من روسيا والهند فيما يتعلق بالعملات الوطنية كمدفوعات للتبادل التجاري.

- ومثلهما اتفقت بنجلادش مع الهند في ذات السياق.

الجنوب العالمي

من الباحثين من يقسم الكرة الأرضية إلى ما يعرف الآن بمثلث القوة، والذي يشتمل على:

• الغرب العالمي: ويضم أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

• والشرق العالمي: ويضم الصين وروسيا (كقيادة بارزة).

• الجنوب العالمي: ويضم دولاً متوسطة وصغيرة الحجم وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما نحاول تناوله بشكل سريع.

يعد رئيس وزراء كندا مارك كارني واحداً من أبرز من تحدثوا علانية حوله الانحدار الشديد الذي أصاب النظام العالمي بسبب سياسات وقرارات ترامب، ما دعاه إلى حث الدول المتضررة من تلك السياسات والقرارات إلى رص الصفوف - على الأقل -لحماية ما تبقى من النظام العالمي «الحر»، ثم تبعه رئيس فنلندا الذي قال إن الجنوب العالمي هو الذي سوف يقرر شكل النظام العالمي الجديد. لقد تحول ميزان القوة؛ إذ إن الجنوب العالمي يحوز الآن على أغلبية السكان والاقتصاد العالمي، وإن

حقبة النظام العالمي الواقع تحت الهيمنة الغربية قد انتهت، وهذا أمر واضح لكنه سيستغرق بعض الوقت ليشمل الغرب كله.

وهناك من يرى أن مع نهاية الحرب على إيران سوف تتضح الصورة بجلاء أكثر. صحيح أن دول الجنوب العالمي ليست كتلة موحدة ولا تتمتع بتعريف متفق عليه للجنوب العالمي، لكن الاسم يشير إلى دول واقعة في نصف الكرة الجنوبي، مع وجود دول تقع شمالي خط الاستواء، فيما تعتبر أستراليا ونيوزيلندا دولتين من دول الجنوب، أيّاً كان الموقع الجغرافي. فإن مجموعة بريكس تمثل قوة كبيرة لم توظف هذه القوة بعد في إنجازات اقتصادية أو سياسية، رغم أنها تمثل 40% من سكان العالم و25% من الاقتصاد العالمي، وإن كانت تطمح إلى توسيع نفوذها ودورها في عملية صنع القرار العالمي.

في قمة نيودلهي الأخيرة 9/13-12، سعت روسيا والصين لإعادة تشكيل العالم ونقل النمط الأحادي إلى عالم متعدد الأقطاب، وأكدت الصين على ضرورة أن تكون مجموعة البريكس قوة نشطة وعنصر استقرار إيجابي في الشؤون الدولية، فيما وصفت روسيا الكتلة بأنها قوة مهمة في نشوء نظام دولي جديد. وهذا ما يتعارض تماماً مع موقف ترامب، عدو البريكس الرئيسي، والذي يريد الحفاظ على النظام أو (اللانظام) العالمي القائم.

وفي البيان الختامي للقمة، الذي حرص الجميع على صدوره بالحد الأدنى من الاتفاق، طالب البيان أطراف الحرب على إيران بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم التصعيد، والقلق من الهجوم على بنى تحتية ومنشآت نووية، والعمل المشترك على التدفق السلس للتجارة الدولية، ورفض الإجراءات الأحادية والحمائية والقيود التجارية الأحادية. كما طالب المجتمعون بإصلاح المؤسسات الدولية، وإعطاء دور أكبر في الحوكمة للدول النامية، وإصلاح هياكل المؤسسات الدولية القائمة.

قراءة في كتلتين: عدم الانحياز وبريكس

من يقرأ تطورات السياسة الدولية قراءة مقارنة سرعان ما ترد إلى الذهن مقارنة مفترضة بين تكتل بريكس وتكتل عدم الانحياز، أو بين مؤتمر باندونغ 1955 وقمة نيودلهي على سبيل المثال. والحقيقة أن الفوارق عديدة ومتشعبة؛ فقد انبثقت منظومة عدم الانحياز بعد الحرب العالمية الثانية (وفي سياق الحرب الباردة بين القطبين)، بغية العمل الجماعي على إنهاء الاستعمار، بينما وُلد تكتل بريكس في القرن الـ21 بهدف تثبيت مرحلة سياسية متعددة الأقطاب، علاوة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي بطرق وأساليب واستراتيجيات متعددة.

تميزت حقبة باندونغ ومنظومة عدم الانحياز بأن دوافعها الكبرى كانت سياسية وإيديولوجية تستهدف التحرر الوطني ومكافحة الاستعمار والعنصرية وتحقيق السيادة الاستراتيجية للدول الأعضاء، أما تكتل بريكس فيركز على الأبعاد الاقتصادية والجغرافية الاقتصادية، وفي القلب من ذلك إصلاح النظام المالي العالمي فيما يتعلق بالتجارة وسلاسة الإمداد البديلة، بل ونظم حوكم بديلة كما هو قائم.

واهتمت منظومة بريكس بالعمل الاقتصادي وخلق مؤسسات موازية، ومن هنا جاء العمل على إنشاء بنك التنمية الجديد(NDB).

أما دول بريكس فتتمتع بقوة اقتصادية منافسة وراسخة، بل إن من بينها على المستوى الاستراتيجي دولاً نووية مثل الصين وروسيا والهند، وتسعى هذه الدول في ذات الوقت إلى تشكيل أسواق عالمية بديلة لأسواق المركز الرأسمالي الغربي، ناهيك عن سعيها لإيجاد عملة تبادل تجارية بديلة أو حتى دعم إحدى العملات من داخل مجموعة بريكس.

أما أوجه الشبه فتمثلت في:

* تحدّي الهيمنة الغربية الأوروبية والأمريكية في الأبعاد الاستعمارية - الإمبريالية، علاوة على الأبعاد الاقتصادية واستهداف المؤسسات التي نجت عن حقبة الحرب الباردة.

* الاهتمام بمبدأ السيادة والتأكيد على عدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وحق المساواة بين الدول.

* يوجد في الكتلتين تراث قيادي مشارك دائم، مثل مشاركة الهند والصين في المجموعتين، وما تزال تلعبان أدواراً محورية في إطار البريكس.

* مثلت الكتلتان إلى حد كبير صوت الدول النامية في المشهد العالمي ودعم ما يعرف اليوم بالجنوب العالمي، وهو ما يستحق إلقاء شيء من الضوء على واقعه.

الهند: لاعب انتهازي

تشعر الهند بأهميتها الاقتصادية المتزايدة، علاوة على وزنها الديموغرافي في المجموعة، وهي تضع رجلاً في عالم البريكس والرجل الأخرى في عالم الغرب. تتحرك الهند في ضوء مصلحة ذاتية تقوم على ركنين: أولهما تجنب إزعاج الغرب بأي موقف، وثانيهما مجابهة أي توسيع لدور الصين التي تشكل الآن أول أو ثاني اقتصاد عالمي. وبهذه السياسة وهذا الأداء تربح الهند من الغرب وتبقى في أحضانه، وتربح من البريكس والجنوب العالمي وتؤثر فيه، وهي ترفض فكرة العداء للغرب وإن كانت تطمح إلى توسيع المشاركة في صنع القرار الدولي، لا أن تبقى العملية مقصورة على الغرب. وتبدو الصين أكثر مناكفة للغرب، فهي تطالب بأن تكون عملتها مساوية للدولار واليورو والذهب نظراً لحجمها الاقتصادي في التجارة الدولية، علاوة على تقليل المخاطر المرتبطة بالعملة الأمريكية الوحيدة كلاعب فرد في الميدان. ويبدو أن للهند دور معيق لمستقبل المجموعة على الصعد الاقتصادية والسياسية عند أية محاولة للانتقال إلى مرحلة متقدمة من أداء المجموعة، إذ ستكون صوت الغرب وممثله، علاوة على دعم من بعض الدول العربية التي التحقت بالمجموعة مؤخراً، ومن سيلتحق فيما بعد.

البريكس بين الواقع والمهامات الضرورية

لدى التدقيق في واقع مجموعة البريكس تتبين زمرة من الحقائق على النحو الآتي:

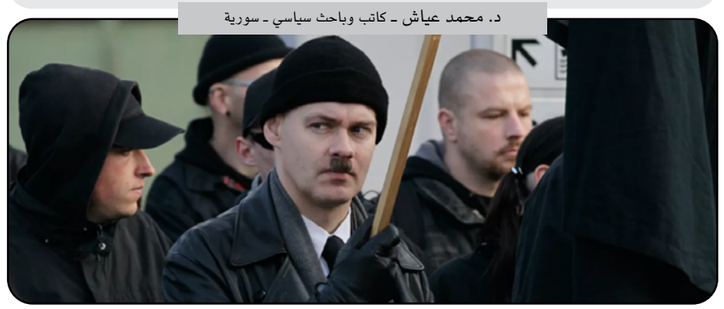
- حتى الآن لا يوجد اتفاق نهائي وشامل على طبيعة المنظومة ولا على وظيفتها أو وظائفها الرئيسية.
- لا يوجد لديها أي شكل من أشكال الاتحاد السياسي.
- لا توجد لديها معاهدة تأسيسية.
- تفتقر إلى الميزانية المستقلة.
- لا يتوفر لديها سكرتاريا دائمة.
- لا اتفاق على نظام مستقبلي.
- بقايا عقلية الحرب الباردة ما تزال قائمة في رؤوس بعض أعضائها.
- لا حديث عن امتلاك قوة عسكرية.

هذا التوصيف الحقيقي للواقع لا يبشر بتفاؤل كبير في مستقبل هذه المجموعة، والأرجح أن تبقى تعمل في خانة رد الفعل لا الفعل على بعض تصرفات ترامب، من دون أن تتوافر على برنامج سياسي اقتصادي متكامل ومترابط يدفع أداء المجموعة خطوات إلى الأمام في مواجهة التفرد الأمريكي المنفلت من عقاله على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وإذا ما أرادت هذه المجموعة أن تصبح منظومة قائمة على أسس رشيدة وأركان قوية، يتعين عليها أن تعمل على تعزيز دورها وفق مهمات قادمة وممكنة، وأهمها:

- العمل بجد وبسرعة على بلورة نظام عالمي جديد وإعداد وثائقه.
- تقديم نموذج سياسي واقتصادي وقانوني بديل للهيمنة والتعالي والتفرد وتهميش الدول الأخرى.
- توضيح طبيعة المنظومة ووظائفها ومجالاتها الحيوية.
- تقليص دور الدولار والولايات المتحدة وأتباعها من الغرب.
- العمل على صوغ استراتيجيات لعالم عادل ودامج ومزدهر.
- تأكيد حقيقة وأهمية احترام أعضائها والتضامن مع إيران العضو المهم في المجموعة.
- وأخيراً فلا بد من تحسين العلاقات بين الصين والهند، الدولتين التي تمثلان ثلث سكان العالم في أقل تقدير، والعمل على حل المشكلات الخلافية الحدودية والحيلولة دون تكرار الصدام الذي حدث بينهما ذات يوم وذات تصعيد.
- وعلى هذه المنظومة أن تهتم بالصراع العربي الفلسطيني مع الأطراف الصهيونية والأمريكية ومن يدعمها، والوقوف الحازم ضد الجرائم الصهيونية وضد سياسات وجرائم التهجير والإبادة، إذا كانت هذه المنظومة ترى أن مستقبلها مرهون بالسياسة كما الاقتصاد، وحتى لا تبقى الساحة السياسية نهباً للإمبريالية والصهيونية، ورهناً لعبيط يقتفي أثر لقيط.

القارة الأوروبية..
«نوستاليجيا التطرف من جديد»

د. محمد عياش ـ كاتب وباحث سياسي ـ سورية



تخشى الليبرالية الأوروبية المنفتحة من عدة عوامل وعناصر تهدد حقبة الاستقرار والازدهار التي عاشتها بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت نموذجاً وملاذاً وموئلاً للذين يطمحون للعيش الرغيد، وعامل جذب للاستثمارات والإيداعات البنكية، وزيادة على ذلك احترام سيادة القانون الذي بموجبه يبعث على الطمأنينة.

يعتبر زحف أحزاب اليمين المتطرف والشعبوي في أوروبا، ظاهرة سياسية مقلقة، أعادت رسم ملامح المشهد الحزبي والانتخابي في العديد من دول القارة.

هناك أسباب وعوامل رئيسية، أدت إلى هذا الزحف «والنجاح»، وأهمها أزمة الهجرة، إذ استغلت هذه الأحزاب المخاوف المرتبطة باللاجئين والمهاجرين لتصويرهم كتهديد للهوية والثقافة الوطنية، بالإضافة إلى تراجع الدخل العام للمواطن الأوروبي بالرغم من التقارير التي تقول العكس.

أيضاً، خطاب الكراهية، والتركيز على القومية العرقية والدفاع عن الهوية المحلية ضد أعداء الداخل والتنوع الثقافي والخوف على مستقبل البلاد والعباد، وهذا ما يعيدنا لفكرة بناء الحضارة من خلال الصروح والمنشآت وكبرى الصناعات وتجاهل العامل الرئيس هو الإنسان الذي بناؤه أهم من كل ما ذكرنا.. كما أن توظيف الأزمات المعيشية وتراجع مستويات الدخل لكسب أصوات الطبقات المتضررة من العولمة والسياسات الأوروبية وجموح غالبيتها إلى الشوفينية المتغلغلة بجذور الشعوب التي ترفض فكرة بوتقة الانصهار والتعايش مع الآخر.

من العناصر المهمة للظاهرة، التشكيك في نجاعة الاتحاد الأوروبي، حيث لا ينقطع الانتقاد لسياساته وبرامجه الإندماجية مما أضعف الروح الوطنية عند المواطن الأوروبي، وبالتالي وجدت هذه الدعوات بيئة خصبة وسط الدعم الأمريكي اللامتناهي وتقاطعه حول اللاجئين والمهاجرين.

زلزال حقيقي أصاب القارة الأوروبية، بعد التحويل المفاجئ لهذه التيارات التي قبعت في أسفل الهامش السياسي، إلى منافس قوي على السلطة او شريك في ائتلافات محلية ووطنية، مثل حزب «البديل من أجل ألمانيا» وحزب «الحرية الهولندي» و«التجمع الوطني في فرنسا».

يعتبر تأثير اليمين المتطرف، تأثيراً أكثر راديكالية تجاه ملفات اللجوء والهجرة والحدود.. يؤدي هذا الصعود إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة، مهددا وحدة واستقرار الاتحاد الأوروبي برمته.

التكامل الأوروبي بدروه يتعرض للمخاطر، في سعي الأحزاب المتطرفة إلى تقليص صلاحيات المؤسسات المركزية في بروكسل لصالح تقوية الحكومات الوطنية.. مما يعيد القارة إلى عهدها السابق من خلافات واختلافات وربما العودة للحروب وفتح الملفات القديمة والصراعات على الأرض والعرق.. أي السكسونية التي بذرت بذور الحرب العالمية الأولى والثانية.

الكارثة الكبرى تتجسد بالتكتلات القوية، وتشكيلها كتل وطنية من أجل أوروبا، هذه القوة وجدت بيئتها في رحم البرلمان الأوروبي بعد حصد الأحزاب القومية نحو ربع الأصوات.

إذن نحن إزاء ظاهرة عامة قد تجرف في مواقفها، حلف الناتو والإنفاق العسكري والتعامل مع الأزمة في أوكرانيا مما يعوق اتخاذ قرارات أوروبية موحدة. هذا التباين في السياسات الخارجية له تداعيات اجتماعية قبل السياسية.

إن تشديد سياسات اللجوء الذي هو لب وجوهر الفكر المتطرف الذي يعتبر سياسة الأبواب المفتوحة انتهت، وتتجه نحو فرض قيود صارمة وتدقيق قانوني مكثف على المهاجرين والجاليات العربية والإسلامية.

وهنا تكمن الخطورة، إذ يضع اليمين المتطرف نصب عينه، التمييز والكراهية للأجانب والإسلاموفوبيا، لذلك تتحضر القارة الأوروبية لموجات من العنف والقوانين الجائرة التي تحرم اللاجئ العربي والإسلامي من حقوقه وبالتالي الضغط عليه وعلى عائلته حتى يقرر العودة لبلاده.

آلياته في مظاهر التمييز وكراهية الآخر كثيرة ومنها تقليص برامج الاندماج وتراجع التمويل الحكومي المخصص لدمج المهاجرين، حيث سبق هذه الآليات دعوات لخروج بعض الدول من الاتحاد الأوروبي أو منطقة اليورو.

في الوقت ذاته هناك بعض القيادات اليمينية مثل رئيسة إيطاليا جورجيا ميلوني تميل إلى التعاون مع المؤسسات الأوروبية للحفاظ على الاستقرار المالي والسياسي، لأنها استشعرت الخطر لذلك كان لا بد من خطاب براغماتي.

تتطلع القوى الفاعلة السياسية بالتعاون مع المجتمعات في أوروبا، للتعامل مع صعود اليمين المتطرف وفق ثلاثة مسارات استراتيجية رئيسية تتأرجح بين الإقصاء، الاحتواء، أو الدمج، في حين يشهد المشهد السياسي الأوروبي تحولا جذرياً في آليات التعامل مع الأحزاب، فبعد عقود من فرض جدار حماية لعزلها، فرض الصعود الانتخابي المستمر لتيارات اليمين المتطرف واقعاً جديداً يجبر الأحزاب التقليدية على إعادة حساباتها.

لذلك وجدت الأحزاب التقليدية أبعاد وآفاق التعامل مع هذه الظاهرة، وانقسمت ردود أفعال هذه الأحزاب (التقليدية) يمين الوسط ويسار الوسط إلى ثلاثة خيارات، الأول سياسة عزل وتهميش الأحزاب المتطرفة (جدار حماية) تتمثل في رفض الأحزاب التقليدية التحالف مع اليمين المتطرف أو إشراكه في الحكومات، مع ملاحظة التراجع في هذه السياسة بشكل كبير، لكنها ما تزال تصارع في بعض الدول مثل ألمانيا تجاه حزب البديل من أجل ألمانيا AfD وفرنسا في التنسيق الانتخابي ضد حزب التجمع الوطني.

ثاني الإجراءات، الانتقال من العزل إلى الشراكة، إذ أصبح اليمين المتطرف جزءاً رئيسيا من حكومات ائتلافية أو داعماً لها في عدة دول مثل، إيطاليا بقيادة جورجيا ميلوني، وهولندا، فنلندا، السويد.

الإجراء الثالث، تبني الأجندة أي الاحتواء عبر المحاكاة، إذ تلجأ أحزاب اليمين المتطرف خاصة في ملفات الهجرة واللجوء والأمن بهدف استعادة الناخبين، وهو ما يراه الخبراء تطبيعاً غير مباشر لأفكار هذا التيار.

آفاق ومآلات صعود اليمين المتطرف في أوروبا، حيث ترسم المعطيات السياسية الحالية سيناريوهات متباينة، وله أبعاد سياسية في الأثر والاتجاه المتوقع في المؤسسات الأوروبية، كما نوهنا تشكيل كتل قوية داخل البرلمان الأوروبي تضغط لتعديل سياسات «الميثاق الأخضر» وتشديد الرقابة على الحدود الخارجية، دون تفكيك الاتحاد من الداخل بل تغييره من عمق مؤسساته، وخطورة التكتل تكمن في فرض قيود صارمة على الهجرة وترحيل المهاجرين غير النظاميين، وإعادة تقييم معايير اللجوء والاندماج الاجتماعي. التركيز على حمائية اقتصادية محلية تحت شعار (أولوية المواطن) وتعزيز الخطاب الهوياتي الثقافي المحافظ ضد العولمة والتحولات الليبرالية الحديثة.

لا بد من مواجهة اليمين المتطرف في أوروبا، وذلك ضمن استراتيجيات سياسية وقانونية ومجتمعية متكاملة تهدف إلى الحد من تغلغل خطابه وتأثيره في المؤسسات ووأده في مهده قبل أن يكبر ويتجذر.. من خلال مقاطعة التحالفات، ورفض الأحزاب التقليدية الوسطية منها واليسارية رفض عقد أي ائتلاف حكومي أو شراكة رسمية مع أحزاب أقصى اليمين. منع تمرير سياسات عنصرية أو معاداة المهاجرين عبر توحيد صفوف الكتل الديمقراطية داخل البرلمانات المحلية والأوروبية وحصانتها من الاختراق. أيضا تفكيك الخطاب الشعبوي وتقديم بدائل اقتصادية، مواجهة التجييش العاطفي، والرد على الخطابات المناهضة للأجانب بلغة الأرقام والحقائق وإبراز الدور الإيجابي للمهاجرين في دعم الاقتصاد والبنى التحتية. أعتقد أن سياسة سحب البساط من تحت أقدام اليمين المتطرف أفضل السياسات وذلك عبر حل مشاكل البطالة، والسكن، والتضخم، التي يستغلها لخطب ود الطبقات المتضررة، وتفعيل الأدوات القانونية والحقوقية، وتجريم خطاب الكراهية بتطبيق قوانين صارمة ضد التمييز والعنصرية والإسلاموفوبيا في الشارع وعبر منصات التواصل الاجتماعي، ومراقبة التمويل الخارجي، وتتبع مصادر تمويل الحركات الشعبوية والمتطرفة لضمان عدم تلقيها دعماً خارجياً يهدد السلم الأهلي والديمقراطية. بالإضافة إلى تعزيز برامج الاندماج المجتمعي وحماية الأقليات، ودعم المؤسسات المدنية والمحلية المدافعة عن حقوق المهاجرين والأقليات لتقليل شعورهم بالاستهداف والاغتراب. وتطوير سياسات الاندماج بالاستثمار الحقيقي في دمج الوافدين الجدد ثقافياً ولغوياً واقتصادياً.. بما يزيل المخاوف المصطنعة ويحصن النسيج المجتمعي، ومنع وصول اليمين المتطرف إلى السلطة في أوروبا يتطلب استراتيجيات شاملة تجمع بين الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن الحقيقة الساطعة التي لا مجال لطمسها أو حجبها، تعود أوروبا إلى سابق عهدها، والتاريخ يعيد نفسه، والمأساة هذه المرة عن طريق تسلل الأفكار الشوفينية التي بقيت تحارب في قواميس المتغنين بالحضارة الأوروبية، واعتبارها نموذج ناجح يمكن الانسحاب منه والاستفادة من التجربة التي حولت قارة بعد مقتل حوالي 100 مليون في حربين دمويين، إلى حالة من الوئام والتجانس والترفع عن الأفكار الهدامة، للأسف تعود للأناركية البغيضة وانقسامات عامودية وأفقية مجتمعية وسياسية حادّة، الأمر الذي يتطلب المراجعة الفورية والوقوف عند بواطن الخلل الذي أدى إلى هذا التحول الخطير.

«ليس أمام أوروبا إلا طريق واحد»، إذا أرادت أن تبقى النموذج الناجح. التذكير بالفواجع التي ألمت بالقارة الأوروبية حين استسلمت للأفكار الشوفينية العدمية، وعن الأرقام المفزعة من القتلى والجرحى، وحجم الدمار الهائل، وكيف انتقلت القوة من يدها وذهبت للولايات المتحدة الأمريكية التي لها اليد الطولى بما يحدث في القارة العجوز.. أما إذا بقيت في وضع المتفرج وتسهيل الطريق أمام اليمين المتطرف، ستخسر القارة مستقبلها وربما تعود الحرب الأهلية.

مأزق أمريكا في حروب المضائق والممرات المائية

رضي الموسوي ـ كاتب صحفي ـ البحرين



بكل صفاقة وفجاجة لم يتردد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من تكرار هرطقاته بتغيير اسم مضيق هرمز إلى «مضيق ترامب»، وحين قاده جهله لوضع هرمز ضمن خريطة الخليج العربي، شطب دولتين من الخريطة هما قطر والبحرين!! والأخيرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الممتد حتى سنة الفين قبل الميلاد عندما شيدت حضارة دلمون ف«تايلوس» ثم أوال قبل أن تستقر باسم البحرين التي يعرفها العالم اليوم. لكن ترامب وهو يفتري حتى على من يعتبرهم حلفاء، يركبه هاجس جو بايدن ويهذي به، فراح يتندر عليه أمام الرئيس الصيني في ردهات البيت الأبيض نهاية سبتمبر / أيلول الماضي، بوضع ختم بايدن الالكتروني بدلا من صورته كرئيس سابق للولايات المتحدة الامريكية.

هكذا يتصرف رئيس أقوى دولة في العالم معبرا عن ماهيته التي لم تعد تُستَوعب حتى من داخل إدارته، لذلك انبرى بعض أعضائها لتبرير التصرفات غير المقبولة وغير اللائقة بتغليفها وتفسيرها بما يغطي على الهفوات الكثيرة التي يقوم بها زعيم البيت الأبيض. لا شك أن قضية المضيق تقض مضجع ترامب وتجعله يخرج عن طوره في المواجهة مع إيران بعد سبعة أشهر من العدوان الأمريكي الصهيوني، حتى بات من الصعب التنبؤ بما يفكر فيه ويقدم عليه وسط التصريحات المتناقضة. هذا الهاجس الذي يقلق قاطن البيت الأبيض ليس جديدا في حروب المضائق، فقد سبقت الإمبراطورية البيزنطية ترامب بقرون في معركة المضيق وتُعرف أيضا باسم «وقعة المجاز» التي دارت رحاها في العام 965 بين اسطول الإمبراطورية البيزنطية والدولة الفاطمية في مضيق مسينا الواقع بين جزيرة صقلية وشبه الجزيرة الإيطالية. انتهت المعركة بهزيمة الامبراطور البيزنطي نقفور الثاني على ايدي الدولة الفاطمية، بفشله في استعادة صقلية من حكم الفاطميين.

ليس مضيق هرمز فقط ما يقلق الولايات المتحدة، بل أن هناك العديد من المضائق التي وضعتها أمريكا في عمق استراتيجيتها من اجل إبقاء سيطرتها على رأس النظام العالمي وقيادته. ففي ديسمبر/ كانون أول، 2020، أي بعد شهر من فوز جو بايدن على ترامب في الانتخابات الرئاسية وقبل تسلمه مقاليد الرئاسة، أصدرت وزارة الدفاع الامريكية «البنتاغون» استراتيجية بحرية تؤكد إصرار واشنطن على إحكام السيطرة على مضائق العالم. ركزت الاستراتيجية التي تعرف باسم «الميزة في البحر: السيادة من خلال القوة البحرية المتكاملة لجميع المجالات» والمعدة بتعاون كل من القوات البحرية ومشاة البحرية (المارينز) وخفر السواحل، على مواجهة النفوذ المتنامي للصين وروسيا، وقد صنفت الاستراتيجية الصين بأنها أكبر تهديد استراتيجي طويل الأمد «نظرًا لعدوانيتها المتزايدة وسعيها للسيطرة على الممرات المائية الدولية وإعادة تشكيل النظام العالمي لصالحها»، وفق ما جاء في الاستراتيجية وأبرزها أربع نقاط، الأولى حماية الممرات المائية والمضائق الحيوية، إذ شددت الإستراتيجية على التزام الولايات المتحدة وحلفائها بالدفاع عن حرية الملاحة في نقاط الاختناق والمضائق البحرية الدولية الرئيسة (مثل مضيق ملقا، وبحر الصين الجنوبي) لضمان التدفق الحر للتجارة العالمية ومنع الصين من فرض سيطرتها المطلقة عليها. والثانية استهداف ما أسمته الوثيقة بـ«التحركات العدوانية» لبكين، فقد انتقدت الاستراتيجية السلوك الصيني المتمثل في عسكرة الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. والثالثة استخدام قوات شبه عسكرية للضغط على الدول المجاورة واحتكار الموارد البحرية وطرق الشحن. والرابعة تبنّي نهج أكثر حزمًا وقبولًا للمخاطر بحيث وجهت الإستراتيجية القوات الأمريكية المنتشرة في الخطوط الأمامية بضرورة أن تكون أكثر حزمًا وتنافسية في العمليات اليومية، وقبول مستويات أعلى من المخاطر التشغيلية لكشف «الأنشطة الخبيثة للصين» وردعها دون الانجرار إلى صراع عسكري مباشر، ودمج القوات البحرية الثلاث، وهي المرة الأولى التي جرى فيها دمج قدرات خفر السواحل مع القوات البحرية الهجومية ومشاة البحرية لخلق قوة بحرية مرنة قادرة على كبح طموحات «التوسع الصيني».

جاءت هذه الاستراتيجية قبل ست سنوات من العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران والذي بدأ في الثامن والعشرين من فبراير 2026، الامر الذي يؤكد حقيقة السياسة الامريكية تجاه السيطرة على العالم وحركة التجارة العالمية من خلال إحكام قبضتها على المضائق والممرات المائية الدولية، وشعورها بأن الخطر الصيني الذي ينافسها في الاقتصاد والنفوذ في مختلف دول العالم أصبح واقعا يسبب صداعا دائما للإدارات الامريكية المتعاقبة وجدد التأكيد عليه الرئيس السابق جو بايدن لزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي مع بدء دورته الرئاسية، حين استدعاهم وقال لهم: «إن لم نتحرك سيأكل الصينيون غذاؤنا».

خنق العالم

السيطرة على المضائق ليست وليدة الحرب على إيران، بل هي هواجس ومخاوف قديمة من صحوة التنين الصيني وروسيا، وهي نتاج تبعات ما بعد الحرب الباردة واستقرار الأمور في قبضة القطب الواحد، امريكا. ففي أوج الحرب الباردة، تقدم الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي السوفيتي (آنذاك) ليونيد بريجنيف في ديسمبر / كانون الأول 1980 أمام البرلمان الهندي، بمبادرة لتحويل منطقة الخليج العربي إلى بحيرة سلام، أطلق عليها عالميا «رفع الأيدي عن الخليج»، في محاولة لتخفيف حدة التوتر بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، خصوصا بعد اجتياح الجيش الأحمر لأفغانستان في ديسمبر 1979، وبعد عدة أشهر من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر/ أيلول 1980) التي دامت ثمان سنوات عجاف. تتكون مبادرة بريجنيف من خمسة عناصر:

(1) حظر القواعد العسكرية والأسلحة الاستراتيجية، من خلال عدم إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج العربي والجزر المتاخمة لها، وعدم نشر أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية.

(2) الامتناع عن استخدام القوة عبر التعهد بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد دول منطقة الخليج، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل.

(3) احترام سياسة عدم الانحياز، باحترام الوضع القانوني والسياسي لدول الخليج التي اختارت نهج «عدم الانحياز»، وعدم جرّها إلى أي تكتلات أو أحلاف عسكرية تضم قوى نووية.

(4) احترام السيادة على الثروات الطبيعية من خلال الاعتراف بالحق السيادي الكامل لدول هذه المنطقة في السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية.

(5) ضمان حرية التجارة والملاحة وعدم وضع أي عوائق أو تهديدات أمام خطوط التجارة والملاحة البحرية العادية والتبادل الاقتصادي، بما يضمن تدفق النفط وإبقاء الممرات المائية آمنة للجميع.

وقد جاءت هذه المبادرة السوفيتية كرد فعل مباشر على عقيدة كارتر الأمريكية التي أعلنتها واشنطن مطلع عام 1980 لحماية مصالحها في الخليج بالقوة وزيادة القواعد العسكرية في بلدانه عقب اجتياح أفغانستان.

تدرك الولايات المتحدة أهمية المضائق والممرات الدولية في الهيمنة على حركة الملاحة والتجارة الدولية وانسياب سلاسل الامداد بين الدول، وتعمل على فرض السيطرة وتمرير القطع الحربية بين بحر ومحيط استعراضا للقوة وبحثا عن مناطق جديدة للاستحواذ عليها، ذلك أن أكثر من 80 بالمئة من التجارة العالمية تمر عبر المحيطات والبحار مما يضاعف من أهميتها. وتبرز 10 مضائق في العالم يمكن لها التحكم في حركة التجارة والسيطرة، اهمها مضيق هرمز في الخليج العربي وهو يشاطئ كل من إيران وعُمان وتعبر منه أكثر من 20 بالمئة من الانتاج النفطي العالمي للأسواق العالمية إضافة لشحنات الغاز، ومضيق باب المندب الذي يعتبر شريانا للتجارة العالمية وتمر عبره نحو 10 بالمئة من حركة التجارة البحرية العالمية بما يصل الى 700 مليار دولار سنويا، ومضيق البوسفور في تركيا كمعبر استراتيجي بين البحر الأسود والبحر المتوسط وتعبره عشرات آلاف السفن سنويا، ومضيق ملقا في جنوب شرق آسيا باعتباره واحدا من أكبر شرايين التجارة البحرية في العالم وقد مرت منه في 2025 اكثر من 100 ألف سفينة معظمها سفن تجارية وهو مضيق تعتمد عليه الصين واليابان وكوريا الجنوبية اعتمادا كبيرا في عملية التصدير، وقناة السويس التي يخطط الكيان الصهيوني لضربها بقناة بن غوريون المخطط لها ان تُشيّد مستقبلا، وقناة بنما التي تربط بين المحيطين الأطلسي والهادي، ومضيق تايوان الذي تحول الى بؤرة توتر بين الصين والولايات المتحدة مع تحقيق بكين قفزات كبيرة على المستوى الاقتصادي، وأخيرا بحر الصين الجنوبي ذي الأهمية الاستراتيجية المتعاظمة التي قادت إلى ازدياد الصراع فيه وحوله بوقوعه بين ست دول هي الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي، وتبلغ مساحته 3.5 مليون كيلومتر مربع. وتكمن اهمية هذا البحر أنه يستحوذ على 35 بالمئة من تجارة الشحن البحري العالمي بقيمة تصل الى أكثر من 3.3 تريليون دولار، كما تعتمد عليه الصين في وارداتها بنسبة تصل إلى 80 بالمئة وتعبره نحو 40 بالمئة من اجمالي التجارة الصينية.

وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي أيضا في أن التقديرات تشير إلى أن قاعه يزخر بالثروات المعدنية وتقدر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي فيه بنحو 30 مليار طن من النفط و190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. لذلك تتدخل الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي بطرق عدة ومنها تأليب الدول الواقعة في محيطه على بعضها البعض وتؤجج الصراع بينها وتحرك قطعها العسكرية نحوه لمواجهة «التمدد» الصيني الذي تخشاه واشنطن والعواصم الغربية، خصوصا وأن بكين تسير بثبات، وإن ببطء، في استكمال مشروع مبادرة الحزام والطريق، التي وصلت إلى مستويات قياسية من ناحية التمويل والاستثمار التي بلغت نحو 214 مليار دولار في 2025 مركزة بكثافة على مشروعات الطاقة الخضراء والغاز والبنية التحتية. وتراهن الصين على هذه المبادرة فوقعّت من اجلها 350 صفقة جديدة، واستحوذ قطاع الطاقة فيها على 43 بالمئة من اجمالي الاستثمارات في النفط والغاز والطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية، وقد تمكنت الصين من ضم أكثر من 150 دولة ومنظمة عالمية لربط آسيا بأفريقيا وأوروبا عبر ممرات بحرية وبرية.

نهج عدواني

تضرب الولايات المتحدة الامريكية في عدة اتجاهات لمزيد من السيطرة والاستحواذ على المضائق والممرات الدولية وإخضاع الدول لها ومصادرة ثرواتها. فعلت ذلك حين سطت على 60 مليار برميل من النفط الفنزويلي بعد اختطاف الرئيس الشرعي للبلاد مادورو. وفي ظل استمرار الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، لم تغب عن ذهنية صانعي قرار العدوان العمل على احياء مشروع شق «قناة بن غوريون» بين إيلات والبحر الابيض المتوسط التي يتطلب انشائها، صهيونيا، إعادة احتلال قطاع غزة لتفادي العوائق الطبيعية التي يواجهها المشروع عبر طريق العقبة الصخري، بينما تشكل غزة جغرافية تُسهّل عملية الحفر. ومع ان قناة بن غوريون لا تزال في طور التخطيط والبحث عن الممولين، إلا أن تنفيذ هذا المشروع الشيطاني من شأنه أن يضرب عصفورين بحجر: الأول توفير البديل لقناة السويس وضرب أحد مرتكزات الاقتصاد المصري وحرمانها من عائدات تصل الى قرابة 10 مليارات دولار امريكي (2023)، والثاني تشييد مشروع منافس لمبادرة الحزام والطريق ومواجهة الصين في واحد من أهم مشاريعها على المستوى العالمي.

ليس فقط مضيق هرمز ولا باب المندب ولا مضيق ملقا ولا بحر الصين الجنوبي تؤرق الولايات المتحدة، بل أن كل مضائق وممرات العالم المائية تفعل الشيء نفسه لدى صناع القرار في واشنطن بهدف السيطرة عليها ووضعها تحت هيمنتها وتغذية الحروب البينية لتكسب صفقات السلاح من الجميع. هي تشعر بالخطر الصيني الذي يغزو العالم بسلعه وبضائعه وصفقاته الاقتصادية وتحول البلاد إلى مصنع للعالم بأسره، يحقق إنجازات ملموسة في علاقاته مع مختلف الدول في كل القارات، بينما تخسر واشنطن المنافسة الاقتصادية ببطء وتتعثر تحت وطأة الدين الفيدرالي الذي تجاوز الأربعين تريليون دولار يصعب سداده بدون مغامرات جديدة تسلب المزيد من ثروات الدول التي تقع فريسة تحت قبضة البيت الأبيض، بيد أن التاريخ لا يسير وفق الرغبة الامريكية وحدها، فهناك لاعبين جادين في تشييد عالم متعدد الأقطاب يعيد الاعتبار للقانون الدولي الإنساني وحقوق شعوب العالم.

شعبوية أوروبية متصهينة

دَيْدنها التطرّف والعنصرية

محمد صوان ـ كاتب سياسي فلسطيني ـ تركيا

في العقدين الماضيين أصبح «الإسلام والهجرة» مثار تخوّف العديد من أنصار اليمين الشعبوي الأوروبي، من السويد والدانمارك شمالاً، إلى إيطاليا واليونان جنوباً، مما أدى إلى تكاثر شبكات عابرة للحدود الوطنية الأوروبية بهدف معارضة «الغزو الإسلامي» الذي يزعمون بتصاعد وتيرته.



ففي فرنسا، التي تحتل مكانة خاصة في تاريخ الحركات اليمينية المتطرفة، اجتذبت قضية «الأسلمة» تيارات ومنظمات أيديولوجية مختلفة، من النقابات العمالية إلى اليمين المتطرف التقليدي!.. ومما أثار انقسامات سياسية مدوية، فمنذ عام 2011 تصدّر حزب الجبهة الوطنية- الذي تغيّر اسمه إلى التجمع الوطني عام 2018- قيادة اليمين الفرنسي المتطرف الذي يعتقد أنصاره بأن «الإسلام هو التهديد المباشر» ويقدمون أنفسهم «كمقاومة ضد هذا الشكل الجديد من أشكال الاحتلال للبلاد»!..

وفي إسبانيا تتزايد المشاعر المعادية «للإسلام» وتتفاقم بسبب التدفق السريع للمهاجرين، وتتوسع قاعدة الحزب اليميني الشعبوي «B. O. X»، الذي تأسس عام 2013، ويحتوي برنامجه السياسي فكرة «الاسترداد الثاني لإسبانيا»، في إشارة تاريخية إلى أحداث القرن الثامن، حين «استعاد الإسبان والبرتغاليون شبه الجزيرة الأيبيرية من العرب»، عبر سلسلة من الحملات العسكرية!..

وفي السويد تأسس حزب الديمقراطيين السويديين عام 1918، ومثل كل أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف الأخرى، دعا إلى تقييد الهجرة إلى السويد على نطاق واسع، وفي عام 2005، أصبح جيمي أكيسون زعماً للحزب- ولا يزال رئيساً له حتى اليوم- وقد حاول تغيير صورة الحزب بعد طرد العديد من النازيين الجدد من صفوفه، وصاغ برنامجه الجديد الذي يحذّر من تعاظم دور المسلمين، ففي خطاب له عام 2009 قال: «بصفتي ديمقراطياً أرى أن المسلمين في السويد يشكّلون تهديداً لنا».. ويربط هذا الحزب بين زيادة أعداد المهاجرين الأجانب، وبين ارتفاع معدلات جرائم العنف، وفي تشرين الثاني 2023، قال زعيم الحزب جيمي أكيسون: «إن المساجد التي يزدهر فيها التطرف المناهض للديمقراطية ينبغي هدمها»، وفي كانون الثاني 2024 تقدم أحد ممثلي الحزب في البرلمان السويدي باقتراح يتضمن «سن تشريع يحظر الرموز الإسلامية في البلاد»!..

الصهيونية وجدت ضالّتها:

في التفاعلات الصهيونية مع تلك الظواهر- على المستوى الرسمي والشعبي- يحتل العداء للإسلام مكاناً رئيسياً، وفي هذا السياق نجد ما يسمى وزير الشتات «الإسرائيلي» عميحاي شيكلي يبادر للقاء حزب التجمع الوطني الفرنسي بقيادة جوردان باردیلا في واشنطن يوم 21/ 2/ 2025 لمناقشة «الحرب الدولية على الإرهاب الإسلامي»، كذلك

المشاريع المشتركة مع كتلة «الوطنيين من أجل أوروبا» وهي تجمّع برلماني أوروبي يضم حزب التجمع الوطني والأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة من النمسا والمجر وهولندا!..

إضافة لهذه الأحزاب، أقامت «إسرائيل» علاقات وثيقة مع زعيم اليمين المتطرف الهولندي- خيرت فيلدرز- الذي تعهد حزبه «الحرية» في بيانه الانتخابي عام 2023» بإغلاق المساجد والمدارس الإسلامية، وحظر الحجاب، وتجميد اللجوء، ومكافحة الهجرة»!..

كما طورت «إسرائيل» العلاقات مع «حزب الرابطة الإيطالي» انطلاقاً من الموقف المشترك من «العدو الإسلامي» وهو ما أكّده ما يسمى وزير الأمن والشؤون الاستراتيجية السابق «جلعاد أردان» حين أعلن: «نحن شركاء مع الحزب الإيطالي في مكافحة الإرهاب الإسلامي الذي يهدد أوروبا والعالم».

وفي بلجيكا يدعم حزب المصلحة الفلمنكية «V. B» اليمين القومي الديني الصهيوني والذي يعلن زعيمه أن «هناك مصلحة مشتركة بين الصهاينة والفلمنكيين للنضال ضد الإسلام في أوروبا»!.

لقد جاء فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني 2024 ليعطي شحنة كبيرة للشعبوية المتطرفة عالمياً، وأصبحت الولايات المتحدة نفسها في ظل غطرسة القوة الترامبية منارة للإمبريالية المتوحشة في جميع أنحاء العالم، ويلاحظ أن اليمين الشعبوي الأمريكي يركز اهتمامه على التحول الواسع في أوروبا ويغذيه، حيث تنمو ظاهرة الأحزاب اليمينية الشعبوية التي تشترك في رؤيتها الانعزالية ومعاداتها للهجرة والإسلام، والتي بدأت بالانضمام إلى إدارة البيت الأبيض في هجومها على حقوق الإنسان والليبرالية والعولمة!..

في هذا السياق جاء لقاء جيه دي فانس نائب الرئيس الأمريكي، بزعيمة «حزب البديل من أجل ألمانيا» قبل أسبوع من الانتخابات التشريعية الألمانية، كاسراً بذلك أحد المحرمات في السياسة الألمانية التي يطلق عليها «جدار الحماية ضد أقصى اليمين»، وبموجبه ينبغي أن يبقى الحزب المناهض للهجرة والمرتبط بالتطرف بعيداً عن أي ائتلاف حاكم في ألمانيا!..

هناك من يرون بالملياردير إيلون ماسك بأنه «يميني متطرف» يعمل بموجب أفكاره الخاصة وبدعم من الإدارة الأمريكية من أجل إضعاف التوجهات الأوروبية التي تعيق عمل الشركات الأمريكية، ومنها شركاته، بما يحقق له مزيداً من الأرباح، بجانب دعم وتوسيع نفوذ الولايات المتحدة، وجعلها القوة الأكبر في القرن القادم.. في الوقت نفسه يعتبر الرئيس ترامب حليفاً مخلصاً لـ «إسرائيل» قدم لها ما لم يقدمه رئيس أمريكي آخر، حسب تصريحه في تموز 2026: «باعتباري حليفاً مشتركاً ينبغي أن أدعم التحالف بين أقصى اليمين الأوروبي واليمين القومي الديني الصهيوني، وأن نوفر لهما المناخ الملائم لتقوية تحالفهما»!..

عقدة الذنب الأوروبية:

تربط الذاكرة الأوربية بين أحزاب أقصى اليمين الحالي والجرائم التي ارتكبتها الأنظمة اليمينية المتطرفة الأوربية في الماضي غير البعيد، مثل النازية في ألمانيا «-1933 1945» والفاشية في إيطاليا «1922 – 1945» ونظام فرانكو في إسبانيا «1939-1975».. لقد انتبهت هذه الأحزاب الصاعدة سياسياً إلى حاجتها لتبييض سمعتها والتبرؤ من الجرائم والاتهامات التي تلصق بها، خصوصاً الاتهامات الجاهزة بـ «معاداة السامية».. فذهبت نحو صناعة علاقات مميزة مع «إسرائيل» في حين استبدلت «كراهية اليهود» بأشكال جديدة من العنصرية وكراهية المهاجرين الأجانب والمسلمين!..

يمثل حزب التجمع الوطني الفرنسي نموذجاً لذلك، إذ تعمل مارين لوبان على تغيير صورة الحزب كحزب «معادٍ لليهود»، ودفعه بعيداً عن إرث والدها مؤسس الحزب الذي أدين بالتحريض على الكراهية العنصرية بسبب تصريحاته المعادية «لإسرائيل»!..

وفي إيطاليا يسعى حزب «إخوان إيطاليا» الذي يقود أول حكومة من أقصى اليمين منذ الحرب الكونية الثانية، إلى الابتعاد عن جذوره الفاشية، وأصدرت رئيسته جورجيا ميلوني توجيهات لأعضائه بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات متطرفة، أو التلميح بالفاشية.. وخلال حملتها الانتخابية اعتبرت نفسها شريكاً استراتيجياً لـ «إسرائيل»، وعلى الرغم من أنها خففت من انحيازها للجانب الإسرائيلي، تحت ضغط الرأي العام العالمي والشارع الإيطالي، وحرب الإبادة الصهيونية في قطاع غزة، فإنها تحافظ على علاقاتها مع «الإسرائيليين»!..

لقد تلقفت «إسرائيل» تلك الرغبة لدى أحزاب اليمين الشعبوي الأوروبي، وتحاول استغلالها واللقاء مع تلك الأحزاب على قواسم مشتركة تخدم الطرفين، وفي هذا السياق أشار ما يسمى وزير الخارجية «الإسرائيلي» جدعون ساعر أن «حكومته تدرك أن بعض هذه الأحزاب لها جذور سيئة وتاريخ معادٍ لليهود ولكنها تدرك أيضاً أنها خضعت للإصلاح، وأن العبرة بالأفعال».. ويتابع ساعر حديثه: «نحن نقيّم كل حالة بعناية، على أساس معايير أربعة رئيسية هي: موقفها من إسرائيل، وموقفها تجاه المجتمعات اليهودية المحلية، وكيفية التعامل مع المجتمعات اليهودية في بلدانها، وما إذا كانت قد تخلصت من إرثها المعادي للسامية»!..

خلاصة القول:

بالرغم من الموقف التاريخي لأحزاب اليمين الأوروبي القائم على التشكيك بالروايات الصهيونية حول المحرقة النازية «الهولوكوست»، غير أن التوافق بين أقصى اليمين الأوروبي وأقصى اليمين الصهيوني كان متوقعاً.. فبين «التياريْن» أصول فكرية مشتركة قائمة على التعصب القومي والديني، كما أن بينهما أهدافاً مشتركة.. وقد جاء «إنشاء إسرائيل» في أحد جوانبه تحقيقاً لهدف اليمين الأوروبي المتطرف المتمثل في «تخليص أوروبا من اليهود» وإيجاد موطن لهم بعيداً عن القارة، وقد نجحت الحركة الصهيونية في العقود القليلة الماضية بالتفاهم مع اليمين الشعبوي الأوروبي على عدو مشترك هو «الإسلام» وكل أشكال المقاومة للمشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي الكولونيالي.. وجاء صعود الشعبوية الترامبية في الولايات المتحدة ليوفر المناخ الأمثل لإعلان التحالف بين التيار الشعبوي في أوروبا والمشروع الصهيوني التوسعي!..

ومن المتوقع أن يستمر هذا التحالف لتوفّر عوامل استمراره عبر التقارب الأيديولوجي، وتوافق المصالح، ومباركة الحليف الأمريكي!..

المفاوضات مع الكيان الصهيوني:
لهاث خلف السراب

علي زيدان ـ باحث وكاتب سياسي ـ لبنان

منذ أن تم الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، والذي تم التوصل إليه في مؤتمر شرم الشيخ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، لم تتوقف حرب الإبادة ضد المدنيين العُزل في كافة أنحاء قطاع غزة. بل على العكس تصاعدت الأعمال الحربية بعنف مبالغ فيه، بالرغم من الرعاية الأمريكية والمصرية والقطرية، ودول أخرى.



لقد واصل جيش الاحتلال الصهيوني اعتداءاته المتكررة وإطلاق النيران من الدبابات والطائرات والسفن الحربية على السكان العُزل، وما تبقى من منشآت مدنية ومراكز صحية، ومنازل ومراكز الإيواء، ضارباً بعرض الحائط الاتفاقيات التي لم يجف حبرها بعد. لم نسمع صوت الرعاة الدوليين، ولا الشركاء العرب يدينون ذلك العنف الصهيوني بالرغم من انخراط فصائل المقاومة الفلسطينية بالمفاوضات والتزامها ببنود الاتفاق. الخروقات التي يُمارسها الكيان الصهيوني يومياً، شملت بالإضافة إلى الأعمال الحربية، التحكم بفتح المعابر ومرور شاحنات المواد الغذائية والأدوية والوقود والمياه، ناهيك عن توفير مراكز إيواء تليق بالسكان المدنيين. لا شك أن استمرار العدوان فاقم من الظروف الصعبة وزاد من حدة الأزمة الإنسانية الخانقة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشهداء في قطاع غزة تجاوز 1500 منذ بدء سريان الاتفاق. وما زال قطاع غزة يعاني من تدهور القطاع الصحي وانتشار الأمراض مع خروج الكثير من المراكز الصحية عن الخدمة بسبب النقص الحاد في الوقود والمواد الطبية الأساسية. في ظل هذه الأوضاع المتردية ماذا قدمت الدول الراعية للاتفاق؟ وماذا قدمت المفاوضات العقيمة مع الكيان الصهيوني سوى سراب لا ينتهي. فالحكومات العربية المشاركة بتغطية المفاوضات والاتفاق، والتي لها علاقات تطبيعية مميزة مع الكيان الصهيوني، لم تقدم غير المزيد من الضغوط على فصائل المقاومة من أجل تقديم المزيد من التنازلات، والالتزام بمفاوضات عبثية لا طائل منها، وتمنع المقاومة من حقها في الاحتفاظ بسلاحها، من أجل المقاومة والدفاع عن شعبها، بينما تسمح للكيان الصهيوني بمواصلة عدوانه وتحقيق ما لم يستطع تحقيقه في ميادين القتال.

ذات السيناريو يتكرر في لبنان، حيث التزمت الحكومة اللبنانية بعقد المفاوضات مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية وتشجيع ذات الأنظمة العربية. ماذا كانت النتائج؟ تزايدت الغارات الحربية المدمرة على معظم المدن والقرى في الجنوب اللبناني، تحت ذرائع وتبريرات يومية متجددة مقابل صمت مطبق من الرعاة الأمريكيين والمشجعين العرب. أما المفاوض اللبناني بات لا يملك سوى مطاردة الأوهام، وتقديم المزيد من التنازلات، والتمسك بخيار المفاوضات كأولوية قصوى دون أن يحقق أدنى المتطلبات: على الأقل، أن يلتزم الكيان الصهيوني ببنود الاتفاق الذي وقع عليه، مثل المناطق التجريبية، وعدم قصف المنشآت المدنية، وغير ذلك. والجدير ذكره أن الأعمال الحربية المستمرة أدت إلى وقوع آلاف الضحايا وتدمير منشآت البنى التحتية، وتفجير منازل السكان المُهجرين خارج مناطقهم، بينما تمدد الاحتلال داخل الجنوب اللبناني، وزاد من رقعة الأراضي المحتلة شمال الليطاني، وذلك أكثر من ما لم يستطع تحقيقه أثناء القتال. بينما المفاوضات تدور في حلقات مفرغة، فإن الذرائع دائماً موجودة وعليها توافق ضمني من كافة الأطراف: سحب سلاح المقاومة، باعتباره سلاح غير شرعي. مرة من جنوب الليطاني. ومرة أخرى من شماله، وأيضاً من كافة الأراضي اللبنانية.

وهكذا تتضح المفارقات الفاضحة وازدواجية المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي من انحياز دائم للرواية الصهيونية. تتعرض فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان إلى ضغوط دولية وإقليمية متصاعدة، لنزع سلاحها وتصنيفه خارجاً عن الشرعية، من دون تقديم الحد الأدنى من الضمانات التي تساهم في عودة الاستقرار وعودة النازحين وإعادة الإعمار، أو الالتزام بوقف التوسع أو الانسحاب، أو تفكيك الاستيطان. على العكس من ذلك، تواصل الحكومة الصهيونية حربها في غزة، وتوسيع عملياتها الحربية في الضفة الغربية وجنوب لبنان وتدمير البنى التحتية المدنية وتهجير السكان والتطهير العرقي. لا شك، أن المطالبة بنزع سلاح المقاومة

في ظل هذه الظروف وغياب أي ضمانات أمنية أو سياسية، يُظهر النوايا المبيتة خلف هذه السياسات والمفاوضات التي تُديرها الإدارة الأمريكية من أجل حماية الكيان الصهيوني وتثبيت وجوده وشرعيته على حساب السكان المدنيين العزل. ويبدو واضحاً أن تجريد المقاومة في فلسطين ولبنان من سلاحها، وإلغاء حقها بالمقاومة والدفاع عن النفس، يعني تجريد حركة المقاومة من أوراق القوة الوحيدة المتبقية لديها في مواجهة الاحتلال والعدوان، بالرغم من اختلال ميزان القوى. وهذا يعني بوضوح الاستسلام ورفع الرايات البيضاء، والموافقة على الإبادة المستمرة للسكان.

إذن إلى أين أدّت هذه المفاوضات العبثية مع الكيان الصهيوني؟ لقد بينت العقود الماضية أن هذا الكيان المعتدي لا يلتزم بنتائج المفاوضات التي يشارك فيها، ولا يحترم الاتفاقيات التي يوقع عليها. بينما الطرف العربي يجري خلف سراب لا ينتهي وسلام مزعوم لا يأتي. وكما هو واضح فالمفاوضات تحتاج إلى مفاوضات كي تستمر، والاتفاق يحتاج إلى اتفاق آخر لتوضيح الاتفاق الذي سبقه. وهكذا تستمر الدوامة في حلقة مفرغة، بمشاركة وموافقة الإدارة الأمريكية. بينما الأنظمة العربية تمارس دور الوسيط الذي يقوم بنقل الوعود والتهديدات إلى قوى المقاومة من أجل الانصياع والرضوخ ورفع الراية البيضاء.

لقد ظل مسار المفاوضات، على الأقل منذ مشروع روجرز للسلام، عام 1970، الذي سعى إلى وقف حرب الاستنزاف وتسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن (وأهمها القرار 242)، هو العنوان الدائم الذي يُقدم للشعوب العربية بوصفه الطريق الوحيد الممكن لإنهاء الصراع المزمن، وحل القضية الفلسطينية. ذهب روجرز ومشروعه، واختفت من الواجهة جميع القرارات الأممية، وتم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، وانعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وتم التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993، ووادي عربة عام 1994، وانعقدت مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000، والمبادرة العربية للسلام التي أطلقتها القمة العربية في بيروت عام 2002، وخارطة الطريق عام 2003، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس عام 2007، والاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020، ومفاوضات شرم الشيخ عام 2025، وصولاً حتى المفاوضات الحالية (2026) في واشنطن وروما. تاريخ طويل من المفاوضات العقيمة. فماذا جرى أو تحقق حتى الآن. يتكرر المشهد ذاته: جولات تفاوضية، تصريحات متفائلة، صور مصافحات وضحكات وقُبلات، مآدب غداء وعشاء فاخرة؛ ثم تجميد للمفاوضات، أو انهيار عملية المفاوضات، وهكذا دورة مستمرة بلا توقف. كالتائه في الصحراء، يرى المياه تلمع في الأفق، فيجري نحوها ولا يجد إلا السراب. غير أن النظام العربي الرسمي، بما في ذلك سلطة أوسلو في رام الله، ظلوا متمسكين، بالمفاوضات مع الكيان الصهيوني بوصفها الخيار الاستراتيجي الوحيد. لكن عمليات الإبادة والتطهير العرقي في أنحاء فلسطين وجنوب لبنان لم تتوقف بالرغم من كل اللقاءات وجولات المباحثات، والمبادرات. وعليه، يُمكن القول إن هذا المسار الطويل لم يُجدِ نفعاً، ولم يؤدِ إلى تحقيق السلام أو العدالة للشعب الفلسطيني. فالمفاوضات صارت مثل النفخ في الرماد، تهدف إلى إضاعة الوقت وإطالته بهدف تصفية القضية الفلسطينية تدريجياً، وتحقيق الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، بالإضافة إلى الإبادة السياسية والقضاء كلياً على المشروع الوطني الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

عملياً، أصبحت المفاوضات فرصة سياسية تمنح الكيان الصهيوني الوقت الكافي، والغطاء السياسي العربي والدولي، لإدارة الصراع، وتغيير الوقائع على الأرض، بما في ذلك توسيع الاستيطان وتقطيع أوصال المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس، دون أن يُقابل ذلك أي كلفة سياسية أو اقتصادية حقيقية. يتبين من خلال هذا التاريخ الطويل من المفاوضات الوهمية بوضوح تعنت الكيان الصهيوني وعدم التزامه بالاتفاقيات الموقعة والتفاهمات التي تم التوصل إليها برعاية أمريكية وغطاء عربي. وبدلاً من الانسحابات التدريجية وفقاً لاتفاقيات أوسلو (1993) وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بوقف الاستيطان (رقم 2334)، وقرار محكمة العدل الدولية عام 2004 بشأن جدار الفصل العنصري، نرى أن رقعة المستوطنات قد زادت عدة أضعاف وانتشرت المستوطنات في القدس وكافة أنحاء الضفة الغربية. لقد بلغ عدد المستوطنات والبؤر والمزارع الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس حتى اليوم (عام 2026)، 192 مستوطنة ونحو 400 بؤرة استيطانية، بينما بلغ عدد المستوطنين الصهاينة أكثر من 780 ألف نسمة. وعليه بات الاحتلال الصهيوني يسيطر على أكثر من 42% من مساحة الضفة الغربية، وما يقارب من 70% من المناطق المصنفة (ج) التي تخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الصهيونية الكاملة وفق اتفاق أوسلو. لقد تغير الوضع على الأرض كلياً (جغرافياً وديموغرافياً)، بينما المفاوضات ظلت مستمرة بلا طائل. وقد أصبحت المستوطنات ومشاريع السكك الحديدية والطرق الالتفافية ومشاريع التوسع العمراني أدوات الاحتلال للسيطرة على مزيد من الأراضي وقطع التواصل الجغرافي بين القرى والمدن الفلسطينية، وفرض العوائق التي تمنع قيام دولة فلسطينية في المستقبل. وهكذا، تحولت المفاوضات، من وسيلة لإنهاء الاحتلال إلى وسيلة لإدارته وإطالة أمده.

بناء على ما سبق يتبين لنا أن التمسك بالمفاوضات كخيار وحيد هو ركض في الفراغ ولهاث خلف سراب لا ينتهي. وهنا يُمكن القول أيضاً إن السبب في ذلك لا يعود إلى فشل تقني، بل يعود إلى سوء تقدير سياسي وإيديولوجي، نتيجة لاختلال موازين القوى بين قوى المقاومة والكيان الصهيوني الذي يتمتع بحصانة أمريكية وقوة عسكرية ضخمة وقدرات اقتصادية هائلة، وتواطؤ عربي لا ريب فيه. هذه الحصانة جعلت الكيان الصهيوني فوق القانون الدولي، ولا يلتزم بتنفيذ القوانين والاتفاقيات. المشكلة هنا لا تكمن في اختلال موازين القوى، بل ربما بعدم وضوح الموقف السياسي والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة. لقد فاوض الفيتناميون الإدارة الأمريكية في باريس بينما حرب الإبادة البشعة لم تتوقف؛ لكن المفاوض الفيتنامي ظل متمسكاً بحقوقه وشروطه، وامتنع عن حضور المفاوضات عام 1973 لعدة أشهر حتى وقف القصف الأمريكي، وذلك بالرغم من الاختلال الكبير في ميزان القوى بين الطرفين. لكن ما لبث الأمريكي أن وافق على وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقية باريس عام 1973 التي أدت إلى انسحاب الجيوش الأمريكية وتحرير فيتنام وتوحيدها. والمفارقة الملفتة للنظر هنا، أن المفاوض الفيتنامي رفض قبول جائزة نوبل للسلام (1973) التي منحت له وللمفاوض الأمريكي. هذه عبرة لمن يعتبر.

حرب مفتوحة.. وأهداف معلنة

وفاء حميد ـ صحفية فلسطينية ـ سورية

لم تتوقف رحى الحرب منذ وطأت قدم الاحتلال أرض فلسطين، فكان الهاجس الأول لدى الاحتلال الاقتلاعَ والتهجير، إضافة إلى جرائمه بحق الشعب؛ فعمل على قضم الأراضي من خلال تعزيز البؤر الاستيطانية. ولم يكتفِ بهذا فحسب، بل استهدف مقرات الأونروا عنوان عودة اللاجئين. كما استمر التوسع الاستيطاني في القدس من أجل تهويدها وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يقوم فيها الاحتلال بمثل هذه الخطوات، بل كان مشروعًا قديمًا، وبعد حرب السابع من أكتوبر بدأ تنفيذه، وتواترت الخطوات إلى درجة الاختناق وتطويق الأهالي في مناطق ضيقة، بفعل امتداد البؤر الاستيطانية وقطع شرايين الاتصال بين الأهالي بالحواجز الإسمنتية وغيرها.

فقد بدأ وزير المالية مشروعه قبل دخوله الحكومة بسنوات، حين بلور «خطة الحسم» عام 2017، القائمة على فرض وقائع ميدانية تعرقل قيام دولة فلسطينية وتكرّس السيطرة الإسرائيلية على الأرض. وعند وصوله إلى الحكم بدأ بتنفيذ المخطط، ولم يكتفِ بالتوسع الاستيطاني، بل سعى للسيطرة على الآليات الإدارية والقانونية التي تحدد أين وكيف ومتى يبنى الاستيطان، محولًا إياه من مشروع توسعي إلى منظومة لإعادة تشكيل واقع الضفة. وهكذا تحولت سياسة الاستيطان من قرارات متفرقة إلى منظومة أسرع وأكثر تنظيمًا، تجمع بين التخطيط والأرض والإدارة والقانون.

بحسب معطيات منظمات وهيئات توثيقية إسرائيلية، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية نحو 780 ألفًا، بينهم 446.4 ألفًا في الضفة و333.6 ألفًا في القدس الشرقية، فيما وصل عدد المستوطنات والبؤر إلى نحو 592 موقعًا، بينها 192 مستوطنة رسمية و400 بؤرة. وارتفع عدد البؤر، خصوصًا الرعوية، بنحو 40% منذ تشكيل الحكومة الحالية، فيما صنف أكثر من 25.9 ألف دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع) كأراضي دولة، وباتت المزارع الرعوية تسيطر فعليًا على أكثر من 1.1 مليون دونم، بينها نحو 750 ألف دونم خلال فترة الحكومة الحالية. وهكذا أصبحت الضفة الغربية سجنًا صغيرًا على الأهالي بسبب ابتلاع مساحتها التي بدأت تسيطر عليها حكومة الاحتلال، ومع مباركة أمريكية وصمت عربي.

استهداف مقرات الأونروا

يهدف استهداف مقرات الأونروا إلى تصفية قضية اللاجئين ومحاربة حق العودة وفق القرار 194. وعلى وقع الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في مدينة القدس، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مركز قلنديا للتدريب المهني التابع للأونروا، شمال المدينة المحتلة، وسيطرت عليه بالقوة، قبل أن ترفع العلم الإسرائيلي فوق مبانيه. ويأتي هذا الاقتحام وفق إجراءات إسرائيلية متصاعدة تستهدف مؤسسات الأونروا في القدس ومحيطها، وسط مساعٍ إسرائيلية مدعومة من الإدارة الأمريكية لإنهاء عمل الوكالة وتقليص وجودها في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث أعلن «مجلس السلام» عدم وجود مكان لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في ما سماه «غزة الجديدة»، وهو ما يمثل استهدافًا مباشرًا للوكالة الأممية، ويمهد لمسار يستهدف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. اعتبر مدير مركز «يبوس» للدراسات، سليمان بشارات، أن إعلان مجلس السلام يمثل (أوضح مؤشر حتى الآن إلى وجود محاولة لاستبداله بالأونروا والمؤسسات الدولية المعنية بالقضية الفلسطينية)، وقال لوكالة الأناضول إن المجلس (يصدر عمليًا شهادة وفاة للأونروا)، معتبرًا أن ذلك ينسجم مع الحملة الإسرائيلية المستمرة ضد الوكالة. وإن اتهام موظفي الأونروا بالتعاون مع المقاومة هو ذريعة من أجل تبرير العدوان ومواصلة حرب الإبادة ضد الفلسطينيين، وإنهاء وجود الأونروا.

وإن إنقاذ الأونروا ليس إنقاذًا للقمة عيش مواطنين مزقتهم الإبادة والتشرد، بل هو مفتاح جدلٍ لعودةٍ لا بد قادمة، مهما خطط الاحتلال ونفذ. وعلى المجتمع الدولي ألا يكتفي بالبيانات، ولا بد من التحرك، وذلك بتقديم الدول المانحة الدعم للأونروا حتى تبقى مستمرة إلى يوم العودة.

استثمار الاستهداف وتوظيفه سياسيًا

يأتي استثمار الاستهداف من قبل نتنياهو وتوظيفه سياسيًا في الانتخابات المقبلة، إذ تدخل إسرائيل مرحلة انتخابية حاسمة وحساسة، في منافسات متباينة بين نتنياهو والمعارضة، في ظل فوضى داخلية وعزلة خارجية. تلجأ حكومة الاحتلال إلى الإنجازات العسكرية لإظهار صورتها بالكيان القادر على حماية الجمهور الصهيوني؛ فيشدد الكيان عملياته في الضفة وغزة ولبنان، من خلال الجرائم والقتل والاغتيالات والاعتقالات. ويعتبر اعتقال معين العرابيد، مسؤول الأمن الداخلي في حركة حماس، مثالًا على هذا النوع من العمليات التي يمكن أن تكتسب أهمية أمنية وإعلامية كبيرة، خصوصًا إذا جرى تقديمها باعتبارها اختراقًا للبنية الأمنية، وأن الجيش قادر على الوصول إلى قيادات، باعتباره إنجازًا أمنيًا كبيرًا، خصوصًا إذا جاء في توقيت حساس قبل الانتخابات. ولذلك ستشهد المرحلة القادمة تحركات وعمليات جديدة قبل العمليات الانتخابية.

ويصف موشيه فريدمان، الحاخام الأكبر السابق للطائفة اليهودية في النمسا، إسرائيل بأنها دولة مارقة منبوذة وإجرامية، وأنها بشكلها الذي قامت عليه على أرض فلسطين منذ عام 1948 سوف تزول في غضون سنوات قليلة، وأن نتنياهو سيكون آخر ملوك إسرائيل. والسؤال هنا: هل سيفوز نتنياهو رغم تقدم المعارضة، ويكون آخر ملوك إسرائيل ونهايتها، أم ستكون للمعارضة التي ستسهل نهاية إسرائيل؟

فتية التلال
مشروع استيطاني جديد

حسين موسى ـ كاتب فلسطيني ـ سورية



يستخدم الاحتلال الإسرائيلي أساليب متعددة للسيطرة على مساحات واسعة من الضفة الفلسطينية ضمن مشروع كبير هدفه النهائي السيطرة على الأرض، وإفراغها من سكانها، ومشروع فتية الجبال يأتي ضمن هذا المخطط الكبير، فكيف يعمل هؤلاء الفتية.

للوهلة الأولى، لا يشبه المشهد الصورة التقليدية المرتبطة بالبؤر الاستيطانية في الضفة الفلسطينية؛ فتيات، فتية صغار السن بملابس دينية طويلة، يعيشون فوق قمم التلال، يطبخون، يزرعون الأشجار، ويقومون بأعمال البناء اليدوي.

فيما تظهر تفاصيل حياتهم عبر منصات التواصل الاجتماعي ومقاطع الفيديو أقرب إلى تجربة شبابية ريفية، رحلة، أو مخيم .

لكن خلف هذه الواجهة الناعمة التي تُسوّق تحت شعارات «العمل المقدس» و«العودة إلى الجذور» يتشكل واحد من أخطر نماذج الاستيطان

فتيات وفتيان التلال.. ذراع «إسرائيل» لمد الاستيطان في الضفة الفلسطينية.

تقوم الفكرة على زرع مجموعة صغيرة من الفتيات، والفتية فوق تلة فلسطينية استراتيجية، ثم تثبيت وجودهم تدريجيًا، قبل إدخال الطرق والمياه والكهرباء والماشية واستقدام العائلات، لتتحول النقطة الهامشية بمرور الزمن إلى سرطان استيطاني يصعب اقتلاعه، ضمن استراتيجية كبرى تستهدف الاستيلاء على الأراضي ومضايقة السكان المحيطين بتلك التلال لدفعهم لترك أراضيهم.

تمثّل بؤرة «ماعوز إستير» و«أور أهوفيا» شمال شرق رام الله نموذجاً صارخاً لهذا المسار؛ فقد بدأتا كنقاط صغيرة فوق قمم التلال، وعلى الرغم من تعرض منشآتهما لعمليات هدم متكررة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، إلا أنهما أثبتتا قدرة فائقة على التجدد السريع وإعادة البناء بدعم خفي ومباشر من منظمات الاستيطان وحكومة اليمين المتطرف.

ولم يعد دور هؤلاء الفتيات، والفتية مقتصرًا على البقاء المعزول داخل الخيام، بل انتقل إلى قلب المواجهة المباشرة مع المزارعين الفلسطينيين.

ففي محطات عديدة، وثقت تسجيلات مصورة قدمت فيها مستوطنات أنفسهن باعتبارهن من «فتيات التلال» وهن يقطفن ثمار الزيتون عنوة من أراضٍ فلسطينية خاصة في بلدات الضفة (مثل أراضٍ غرب بيت لحم)، وينشرن المقاطع بسخرية وتحدٍ على منصات التواصل الاجتماعي.

هنا بالذات، ينتقل الاسم من صقيع العزلة إلى خط النار الأول في معركة الأرض والمحاصيل.

يحذر مدير عام التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أمير داوود، من خطورة هذه الظاهرة، معتبرًا أنها لا تمثل تجمعات شبابية عشوائية أو معزولة، بل تطوراً هيكلياً وممنهجاً في أدوات المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

ويوضح «داوود» أن خطورة هؤلاء تكمن في تقديم النشاط الاستيطاني بصورة مغايرة تماماً للنموذج العنيف المعتاد للمستوطنين، مستخدمين السكن والزراعة والرعي لتثبيت الجذور فوق الأرض، قبل الانتقال تدريجيًا إلى البنى التحتية وربط البؤر ببعضها كشبكة تحاصر القرى والبلدات الفلسطينية.

ويشير إلى أن البؤر لا تحتاج في بدايتها لعشرات المنازل، بل يكفي خيمة أو مسكن متنقل وعدد محدود من الشابات لتبدأ دائرة السيطرة بالتمدد.

ويؤكد أن الزراعة والرعي هنا يؤديان دورًا خطيراً؛ إذ لا تقتصر السيطرة على مساحة الخيمة أو المزرعة، بل تمتد لتطوق المراعي والأراضي المحيطة بمساحات شاسعة.

إن الخطورة الأكبر تكمن في صناعة جيل جديد من المستوطنين يعتبر الاستيلاء على الأرض «نمط حياة» ومهمة مقدسة، مغلفاً أهدافه الاستعمارية بغطاء نسائي واجتماعي يهدف لتقطيع جغرافية الضفة الغربية وسلخها عن محيطها.

أن المشهد الذي يبدأ بعدد محدود من الفتيات فوق جبل لا ينبغي قراءته بشكله الخارجي الساذج، بل بما يترتب عليه لاحقًا من ربط للمستوطنات وخنق للمدى الحيوي الفلسطيني.

إن ما تشهده الضفة هو امتداد لسياسة الاحتلال المستمرة منذ عام 1967، لكنها بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة بالاستغلال الكامل لظروف الحرب والغطاء السياسي لفرض مزيد من الوقائع الميدانية، فمن الاستيطان الخشن إلى الاستيطان الناعم، تتكامل الأدوار، لكن النتيجة واحدة قضم مزيد من الأراضي والتهجير، أمام هذا الواقع لم يعد يجدي نفعاً مزيد من البيانات، والتحذيرات، والكتابات، بل أصبح من الواجب أمام الحركة الوطنية الفلسطينية وضع استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة خطر الاستيطان الذي يهدد الأرض والإنسان، فتجربة الانتفاضة الشعبية الأولى لا تزال محفورة في ذاكرة الشعب الفلسطيني، عندما تم تشكيل لجان شعبية لحماية القرى، والأحياء، والأراضي. إن الواقع الفلسطيني الحالي وما يحمله من تعقيدات في مواجهة الحكومة والمجتمع اليميني المتطرفين يملي على الحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ابتداع أساليب مواجهة جديدة على مختلف المستويات.

وثيقة بحثية

قراءة في المضامين والأهداف الحقيقية
لاستراتيجيات الإبادة الصهيونية الممتدة من غزة إلى الضفة الغربية

نواف الزرو ـ كاتب وباحث سياسي فلسطيني ـ الأردن



على ضوء ما جرى ويجري في غزة من حرب صهيونية إبادية، ومن تدمير شامل ومحو كامل عن وجه الأرض لأحياء كاملة وتهديمها على رؤوس ساكنيها في كافة مدن وبلدات وقرى قطاع غزة تطبيقاً لسياسات التطهير العرقي، وعلى ضوء ما كشف النقاب عنه من مخططات تهجير لأهلنا في غزة، وفي ضوء تصاعد حملات الاجتياح والقتل والتدمير والتهجير في مخيمات شمال الضفة الغربية، يمكننا أن نوثق في الجوهر وفي الصميم أن هذه الحرب الاقتلاعية-الترحيلية لأهلنا في غزة وامتداداً إلى الضفة الغربية إنما هي محطة أخرى في السياق الإرهابي الصهيوني، وأننا أمام أكثر من ثمانية وسبعين عاماً من سياسات التطهير العرقي وجرائم الحرب الصهيونية المفتوحة في فلسطين، ولم يحرك العالم ساكناً، و«لم يظهر العين الحمرا كما يظهرها في أماكن أخرى، «ولم تتحرك الجنائية الدولية أبداً..؟!

نستحضر ذلك ونتساءل على خلفية ما جرى ويجري في غزة وفي جنين ونابلس وطولكرم-نور شمس ومخيم عقبة جبر وغيرها من اجتياحات عسكرية دموية وتدميرية، فمنذ أن بدأت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على سبيل المثال، لم نرَ دماراً شاملاً أو قتلاً جماعياً أو إبادة جماعية للأطفال والنساء والشيوخ، ولم نر حرقاً لعائلات كاملة بنسائها وأطفالها كما نشاهد في فلسطين منذ بدايات النكبة والكيان، ولم نرَ تهديماً كاملاً للمدن والبلدات والقرى والأحياء كما لم نرَ محواً كاملاً لحضارة شعب كما يجري في فلسطين وفي غزة على نحو خاص، وكل هذه الجرائم اقترفت وما تزال في فلسطين وتبث بالبث الحي والمباشر على مرأى العالم كله، ولم يحرك هذا العالم ساكناً ولم ترف له عين....!

«إسرائيل» وكلّ هذا الهدم..!..

وفي ضوء الكم الهائل من معطيات سياسة الهدم الإسرائيلية للبنى التحتية الفلسطينية نوثق أولاً: أن سياسة هدم البيوت الفلسطينيّة «تشكل أداة من أدوات الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ؛ لخدمة مشروعه القائم على فكرة الدولة اليهوديّة العنصريّة؛ ففي حين يشكّل النتاج البنائيّ؛ الشعبيّ والتاريخيّ والتراثيّ، بطابعه المعماريّ الفلسطينيّ، أداة مقاومة فاعلة تُرسّخ ذاكرة المكان وهويّة الجماعة، يوظّف الاستعمار سياسة الهدم لعبرنة الفضاء الفلسطينيّ، وتهويد الأرض، وطمس الهويّة الفلسطينيّة للمشهد العمرانيّ، إضافة إلى كونه إجراء أمنيًّا وعقابيًّا لردع أنماط المقاومة المختلفة- من دراسة لإيمان بديوي نشرت على موقع متراس12-/2023/09». فمنذ مطلع القرن الماضي، تعدّدت أساليب وممارسات الاستعمار الصهيونيّ لتحقيق الهيمنة المكانيّة على الجغرافيا المستعمَرة؛ في محاولة لنفي كلّ مقوّمات السيادة الفلسطينيّة على الأرض؛ فشكّلت «كلٌّ من التقنيّات والممارسات المرتبطة بالحيّز المكانيّ منظومة من السيطرة الكولونياليّة وأداة للفصل- نقلاً عن إيمان بديوي عن- إيال وايزمان، أرض جوفاء: الهندسة المعماريّة للاحتلال الإسرائيليّ، ترجمة: باسل وطفة (بيروت: الشبكة العربيّة

للأبحاث والنشر ومدارات للأبحاث والنشر، 2017)، بدءًا من النكبة وما رافقها من تهجير للفلسطينيّين، مرورًا بأحداث اجتياح القرى ومحوها، وحرق الممتلكات وسرقتها، وادّعاء يهوديّة بعض النماذج العمرانيّة، وتحويلها إلى مؤسّسات وبيوت إسرائيليّة، وإعادة تسمية بعض الأماكن والمباني الأثريّة بأسماء توراتيّة، كما «ظهرت أنظمة جديدة للترسيم والتمثيل البصريّ، ولعلّ تشويه الأسماء العربيّة للمناطق المحتلّة يُعَدّ أساسًا لخطاب احتلاليّ يبتغي إعادة إنتاج المكان إدراكيًّا بطمس مفاهيم ونحت أخرى»[عبدالله البياري، «معمار الاحتلال وإعادة اختراع المكان»، العربيّ الجديد، 2015/3/29، شوهد في: 2023/9/3، في : https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D8%A7%%85%D8%B9%D9%»، أضف إلى ذلك، جدار الفصل واستراتيجيّات بناء المستعمرات الهادفة إلى تفكيك الروابط بين الأراضي الفلسطينيّة الواحدة بعزلها عن بعضها، وما يرافق ذلك من بناء لحواجز عسكريّة ونقاط تفتيش وأنظمة مراقبة، وصولاً إلى سياسة هدم البيوت الفلسطينيّة، الممارَسة منذ النكبة، والّتي تصاعدت في الانتفاضات، وما زالت السلطات الإسرائيليّة تشرّعها حتّى اليوم، وبدأت تتكاثف مؤخّرًا.

ويلاحظ أن سياسة الهدم الإداريّ هو الّذي يسعى الاستعمار من خلاله إلى تقييد حركة البناء الفلسطينيّ وتوسيع الاستيطان؛ لتهويد فضاءَي القدس والضفّة الغربيّة... وتتجلّى سياسة الانتقام والسلطة على العمارة الفلسطينيّة في الصور الّتي يهدّم فيها الاستعمار العمران البنائيّ في كلٍّ من القدس والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وأراضي 48، وتتمثّل في:

-1 الهدم العسكريّ- الأمنيّ، وهو ما نشاهده من صور قصف المباني والمنشآت باستهدافها جوًّا، في كلّ عدوان إسرائيليّ على غزّة؛ لإضعاف القوى الفلسطينيّة وإنهاكها بتصعيد حجم الخسائر.

-2 الهدم الإداريّ أو الجنائيّ (مخالفات البناء)، وهو الّذي يسعى الاستعمار من خلاله إلى تقييد حركة البناء الفلسطينيّ وتوسيع الاستيطان؛ لتهويد الفضاء الفلسطينيّ، وذلك من خلال رفض مَنْح الفلسطينيّين تصاريح بناء على أراضيهم وفي تجمّعاتهم السكنيّة، في مقابل صلاحيّات مفتوحة لليهود في بناء التجمّعات السكّانيّة؛ وهو ما ترتّب عليه هدم الاستعمار لبيوت الفلسطينيّين بحجّة أنّها غير مرخّصة. وفي هذه الحالة، يُجْبَر الفلسطينيّ على هدم بيته بيديه، وإن لم يفعل ذلك تهدم السلطات الإسرائيليّة البيت، وتُلزم أهله بدفع تكلفة ذلك باهظًا.

-3 الهدم العقابيّ، وهو استهداف لمنازل الأفراد المتّهمين بتنفيذ عمليّات ضدّ جنود الاستعمار والمستوطنين، ويمثّل أحد أشكال العقوبات الجماعيّة؛ فهو انتهاك مباشر لعائلة المنفّذ الّذي لا يشهد عمليّة الهدم أصلًا؛ فهو إمّا شهيد وإمّا مطارَد وإمّا أسير في سجونهم، وتمارَس عليه كلّ آليّات العقاب. وفضلًا على أنّها سياسة قمع ممنهجة؛ تتّخذ من الهدم وسيلة لردع الفلسطينيّين من تكرار العمليّات الفرديّة، وللسيطرة على حالة التوتّر والتخوّف، الّتي تثيرها العمليّات بين المستوطنين. – إيمان بديوي- المصدر السابق نفسه-.

ويشكل هدم مئات البيوت الفلسطينية كل سنة إحدى أقدم السياسات التي تنتهجها إسرائيل منذ نشأتها، ولا يمكن للفلسطينيين أن يضمنوا في ظل هذه الظروف حقهم في السكن، إذ يبقى البيت بالنسبة لهم، منذ النكبة، رمز السلب المتجدد الذي يتعرضون إليه... في فلسطين، يستخدم الاحتلال الإسرائيلي البيوت كعقاب لأصحابها ويقوم بهدمها من أجل ترحيلهم، أو يقوم بترحيلهم ثم هدمها، أو يهدمها ليعاقبهم على فعل مقاوم، أو يهدمها في حملات تهدف إلى التصفية الجماعية مثل الحروب على غزة، أو ضمن سياسات تهويد واسعة للمكان كما يحدث في القدس والأغوار شرقي الضفة الغربية، أو كوسيلة لتهديد الأسرى في السجون الإسرائيلية أثناء التحقيق: "إما هدم المنزل وتشريد العائلة أو تقديم اعتراف"... وقد دمر الاحتلال الإسرائيلي منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية. وقدر عدد المنازل التي هدمها الكيان منذ ذلك الحين بنحو 170 ألف مسكن فلسطيني. وفي النكبة نفسها هُجر نحو مليون فلسطيني من المناطق التي احتلت في العام 1948، والذين أصبحوا الآن حول سبعة ملايين في أنحاء العالم- تقرير خاص – (أوريان 21) 2021/10/26».

وفي هذا السياق المتعلق باستراتيجيات الهدم والتهديم والتدمير الشامل الصهيونية نتابع بعضاً من الوثائق والشهادات الأخرى المتعلقة بالتدمير المنهجي للمجتمع الفلسطيني والتي كنا أشرنا إليها مراراً في دراسات سابقة ونستحضرها هنا ثانية للتذكير دائماً..!

***استراتيجية نتنياهو: تدمير المجتمع الفلسطيني...**

وفي التوثيق فقد دفعت عملية السابع من أكتوبر/2023 نتنياهو إلى «اتخاذ القرار الأهم في حياته السياسية: تدمير المجتمع الفلسطيني في غزة وتهجيره، عقاباً له على ما حصل في مستوطنات الغلاف، مثلما تُروى النكبة الأولى في السردية الإسرائيلية على أنها عقوبة للفلسطينيين لرفضهم خطة التقسيم وهجومهم على المجتمع اليهودي. التنفيذ متذبذب والتصريحات مربكة، لكن الأفعال واضحة: «الحكومة تندفع نحو محو غزة»، حسبما قال وزير التراث عميحاي إلياهو. هذا هو «النصر الكامل» الذي وعد به نتنياهو- ألوف بن- هآرتس31--7--2025».

الأهداف الحقيقية الكبيرة غير المعلنة لجيش الاحتلال في غزة....!.

مرة أخرى نعود لنذكر من أجل تصويب البوصلة: ما أعلنه نتنياهو وأعضاء المجلس الحربي الصهيوني على مدار الساعة عن أهداف الحرب لديهم وهي: القضاء على قدرات حماس العسكرية وتحرير الرهائن- الأسرى- ما هي إلا أهداف كاذبة واستهلاكية للرأي العام، فالأهداف الحقيقية غير معلنة لديهم هي الإبادة الجماعية للفلسطينيين وخاصة للنساء والأطفال والتدمير الشامل للبنى التحتية بمعنى تسوية كل ما هو فوق الأرض بالأرض، والتهجير الجماعي للفلسطينيين، كي يتحول قطاع غزة بكامله إلى مكان غير صالح للسكن والحياة، وفي ذلك كشف ضابط إسرائيلي خدم في قطاع غزة الجمعة، أن المهام التي ينفذها الجيش هناك تقتصر بشكل شبه كامل على تأمين عمليات هدم واسعة، في إقرار صريح بأن التدمير الشامل للبنية التحتية والمنازل هو أحد الأهداف الرئيسية للحرب، ونقلت صحيفة "هآرتس 18-7-2025"، عن الضابط الذي أشير إليه بالحرف الأول من اسمه "أ"، قوله: "على أهالي الجنود أن يفهموا ما يجري هناك. المهمة الأساسية، والوحيدة تقريبًا، للقوات هي تأمين أعمال هدم الجرافات والتدريبات». وأوضح أن



العمليات تنفذ تحت تسمية عسكرية تُعرف بـ "السقف على الأرض"، لكنها "ليست مهمة عسكرية بطبيعتها"، وإنما تهدف إلى تدمير الأحياء والمنشآت بشكل ممنهج. وبحسب شهادة الضابط، فإن عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة تقوم على "هدم هائل للمنازل"، دون امتلاك أي معلومات استخبارية دقيقة عن أهداف محددة. وقال إن "ما يحدث ببساطة هو تدمير واسع النطاق، يُنفّذ وفق خطة ومؤشرات عملياتية مسبقة".

فيما أكد رونين برغمان معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرنوت» في وقت سابق، أن «الضغط العسكري لا يؤدي إلى إطلاق سراح المختطفين في غزة والقيادة الإسرائيلية تعلم ذلك جيدًا، ولكنها تستخدمه كمبرر لاستمرار الحرب البرية- الإبادية والتدميرية-». بينما نشرت مجلة «ذي نيشين» مقالاً لـ «جوشوا فرانك» قال فيه «إن الوحشية بالنسبة لإسرائيل هي الهدف من حملتها ضد غزة». وأكد في مقاله «أن هدف إسرائيل من قصفها للقطاع هو جعله مكاناً غير صالح للعيش بنهاية حملتها العسكرية التي لا ترحم- واشنطن- وكالات- الثلاثاء: 16--1 2024».

وحتى لا يبقى الكثيرون تائهين او متسائلين عن الأهداف الصهيونية الحقيقية وراء هذه الحرب الإبادية على شعبنا في غزة، وكي نتابع الأحداث في ظل قراءة استراتيجية لتطورات الميدان والأجندات السياسية الراهنة والمحتملة، نستحضر أيضاً ما كان الكاتب الإسرائيلي يوفال أبراهام قد وثقه حول الأهداف المرسومة في المخطط الحربي الإسرائيلي فأوضح: «وفقاً للمصادر التي تحدثت إلى فريق البحث المشترك، يمكن تقسيم الأهداف في غزة التي قصفتها الطائرات الإسرائيلية إلى أربع فئات تقريباً:

تتضمن الفئة الأولى ما يعرف بـ "الأهداف التكتيكية"، وتشمل أهدافاً عسكرية معيارية مثل الخلايا العسكرية المسلحة، ومستودعات الأسلحة، وقاذفات الصواريخ الأرضية والصواريخ المضادة للدبابات، وحفر الإطلاق، وقذائف الهاون، والمقرات العسكرية، ومراكز المراقبة، وما إلى ذلك.

وتشير الفئة الثانية إلى "الأهداف تحت الأرض"؛ وبشكل أساسي الأنفاق التي حفرتها حماس تحت أحياء غزة، بما فيها الأنفاق تحت منازل المدنيين، ويمكن أن تؤدي الغارات الجوية على هذه الأهداف إلى انهيار المنازل فوق الأنفاق أو بالقرب منها.

اما الفئة الثالثة من الأهداف- وهي الأهم والأخطر- هي "أهداف القوة"، وتشمل المباني الشاهقة والأبراج السكنية في قلب المدن، والمباني العامة مثل الجامعات والبنوك والمكاتب الحكومية، والغاية أو الفكرة وراء القصف والتدمير المتعمد لمثل هذه الأهداف هي دفع المجتمع الفلسطيني إلى الهجرة.

أما الفئة الأخيرة فتتألف من "منازل العائلات" والغرض المعلن من هذه الهجمات هو تدمير المساكن الخاصة من أجل اغتيال أحد السكان المشتبه في أنه ناشط في حماس أو الجهاد الإسلامي. إلا أن الإفادات الفلسطينية في الحرب الحالية تؤكد أن العائلات التي قتلت لم يكن من بينها أي ناشطين من هذه التنظيمات.

ويلاحظ أن الجيش الإسرائيلي يولى- كما يبرهن على مدار الساعة في غزة ولبنان- اهتماماً خاصاً ورئيسياً بالفئتين الثالثة والرابعة من «أهدافه التكتيكية» كما يزعم مع أنها هي الأهداف الاستراتيجية الكبيرة الحقيقية التي تعني عملياً الإبادة الشاملة لكل شيء فلسطيني فوق أرض قطاع غزة....!

إسرائيليون كلنا مجرمون ومن عائلة الإبادة الجماعية

وتحول المجتمع الصهيوني في أعقاب نتنياهو إلى مجتمع مجرم بالكامل، وفي ذلك أكد المحلل الإسرائيلي ميخائيل سفارد منهجية التدمير الشامل قائلاً: «إسرائيل تدمر غزة الآن. سموا هذا تطهيراً عرقياً، سموه محواً، ويمكنكم تسميته إبادة جماعية، سموه ما شئتم. لا شك لدي بأن من وضع مفهوم إبادة جماعية، رجل القانون اليهودي البولندي رفائيل ليمكن، كان سيكتب بدموع الخجل أن دولة اليهود ترتكب إبادة جماعية في غزة. هي تدمر المكان وتصفي المجموعة الإنسانية التي تعيش فيه. إن التدمير المادي لفضاء غزة هو تدمير ممنهج، بيت وراء بيت، مبنى عام وراء مبنى عام، بنية تحتية وراء أخرى.. مكان كان بيتاً لأكثر من مليون شخص، أصبح تحت الصفر. مؤسسات تعليمية، عيادات، حوانيت، بنى تحتية للمياه والكهرباء والمجاري، شوارع وأرصفة، كل ذلك أصبح رماداً. بيانات تم حسابها استناداً إلى صور جوية، فإن 70 في المئة من مباني القطاع تم تدميرها بالكامل أو تضررت بشكل لا يسمح باستخدامها، هذا قبل عملية "عربات جدعون 2" وتنفيذ وعد وزير الدفاع لحاخامات "الصهيونية الدينية" بأن "غزة ستكون مثل بيت حانون- ميخائيل سفارد -هآرتس 2025/8/29».

أين اختفت المدن والقرى الفلسطينية....؟!

وفي سياق نهج التدمير الشامل لفلسطين منذ النكبة كان الدكتور وليد مصطفى وهو باحث متابع متخصص، قد أكد من جهته في دراسته التي نشرت بعنوان «التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية»: «أن 62.6% من مجموع القرى الفلسطينية التي كانت موجودة في فلسطين قد هدمت على أيدي السلطات الصهيونية، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن بعض أقضية فلسطين لم تقع بأكملها تحت سيطرة العدو عام 1948، نجد أن الـ 468 قرية التي هدمت قبل 1967، قد شكلت 78.4% من مجموع القرى الفلسطينية الـ 598 التي خضعت للسيطرة الصهيونية في ذلك العام»، وجاء في جداول الدراسة الموثقة «أن عدد المواقع الفلسطينية التي كانت قائمة في فلسطين حسب التقسيم الإداري لعام 1931، بلغ 755 موقعاً، هدم منها خلال عام 48 (472) موقعاً، وقد بلغ عدد بيوتها آنذاك 52812 بيتاً، وبلغ عدد سكانها حسب إحصاء 338428.1945 نسمة».

وجاء في تقرير للكاتب الإسرائيلي «تسفرير رينات» نشر في هآرتس بعنوان: «أين اختفت القرى العربية»:

«إن المؤرخين الناقدين للحركة الصهيونية بصورة خاصة، مثل الدكتور ايلان بابيه، يقولون إن اختفاء القرى الفلسطينية من مواقعها هو جزء من سياسة منهجية مبرمجة لطمس وجودها من أجل بلورة تاريخ جديد يتلاءم مع الرواية الصهيونية التي تدعي أن البلاد كانت فارغة وأنها تحولت إلى أرض خضراء مزدهرة بسبب نشاطات الكيرن كييمت وأمثالها»، ويقول الدكتور ايلان في البحث: إن تاريخ فلسطين يُنقل إلى عهد التلمود القديم».

وجاء في دراسة أخرى أجرتها في السنوات الأخيرة ناغا كيدمون (في إطار دراسات السلام والتطوير بتكليف من جامعة غوتبرغ في السويد وبتوجيه البروفيسور أورن يفتحال من جامعة بن غوريون) وجدت «أن أحراش الكيرن كييمت التي تشمل (86) قرية فلسطينية، وتطلق عليها بأنها «مغربية»، وفي أغلبية المواقع توجد لافتات إرشادية، إلا أن 15 في المئة فقط تتطرق إلى القرية العربية في الموقع، وأغلبية النصوص في الكراسات والصحف والإعلانات لا تتطرق لاسم القرى الفلسطينية إطلاقاً، ولا تتطرق إلى كونها عربية».

تدمير لحضارة كاملة...!

وفي هذا السياق على نحو حصري كشفت صحيفة «هآرتس العبرية النقاب عن «حملة مبيتة لتفجير المساجد»، حيث أشار مراسل الصحيفة وهو ميرون رفافورت إلى «أن إسرائيل هدمت ما لا يقل عن 120 مسجداً في القرى الفلسطينية التي احتلتها العام 1948، إضافة إلى بعض الكنائس المسيحية، بل إنها هدمت خلال الحملة عدة كنس (أماكن العبادة اليهودية)»، ويوضح «بأن هذا الهدم الذي تم في كثير من الأحيان بعمليات تفجير بالديناميت كان غرضه القضاء على أي أثر عربي في البلاد والعمل بأكبر قدر ممكن للحفاظ فقط على ما تبقى من آثار يهودية فيها ومحو أي أثر عربي فيها، وكأن الإسرائيليون يريدون أن يقولوا إن هذه البلاد لليهود فقط، ولم يكن فيها أي أثر عربي».

ويضيف رفافورت في تقريره الموسع المقتبس من كتاب صدر مؤخراً في لندن لباحث إسرائيلي في علم الآثار يدعى راز كلتر، قوله إنه «لم يفاجأ بما فعله الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في ذلك الوقت من ترحيل وتدمير، لأنه «لو كان العرب هم الذين انتصروا، لما فعلوا غير ذلك».

ويقتبس رفافورت من كتاب كلتر: «إن ما حدث تدمير جذري لمدن وقرى، وتدمير لحضارة كاملة، بحاضرها وبماضيها، ومن معالم للحياة خلال 3000 سنة، وحتى الكنس الباقية في الأحياء العربية التي هدمت، فسيفساء وقلاعاً، ولولا بعض الناس المجانين في هذا الموضوع أمثال ييفين وغيره لكانوا مسحوا كل شيء على وجه الأرض»، ويؤكد «بأن الهدم كان يهدف إلى القضاء على بقايا الوجود العربي الذي أزعج القادة الإسرائيليين».

دور الجيش في إزالة آثار المدن والقرى..!.

وهكذا إذن: تظهر الوثائق المفرج عنها من أرشيف الجيش الإسرائيلي: «أن الجيش الإسرائيلي عمل منذ قيام الدولة العبرية في العام 1948 على إزالة آثار قرى وبلدات عربية تم تهجير سكانها ومحوها من الوجود وتنفيذ حملات غايتها تفجير مساجد وأضرحة أولياء بأوامر صادرة عن قائد الجبهة الجنوبية في حينه موشيه ديّان، الذي حول حسب المؤرخ الإسرائيلي: فلسطين إلى صحراء مدمرة لطمس الحضارة العربية التي كانت قائمة وإقامة إسرائيل عليها».

وإذا ما أضفنا إلى ذلك جملة لا حصر لها من الوثائق الإسرائيلية والفلسطينية والبريطانية، فإنه يمكن التأكيد أن سياسة التهديم الشامل للمدن والقرى الفلسطينية، وسياسة الترحيل الشامل للشعب الفلسطيني اعتبرت ركيزة أساسية من ركائز الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

كما اعتبرت هذه السياسة من أشد الأسرار صوناً في الحياة الإسرائيلية كما يؤكد البروفسور الإسرائيلي «إسرائيل شاحاك» قائلاً: «قبل العام 1948وضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل، تعد المسألة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية، فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو مواقعها، وهذا أمر مقصود، وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة عن بلاد فارغة، قابلة للتعميم في المدارس الإسرائيلية، ولروايتها للزوار والسياح».

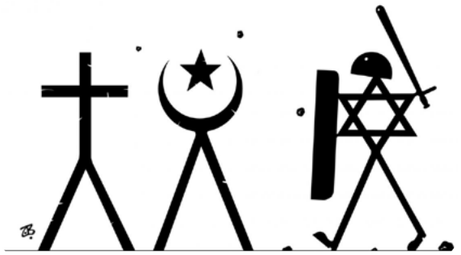
ولذلك نقول ربما تكون الوثائق والشهادات العبرية/الصهيونية المتعلقة بالنكبة ومشهد التطهير العرقي والتدمير الشامل لفلسطين على أيدي التنظيمات والدولة الصهيونية، التي يكشف عنها تباعاً على مراحل زمنية متباعدة، من أهم الوثائق التي من شأنها إدانة جنرالات تلك التنظيمات والدولة الصهيونية باقتراف جرائم حرب مع سبق التبييت والتخطيط، بل وتجلبهم إلى الجنايات الدولية لو جد جد العالم، ولعل معطيات المشهد الفلسطيني الراهن حيث تقترف دولة الاحتلال المحرقة الشاملة ضد اهلنا في غزة تشكل لائحة اتهام صارخة ضد الجرائم الصهيونية تستدعي تقديم ساسات وجنرالات الاحتلال إلى الجنايات الدولية بلا أي تردد لو جد جد العالم....؟!



العلمانيّة الغربيّة

«امتحان المفهوم بالممارسة العمليّة»

سامي الشّيخ محمّد ـ باحث أكاديمي سوري



ظروف النّشأة:

ثمّة عوامل وأسباب ذاتيّة وموضوعيّة تقف وراء نشأة العلمانيّةLaicism الغربيّة وظهورها كمفهومٍ سياسيٍّ وحقوقيٍّ وفلسفيٍّ للدّولة الغربيّة الحديثة، يجدرُ التوقّف عنده في مسعىً معرفيٍّ للإحاطة به ومعرفة الدّلالات السيّاسيّة والفلسفيّة الّتي ينطوي عليها.

من المعلوم أنَّ المجتمعات الأوروبيّة عاشت قروناً طويلةً تحت حكم المؤسّسة الدّينيّة الكنسيّة، كان الحكم يخضع فيها خضوعاً مباشراً لطبقة رجال الدّين المعروفة بـ (الأكليروس) المتحالفة مع النّبلاء في كافّة مجالات الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والرّوحيّة، تلك المرحلةُ من الحكم عُرفَت بالمرحلة الكهنوتيّة الإقطاعيّة الّتي كان التّشريع الكنسيّ لرجال الدّين يعُدُّ المصدر الرّئيس في سنِّ القوانين والنّظم والتّشريعات المختلفة فيها، وهنا ينبغي الإشارة لنقطةٍ على غاية من الأهميّة هي أنَّ معظم تلك التّشريعات تفتقر للمشروعيّة الدّينيّة الإنجيليّة والتّاريخيّة، على اعتبار أنَّ رسالة الإنجيل المسيحيّة تتمحور حول إصلاح أخلاق الإنسان، وسلوكه الشّخصيّ والاجتماعيّ، وتأمين سُبلِ النّجاة والخلاص له بواسطة تحريره من الخطيئة والآثار النّاجمة عنها، وإعادة صورته الأخلاقيّة والإنسانيّة لنقائها الأوّل (قبل الوقوع في الخطيئة والسّقوط)، بمعنى أنَّ الهدف الرّئيس لرسالة الإنجيل هدفٌ إيمانيٌّ أخلاقيٌّ إنسانيّ، تجاوزت التّعاليم الواردة فيها المنطق الحقوقيّ الماديّ، لمصلحة المنطق الأخلاقيّ الإنساني المثاليّ، ودعت إلى الفصل بين القيصر بوصفه رمزاً للحكم السّياسيّ المدنيّ الدّنيويّ المؤقّت والمحدود، والله بوصفه رمزاً للسيّطرة الأبديّة الخالدة في الحياة الآخرة، «أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله» فإعداد النّفس للخلاص من الخطيئة، والإيمان بالله يُشكّلان الرّسالة السّامية للعقيدة الإنجيليّة المسيحيّة، وعليه تنحصر تلك الرّسالة في الانتقال بالإنسان من منفاه الدّنيويّ إلى موطنه الأصليّ في مملكة الله الأبديّة، لذا لم تولِ الحياة الدّنيويّة للإنسان جُلَّ عنايتها كهدفٍ نهائيٍّ وغائيٍّ لها. من هنا اتّسمت بالمثاليّة الأخلاقيّة في تعاطيها مع الإنسان الخاطئ والبار سواء بسواء، وتركت شؤون السّياسة والحكم المدنيّ للبشر على أساس الحضِّ على تطبيق القيم الأخلاقيّة الدّينيّة السّامية لما فيه خير الإنسان في عالمه الّذي يعيش فيه. فكانت رمزاً لقيم العدل والصّفح والتّسامح والأخوّة واللّين والدّماثة واللّطف والمحبّة. وهو ما لم يلتزم به رجال الدّين في سنِّهم القوانين والتّشريعات الكنسيّة المختلفة باسم الدّين المسيحيّ، فالعقوبات الكنسية على مختلف أنواعها بدءاً من الحرمان الكنسيّ إلى السّجن والنّفي والتّعذيب الجسديّ والحرق والإعدام، لا سند لها في رسالة الإنجيل، باعتبار أنَّ المتصّرف الوحيد بحياة البشر هو الله ذاته وليس الإنسان، فلا سلطان لأحدٍ من النّاس على أرواح البشر سوى الله. وعليه افتقدت معظم التّشريعات الكنسيّة مشروعيّتها الدّينيّة من ناحية، والتّاريخيّة من ناحية أخرى. الدّينيّة لعلّة تعارضها مع التّعاليم الإنجيليّة، والتّاريخيّة على اعتبار أنّها شكّلت انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وكرامته المدنيّة والإنسانيّة من النّاحية العمليّة التنفيذيّة. ناهيك عن القول بأنَّ من أعطوا الحقَّ لأنفسهم في إصدار التّشريعات الكنسيّة لحكم مجتمعاتهم باسم فرضيّة الحقّ الإلهي المقدّس هم بشرٌ في نهاية المطاف، لا سند لهم فيما يفعلونه سواءٌ من الإنجيل أو من المجتمع الّذي يُخضِعونه لسلطتهم .

من ناحية أخرى ينبغي عدم إغفال حقيقةِ أنَّ الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسّياسيّ والفكري أدى إلى بروز طبقاتٍ جديدة في المجتمع تمثّلت في تفسّخ العلاقات الإقطاعيّة والأبويّة وتشكّل علاقاتٍ رأسماليّة عمادها الصّناعة والتّجارة وظهورٍ للأفكار التّنويريّة الجديدة على أيدي مجموعة من المنوّرين وعلماء الاجتماع الأوروبيّين أبرزهم فولتير (-1694 1778 م) ، مونتسكيو (1689-1755م)، روسّو (1712-1778م) و داروين (1809-1882م)، سبنسر (-1820 1903م)، أوغست كونت (-1798 1857)، ودوركهايم (-1858 1917م)، هؤلاء المنورون وغيرهم من المفكّرين والفلاسفة والعلماء أرسوا الأسس السّياسيّة والفلسفيّة والقانونيّة للدّولة العلمانيّة الحديثة الّتي مهّد ضعف التحالف التّقليدي بين طبقتي رجال الدّين والنّبلاء، وانحسار دور الكنيسة في العديد من مجالات الحياة، واحتدام الصّراع بينها وبين رجال الحكم المدني المنحدرين من أوساط الطّبقة الرّأسماليّة الوليدة حول الانفراد في تسيير شؤون الدّولة والمجتمع، وإزهاق أرواح الكثير من البشر المتديّنين وغير المتدّينين وصولاً إلى كفِّ يد الأكليروس عن التّدخّل في الشّؤون العامّة للبلاد، وحصر ذلك بالدّولة المدنيّة الحديثة بوصفها ثمرةً طبيعيّة للتّعاقد الحرِّ بين إرادات أفراد المجتمع كافّة السّبيل لقيام الدّولة العلمانيّة، فأصبحت الدّيمقراطيّة والحريّة والعقلانيّة من أبرز سمات هذه الدّولة، حيثُ أصبح العقل والمجتمع المصدر الرّئيس للتّشريع السّياسيّ والدّستوريّ والقانونيّ فيها، وأصبح العالمُ المجالَ الحيويَّ الوحيدَ الّذي تُعنى الدّولةُ العلمانيّةُ به في تشريعاتها السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة وممارساتها العمليّة المختلفة، فلا مجال للتّدخّل في شؤون الحياة العامّة للمجتمع وعلى رأسها السّياسة، من جانب رجال الدّين والأفكار الّتي يحملونها- (أي الأفكار الدّينيّة)-. فالدّولةُ ملكيّة عامّةٌ لجميع أفراد الشّعب على مختلف انتماءاتهم العرقيّة والمذهبيّة والسّياسيّة، والمواطنة حقٌّ طبيعيٌّ مضمون لجميع المواطنين، والدّستور وسيادة القانون ينظّمان العلاقة بين المواطنين والدّولة الّتي تُعَبِّرُ عن المصالح الفرديّة والمجتمعيّة بصورةٍ متكافئة وعادلة. وبالفعل أثبتت النّظم السّياسيّة العلمانيّة الدّيمقراطيّة في البلدان متعدّدة الدّيانات والأعراق والثّقافات بشكلٍ عمليٍّ وملموس بأنّها أنسب النّظم السّياسيّة للحكم على الإطلاق، كونها تتّسم بشموليّة التّعبير

عن مصالح مواطنيها دون تمييزٍ بسببٍ من الدّينِ أو العرقِ أو الجنس أو اللّونِ أو الثّقافة ،إذ توفّرُ قدراً من العدالة والمساواة لجميع المواطنين على حدٍّ سواء، فلا تنحاز لطائفةٍ أو دينٍ أو ثقافةٍ أو جماعةٍ عرقيّة بعينها في مقابل أخرى، كما أنّها لا تنتهك أيّاً من حقوق الأفراد أو الجماعات أو الثّقافات في إطار خصوصيّاتها المختلفة. وهي بذلك تُشَكّل أنموذجاً سياسيّاً وحضاريّاً كليّاً تتعايش فيه ومن خلاله جميع البنى الاجتماعيّة والثّقافيّة المختلفة.

لكنَّ واقع الحال للعديد من النّظم العلمانيّة الغربيّة قد تبدّلَ نحو الأسوأ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وشروعها بالانخراط فيما يُسمّى بالحملة الدّوليّة لمكافحة الإرهاب بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والنّظر إلى الإسلام على أنّه الخطر الرّئيس الّذي يهدّد العالم المتمدّن، ومعقل الإرهاب الّذي ينبغي مواجهته والحدّ من فاعليّته وانتشاره. فاتّخِذَت الكثيرُ من الإجراءات العمليّة بحقّ العديد من المؤسّسات الإسلاميّة والمسلمين في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقارّة الأوروبيّة وأرجاء واسعة من العالم. والضّغط على الدّول العربيّة والإسلاميّة من أجل إعادة النّظر في ثقافاتها المستمدّة من التّعاليم الإسلاميّة بما في ذلك المناهج المدرسيّة لمواد التّربية الدّينيّة، وآخرها قرار حظر ارتداء الرّموز الدّينيّة بما فيها الحجاب للنّساء المسلمات في المدارس الفرنسيّة. والسّؤال: ما الأسبابُ الحقيقيّةُ وراءَ اتّخاذ الحكومةِ الفرنسيّةِ قرارَ حظر ارتداءِ الحجابِ في المدارسِ والدّوائرِ الحكوميّةِ الرّسميّة؟ هل لأنَّ ارتداءه يشكّلُ خطراً على الهويّة العلمانيّة للدّولة الفرنسيّة؟ وهل للعلمانيّة مفهومٌ آخر غير مفهوم فصل الدّين عن الدّولة؟ وهل يعني مفهومُ فصل الدّين عن الدّولة أنَّ العلاقةَ بينهما علاقة تضادٍ وتنافرٍ وعداء؟ أم أنَّها علاقة تفاعلٍ وتآخٍ وتسامحٍ وبناءٍ وتجاوز طالما أنَّ الدّولةَ مستقلّةٌ في عملها عن تدخّل رجال الدّين؟ وفي هذا السّياق ثمّةَ دّولةٌ سبقت فرنسا في حظر ارتداء الحجاب في المدارس الحكوميّة والبرلمان لديها .إلاّ أنّ ممّا لا شكَّ فيه بأنَّ طبيعةَ ومجال عمل الدّولة العلمانيّة يختلف عن طبيعةِ ومجال عمل المؤسّسة الدّينيّة، إذ يتحدّدُ عمل الدّولة العلمانيّة في تسيير شؤون المواطنين الدّنيويّة، وتنظيم علاقتهم ببعضهم البعض وبالدّولة على أساس قانونيّ دون تمييزٍ عرقيٍّ أو ديني أو مذهبيّ أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافيٍّ، بمعنى أنَّ الدّولةَ العلمانيّةَ كيانٌ سياسيٌّ حقوقيٌّ مدنيٌّ لجميع مواطنيها، وهذا في حدّ ذاته إقرارٌ بشرعيّةِ وجودِ البنى الاجتماعيّةِ والثّقافيّةِ والسّياسيّةِ المختلفة في مجتمعِ الدّولةِ الواحدة، وعدم تجاهل أيٍّ منها للآخر، وبهذا المعنى تتمتّعُ الدّولةُ بقدرةٍ أكبرَ ومساحةٍ أوسعَ في التّعبير عن مصالحِ مواطنيها من النّاحية الموضوعيّة من أيّ مؤسّسةٍ دينيّةٍ أو جماعةٍ عرقيّةٍ في ظلّ التّنوّع العرقي والثّقافي والمذهبيّ لديها، وهو ما يضفي على الدّولةِ طابعاً أخلاقيّاً إنسانيّاً بوصفها كليّةً سّياسيّةً حقوقيّةً تتجاوز عمليّاً أيّاً من الكيانات والبنى الاجتماعيّة والثّقافيّة والمذهبيّة في المجتمع، وهذا صحيحٌ بكلّ تأكيد، فليس جميع المواطنين الفرنسيّين مثلاً من أصولٍ عرقيّةٍ وثقافيّةٍ واحدة، كما أنّهم ليسوا أتباعَ دينٍ واحدٍ بعينه، فهنالك الفرنسيّ، والأوروبيّ غير الفرنسيّ، والإفريقيّ غير العربيّ، والعربيّ، والصّينيّ، والإيرانيّ، والهنديّ وغيرهم من المجموعات البشريّة الأخرى، كما أنّ هنالك المسيحيّ، والمسلم، واليهوديّ، والبوذيّ، والكونفوشيّ، وآخرون

بهذا المعنى تتحدّد طبيعة الدّولة العلمانيّة ومهمّتها بالنّظر إليها كقوّةٍ توحيديّةٍ تآلفيّةٍ في التّعاملِ مع البنى الاجتماعيّةِ والثّقافيّةِ المتعدّدةِ والمتنوّعة، فتصبح دولةً لكلّ مواطنيها بثقافاتهم المختلفة. وهذا ما لا تقوى أيُّ مؤسّسةٍ دينيّةٍ على الاضطّلاع به في ظلّ التّعدّديّة آنفة الذّكر، وموقف البنى الاجتماعيّة والثّقافيّة والدّينيّة والسّياسيّة المختلفة المتمثّل برفض قبول انصياعها لسلطةٍ دينيّة بعينها سواءٌ كانت مسيحيّة، أو إسلاميّة، أو يهوديّة، أو غير ذلك .

من هنا فالدّولة العلمانيّة ضرورةٌ موضوعيّةٌ للمجتمع الّذي تنتمي إليه بوصفها صمّام أمانٍ يحولُ دون تفجّرِ الصّراعات العرقيّة والاجتماعيّة والمذهبيّة والثّقافيّة بين الجماعات المختلفة. غير أنَّ سيادة الدّولة العلمانيّة في المجتمع مصدرها الشّعب بكلّ أطيافه الاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة، من هنا فإنَّ أيَّ محاولةٍ للنّيل من ثقافةِ أيّ مجموعةٍ بشريّة من مجموعات الشّعب، يتعارض مع طبيعة الدّولة والمهمّة المنوطةِ بها كقوّةٍ تآلفيّة توحيديّة للمجتمع بكافّة أطيافه. فالحفاظ على النّسيج الاجتماعي والثّقافي المختلف والمتنوّع للمجتمع يعدُّ من بين الرّكائز الضّروريّة والمسوّغات القانونيّة الّتي تقوم الدّولة العلمانيّة على أساسها، وفي هذا الإطار ينبغي تفادي تدخّل الدّولة في الشّؤون الخاصّة لأيّ جماعة بشريّة تعيشُ تحت سيادتها طالما أنّها لا تُشكّلُ خطراً ماديّاً مباشراً أو غير مباشرٍ على أيٍّ مواطنٍ من مواطني الدّولة، فحريّة الأفراد والجماعات في اختيار أطعمتهم وشرابهم وملابسهم وثقافاتهم وديناتهم وتنظيماتهم المدنيّة والسّياسيّة الخاصّة بهم أمرٌ مباحٌ ومشروعٌ في إطار الولاء للدّولة الدّستوريّة العلمانيّة الواحدة، ليس هذا فحسب بل إنَّ من واجبات الدّولة حماية التّنوّع الاجتماعي والثّقافي والسّياسي لمجتمعها وليس في التّدخّل غير المشروع أو الاعتداء على أيٍّ من أطراف ذلك التّنوّع.

فلا ضير في أن يختار المرءُ اختياراً حرّاً واعياً ومسؤولاً ما يريد في مجتمع ديمقراطيٍّ وحرّ، طالما يدخل ذلك في نطاق الحريّة الشّخصيّة له، ولا يعود بالضّرر الماديّ المباشر أو غير المُباشر على الآخرين، خصوصاً في ظلّ تعاقد أفراد المجتمع على احترامِ خصوصيّاتهم المختلفة.

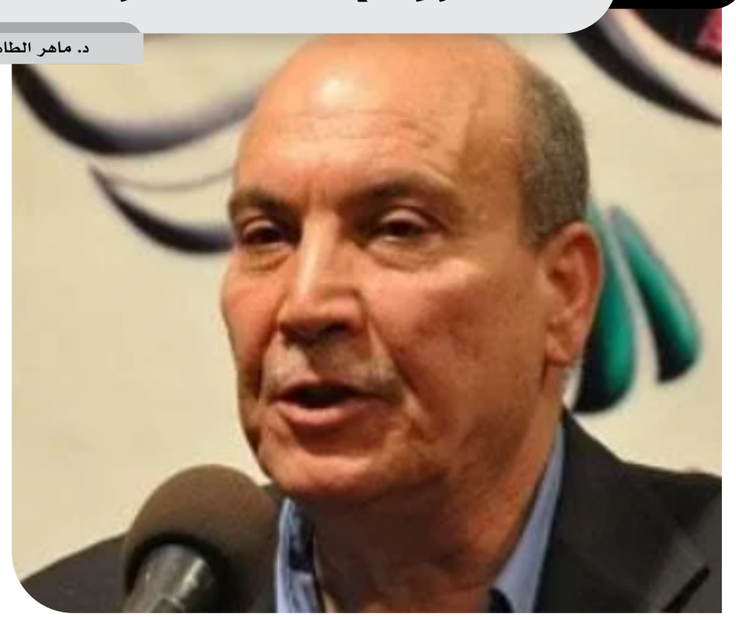
وعليه فإنَّ إقدام الحكومة الفرنسيّة على حظر ارتداء النّساء المسلمات للحجاب في المدارس الفرنسيّة والدّوائر الرّسميّة، قبل عقدين من الزمن يُشكّلُ مساساً بالطّابع العلماني للدّولة، وليس العكس، إذ أنَّ ذلك الإجراء يجعل من الدّولة الفرنسيّة طرفاً ضدّاً في التّعامل مع المسلمين الفرنسيّين، ممّا ينزعُ عنها طابعَ الكليّة الممثّلة لجميع السّكان والثّقافات المختلفة لديها، وينتقل بالدّولة من مستوى العلمانيّة إلى مستوى آخر أبعد ما يكون عن العلمانيّة ذاتها .

هذا الإجراءُ ينظرُ المسلمون إليه على أنّه إجراءٌ عدائيٌّ موجّهٌ ضدّ الإسلام والمسلمين على اعتبار أنَّ ارتداء الحجاب رمزٌ من رموز الثقافة الإسلاميّة .

وما يُعزّزُ هذه النّظرةِ بروز بعض المواقف الغربيّة العدائيّة للإسلام والمسلمين، في إطار ما يُسمّى بالحملة الدّوليّة لمكافحة الإرهاب والّتي يُنظرُ بموجبها للإسلام على أنّه المصدر الرّئيس للإرهاب العالميّ كما بيّنّا ذلك سابقاً. فهل حظر الحكومة الفرنسيّة ارتداء الحجاب في المدارس والدّوائر الحكوميّة والرّسميّة خارج هذا السّياق؟؟؟!!!. وهل المواقف العدائيّة المعلنة على المسلمين والثّقافة الإسلاميّة بصفة عامّة، والمواطنين الأمريكيّين المسلمين بصفةٍ خاصّة، من جانب العديد من رموز الإدارة الأمريكيّة الحاليّة ينسجم مع الأسس والمبادئ العلمانيّة للدّولة الأمريكيّة المعاصرة، أم يُشكّلُ انتهاكاً صارخاً لها؟

الخروج من المأزق الفلسطيني

د. ماهر الطاهر ـ الأمين العام للمؤتمر القومي العربي



أولاً:استحقاقات المرحلة الراهنة

لا شك أن الحركة الوطنية الفلسطينية، والوضع الفلسطيني يعيش أزمة وتحديات خطيرة، بعد حرب الإبادة والتطهير العرقي في قطاع غزة، والممارسات العدوانية التي تستهدف الضفة الفلسطينية تمهيداً لضمها والسيطرة الكاملة عليها. خاصة بعد أن أعلن وزير الحرب الصهيوني كاتس نقل صلاحيات إنفاذ القانون في الضفة من الجيش إلى الشرطة الإسرائيلية. وهذا يعني أن «إسرائيل» تتعامل مع الضفة على أنها جزء من الكيان، وهناك 400 ألف مسلح جندهم بن غفير لمواجهة أهلنا في الضفة بهدف ترحيلهم. ولا يقتصر الأمر على الضفة وغزة والقدس فقط، بل هناك استهداف لأهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، لأن 52% من الإسرائيليين مع ترحيل الفلسطينيين من هذه الأراضي. إذاً، فإن المخطط الصهيوني جوهره وضع الفلسطيني أمام خيار القتل أو التهجير. وما زال هذا المخطط قائماً وخطيراً في عموم أرض فلسطين.

ولذلك، فإن الحلقة المركزية في مواجهة هذا الخطر هي الصمود والثبات وتوفير مقومات هذا الصمود.

ثانياً: الخروج من نفق اتفاق أوسلو

إن اتفاقات أوسلو أدخلت الوضع الفلسطيني في متاهات ونفق مظلم وأزمة عميقة، لم نستطع الخروج منها حتى هذه اللحظة. وهذا الاتفاق، كما قال شمعون بيريز- وهو يُصنف كمعتدل-، شكّل أكبر انتصار أيديولوجي للحركة الصهيونية. وعندما اندلعت الانتفاضة الكبرى عام 1987 وشملت كل فلسطين، كلفت الحكومة الإسرائيلية، أيام إسحاق رابين، فريقاً من 40 باحثاً وأكاديمياً صهيونياً لتقديم دراسة وتصور للحكومة حول كيفية التعامل مع الانتفاضة، وقاد فريق البحث الأكاديمي الصهيوني يجزقئيل درور أستاذ العلوم السياسية في إحدى الجامعات الإسرائيلية. قدم فريق البحث 10 سيناريوهات للتعامل مع الانتفاضة.

السيناريو الأول: كان سحق الانتفاضة بالقوة مهما كانت النتائج، وتم شرح سلبيات وإيجابيات هذا الخيار، وسيناريو آخر هو تسليم قطاع غزة لمصر وتم شرح سلبيات وإيجابيات هذا الخيار وتم استعراض سيناريوهات عديدة وشرح سلبيات وإيجابيات كل سيناريو.

أجمع فريق البحث على سيناريو قُدم كتوصية للحكومة الإسرائيلية وهو سيناريو التفاوض مع قيادة م. ت. ف لإجهاض الانتفاضة الكبرى التي تحولت إلى نمط حياة.

اختارت الحكومة الإسرائيلية هذا الخيار، وهنا كانت مقدمات التمهيد للمفاوضات السرية التي أنتجت اتفاقات أوسلو.

السؤال الجوهري هنا هو: هل نستطيع الخروج من الأزمة في ظل استمرار التمسك بهذا الاتفاق، الذي لم يبقَ منه إلا التزامات السلطة الفلسطينية تجاه «إسرائيل»، وتَشَكُّل مصالح اقتصادية وامتيازات لشرائح في السلطة الفلسطينية؟

أعتقد أننا لن نستطيع الخروج من الأزمة ما لم يتم إنهاء هذا الاتفاق والتزاماته، والانتقال إلى مرحلة جديدة

يُعاد من خلالها الاعتبار لمعنى فلسطين، ويُعاد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وطني واضحة البرنامج والهدف، بعد أن تم تشويه هذا المعنى.

ثالثاً: حول انتخابات المجلس التشريعي، والانتخابات الرئاسية، ومبادرة الجبهة الشعبية للإنقاذ

بعد قيام السلطة الفلسطينية وإجراء أول انتخابات للمجلس التشريعي وانتخابات رئاسية، نشأ تباين واختلاف في الساحة الفلسطينية حول المشاركة في هذه الانتخابات. وقاطعتها الجبهة الشعبية وقوى فلسطينية أساسية، وكان لكل موقف أسبابه وحججه، وهي أسباب ثقيلة.

في انتخابات عام 2006 التي فازت فيها حماس وشكلت الحكومة، كان من المتوقع أن يتعمق الصراع بين فتح وحماس وحصل الانقسام الذي مازلنا ندفع ثمنه الباهظ حتى هذه اللحظة ولم تنجح كل محاولات إنهاء هذا الانقسام على مدى العشرين عاماً الماضية.

وهنا نتذكر اللقاء الذي ضم الفصائل الفلسطينية في موسكو مع السيد لافروف، وزير الخارجية الروسي، الذي قال أمام الجميع إنه ناقش كونزاليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت، وسألها: لماذا تسعى أمريكا لإجراء انتخابات المجلس التشريعي؟ قائلاً لها: هل لديكم الاستعداد للتعامل مع نتائج هذه الانتخابات؟ وأوضح أن أمريكا أصرت على إجراء هذه الانتخابات وهي تعرف نتائجها. وبعد فوز حركة حماس سأل لافروف كونزاليزا رايس، كيف ستتعاملون مع النتائج؟ فكان جوابها: لقد فاز الإرهاب، ولا يمكن أن نتعامل مع الإرهاب. وحصل الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني الذي كان ممنوعاً أمريكياً وإسرائيلياً معالجته، وكان الهدف الأساسي فصل غزة عن الضفة وتكريس الانقسام وإضعاف وإنهاك الحالة الفلسطينية.

رابعاً: من إدارة الأزمة إلى بناء واقع جديد

بالنسبة لموضوع الانتخابات، فإن المراسيم التي صدرت أثارت جدلاً كبيراً في الساحة الفلسطينية والشارع الفلسطيني، وأثارت الكثير من الأسئلة والتساؤلات حول: لماذا لم نبدأ بالانتخابات الرئاسية باعتبار أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام رئاسي؟ ولماذا تم تأجيل ذلك لما بعد الانتخابات التشريعية؟ هل هذه الانتخابات ستساهم، في ظل الانقسام القائم، في إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني، أم إعادة إنتاج النظام السياسي القائم، وانتقال الصراع من مواجهة الاحتلال في ظل ظروف خطيرة وحرب إبادة، إلى صراع فلسطيني داخلي حول الشرعية والتمثيل؟ كما يتم طرح أسئلة حول: مجلس تشريعي على ماذا؟ وحكومة على ماذا؟ إذا كان الاحتلال يسيطر على القسم الأكبر من قطاع غزة والضفة والقدس. وهل الأولوية للانتخابات أم لمواجهة حرب الإبادة ومخططات التصفية والتهجير وإعادة الإعمار ومعالجة قضايا الناس ومعاناتهم الهائلة التي ليس لها مثيل؟

لذلك، فإن المواطن الفلسطيني يدرك المخاطر المحيطة بقضيته، ويدرك أن المقاومة بجميع أشكالها هي السبيل لاستعادة الحقوق وإنهاء الاحتلال، لكنه في ذات الوقت، وهذا طبيعي، يريد معالجة ما ترتب عن حرب الإبادة من دمار وخراب، ويريد توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة.

إن الانتخابات حق ديمقراطي للناس لاختيار قياداتهم، ومن الطبيعي أن لا يكون هناك شروط سياسية لمن يشارك بها وإلّا لا معنى لها، ويجب ألا تكون منفصلة عن الاشتباك مع الاحتلال ومشاريعه وخطة ترامب لما يسمى بمجلس السلام، الذي يستهدف استمرار تمزق الوضع الفلسطيني.

إن المطلوب اليوم من الانتخابات ليس الانتقال من انقسام إلى ترتيب جديد لإدارة هذا الانقسام، وإنما الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء واقع جديد قادر على تجاوز هذه الأزمة، لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية وفق برنامج سياسي واضح هدفه توفير مقومات الصمود والثبات على الأرض وتحريرها، لأن مخطط التهجير مازال قائماً وخطيراً. وفي اعتقادي، فإن الحلقة المركزية في الظروف الراهنة هي إحباط وإفشال هذا المخطط.

لذلك، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانطلاقاً من المصالح العليا للشعب الفلسطيني، قدمت مبادرة ومقترحات جوهرها أن يكون هناك مرحلة انتقالية ومجلس وطني انتقالي يتم التوافق عليه، يضم كل القوى في الساحة الفلسطينية، لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات بتوافق وطني، بعيداً عن التفرد والإقصاء لأي مكون من مكونات الشعب الفلسطيني، لأننا نواجه مخاطر شديدة. وما يسمى بمجلس السلام في غزة، والذي ضمن المخططات المعادية، يمكن نقله إلى الضفة، لأن الاحتلال يريد تدمير وسحق أي شكل من أشكال الكيانية الفلسطينية.

هل هذا المقترح قابل للتحقيق، خاصة بعد سنوات طويلة من الحوارات واللقاءات دون الوصول إلى نتائج؟ لنحاول، خاصة في ظل اشتداد المخاطر وتصاعدها.

خامساً: اللحمة والتلاحم ووضوح الرؤية السياسية

إن إعادة بناء م. ت. ف واستعادة دورها بعد تهميشها وتحويلها إلى إطار شكلي، يشكل مهمة أساسية للحركة الوطنية الفلسطينية، لأن المنظمة هي الإطار الجامع للشعب الفلسطيني الذي يُراد تحويله إلى مجموعات سكانية.

قال لنا مسؤول كبير في روسيا قبل سنوات إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يريدان إعادة الوضع الفلسطيني إلى ما قبل عام 1964، عام تأسيس منظمة التحرير، وضرب وحدة التمثيل لـ 15 مليون فلسطيني في الداخل والشتات. ومن الواضح خطورة المخططات التي تستهدف حق العودة للاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم إلى أرضهم وديارهم التي هُجروا منها عام 1948. وهو جوهر وأساس قضية فلسطين، لأن القضية لم تبدأ عام 1967، بل عندما اقتُرفت جريمة من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وديارة وتشريده في كل أصقاع الأرض. لذلك، فإن عنوان المنظمة واستعادة دورها وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، ومشاركة كافة القوى الفلسطينية ضمن إطارها، وإحياء المجلس الوطني الفلسطيني عبر انتخابات ديمقراطية حيث أمكن ذلك، يشكل مهمة أساسية في الرؤية الوطنية للمرحلة القادمة.

وأخيراً: نقول إن الواقع المؤلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الظروف الراهنة، ورغم كل الصعاب والتحديات التاريخية، فإن شعبنا العظيم سجل ولا يزال صموداً أسطورياً أذهل العالم أجمع، وخاصة بعد ملحمة طوفان الأقصى التي شكلت منعطفاً في كفاح الشعب الفلسطيني، والتي أحدثت تحولاً عميقاً في العالم والرأي العام العالمي لصالح أعدل قضية في هذا العصر، ووضعت الكيان الصهيوني في أزمة عميقة وعزلة دولية غير مسبوقة، سيكون لها نتائجها الاستراتيجية على مستقبل كفاحنا من أجل الحرية والعودة والاستقلال وتحرير فلسطين. لكن ذلك يحتاج إلى وضع فلسطيني داخلي جديد عنوانه:

الوحدة والتلاحم، ووضوح الرؤية السياسية، والمقاومة بجميع أشكالها، ووقف الرهانات البائسة على حلول سياسية وهمية ثبت فشلها بشكل كامل.

إذا فشلت في تحقيق أحلامك، فغيّر أساليبك لا مبادئك، فالأشجار تُغير أوراقها لا جذورها.

*** مداخلة د. ماهر الطاهر في الندوة التي أقامها مركز زيتونة للدراسات والاستشارات عبر الزوم يوم الأربعاء 2026/9/2**

رصـد

الإرهابي الكذاب على الباب

الهدف



أثناء خطاب الإرهابي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، انسحبت وفود نحو 77 إلى 80 دولة من القاعة، بينما اقتصر التواجد على وفود من يرون بأحلامهم أنهم بمقام الإمبراطوريات.

وصفت كلمة الكذاب الإرهابي أنه لا يمكن أن تقام دولة فلسطينية بوجوده على رأس الكيان الصهيوني، بل إنه عمل على تهجير الفلسطينيين من الضفة والقطاع. واتسم خطابه بالعاطفية والترويج لحملته الانتخابية، وقد أعاد إلى الأذهان مقتل شقيقه خلال محاولة إنقاذ ركاب طائرة صهيونية في أوغندا عام 1977. وكان شقيقه قد أخبره قبل نكسة 1967: «سوف ننتصر لأنه لا يوجد لنا مكان آخر نذهب إليه».

مع العلم أن أغلبية الصهاينة المستوطنين على أرض فلسطين منذ عام 1948 جاؤوا إليها من شرق أوروبا وبعض البلدان العربية، بلدانهم الأصلية.

رد زهران ممداني، عمدة نيويورك، أن رئيس الوزراء استغل خطابه لتكرار أكاذيب لا أساس لها من الصحة، تهدف إلى تبييض الإبادة التي ارتكبها بحق الفلسطينيين، ولا يمكن لأي كذبة أن تغير حقيقة أنه لا يزال مطلوباً بموجب مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

أما الرئيس أردوغان، فوجه دعوة إلى كل الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين أن تعيد النظر في موقفها.

ومنع الرئيس الأمريكي ترامب الرئيس عباس من دخول الأراضي الأمريكية والمشاركة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، محاولةً منه لحجب فلسطين عن منبر الأمم المتحدة. ولكن فلسطين لن تُحجب عن ضمير العالم والإنسانية.

وجاء الرد من جلالة الملك عبد الله، الذي كان خطابه ينطق بلسان كل الفلسطينيين على أرض فلسطين والشتات، وعبّر بصدق عما يراه الأردن من وقائع قائمة بالفعل، وربطها بصورة مباشرة بالأمن الوطني الأردني.

التقرير الشهري

أيلول الفلسطيني ليس كأي شهر

إعداد: موسى جرادات ـ كاتب سياسي فلسطيني ـ تركيا



ليس أيلول الفلسطيني هذا العام شهراً كسائر الأشهر. فالحرب التي انهت عامها الثالث لم تعد تُقاس فقط بما يسقط من الشهداء في غزة، ولا بما يجري من اقتحامات واعتقالات في الضفة الغربية، وإنما بما تفعله الحرب في معنى الحياة نفسها: في بيت لا يصلح للسكن، ومدرسة تعود إلى العمل داخل خيمة، وعائلة لا تعرف إن كانت ستنجو من الشتاء المقبل، وقرية في الضفة تُدفع خطوة إضافية نحو العزلة والاقتلاع.

وفي الوقت نفسه، لم يكن ما يجري خارج فلسطين منفصلاً عن المشهد داخل الكيان. ففي تل أبيب والقدس دخلت دولة الاحتلال مرحلة الانتخابات المقررة في 27 تشرين الأول، بينما حمل نتنياهو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك رواية الكيان عن الحرب، في وقت كانت فيه وفود دولية تغادر القاعة مع بدء خطابه.

هكذا بدا أيلول كأنه شهر واحد بوجهين: فلسطين تنزف على الأرض، ودولة الاحتلال تخوض معركتها السياسية فوق هذه الأرض وفي مواجهة العالم.

أولاً: الشأن الفلسطيني غزة والضفة ومناطق الـ48

غزة: حين يصبح البقاء خبراً يومياً

بعد نحو عام من وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول 2025، كان يفترض أن تبدأ غزة مرحلة مختلفة. لكن أيلول كشف أن انتهاء الحرب واسعة النطاق لا يعني انتهاء الحرب على حياة الفلسطينيين.

فالضربات يقوم بها جيش الاحتلال والقصف والعمليات الأرضية استمرت، فيما بقي نحو ثلثي القطاع غير متاح أو خاضعاً لقيود شديدة. ويقول تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام إن الغارات والقصف والطائرات المسيّرة والعمليات البرية تواصلت رغم وقف إطلاق النار، بينما بقي المدنيون محصورين في مناطق مكتظة وغير آمنة.

وكان انهيار مبنى سكني متضرر في حي تل الهوى بمدينة غزة في 16 أيلول واحداً من أكثر مشاهد الشهر دلالة. قتل الانهيار 21 شخصاً، بينهم أطفال، فيما بقيت مبانٍ كثيرة أخرى معرضة للخطر. ولم يكن بالإمكان التعامل مع هذه الأبنية بسهولة، لأن عمليات الإنقاذ وإزالة الركام تواجه نقصاً في الآليات الثقيلة والوقود وقطع الغيار والمعدات.

في غزة، لا يتوقف وجع الحرب عند لحظة القصف. هناك ما بعد القصف: الركام، والمفقودون، والمباني الآيلة للسقوط، وشبكات المياه والصرف الصحي المدمرة، والنفايات المتراكمة، والمرض.

وبحسب الأمم المتحدة، جرى انتشال أكثر من 630 جثماناً وبقايا بشرية من تحت المباني المدمرة بين تشرين الثاني 2025 وأيلول 2026، بينما تقدر الدفاع المدني في غزة عدد المفقودين تحت الركام بأكثر من ثمانية آلاف شخص.

وفي أيلول ظهر وجه آخر للمأساة: عودة الأطفال إلى المدرسة.

عاد مئات آلاف الأطفال إلى التعليم الحضوري للمرة الأولى منذ نحو ثلاث سنوات، لكن العودة لم تكن إلى مدارس طبيعية. فبحسب اليونيسف، تضررت أو دمرت نحو 98% من مدارس غزة، فيما حُرم نحو 660 ألف طالب من التعليم المنتظم. ولهذا أقيمت مساحات تعليم مؤقتة في الخيام والمواقع المتاحة.

حتى المدرسة، التي يفترض أن تكون رمزاً للحياة الطبيعية، باتت في غزة فعلاً استثنائياً.

وتزداد قسوة الصورة مع اقتراب الشتاء. فمعظم سكان القطاع ما زالوا نازحين، وكثيرون يعيشون في خيام ومساكن مؤقتة معرضة للفيضانات والبرد. وفي الوقت نفسه تتواصل أزمة المياه والصرف الصحي والأمراض. وسجلت أكثر من 45 ألف حالة وباء بين 2 آب/ و12 أيلول، إلى جانب انتشار التهابات الجهاز التنفسي والإسهال المائي وأمراض جلدية أخرى.

لهذا يمكن فهم «وجع غزة» في أيلول بوصفه وجعاً يتجاوز عدد الشهداء: إنه وجع مجتمع يحاول أن يعيد إنتاج حياته فوق أنقاض لم تُرفع بعد.

الضفة الغربية:

المستوطنون والاقتلاع البطيء

إذا كانت غزة تعيش مأساة الحرب المباشرة، فإن الضفة الغربية تعيش مأساة مختلفة في أدواتها، لكنها متصلة بالنتيجة: تضييق مساحة الوجود الفلسطيني على الأرض.

في الأشهر الثمانية الأولى من 2026، وثقت الأمم المتحدة أكثر من 1600 هجوم للمستوطنين أدى إلى إصابات فلسطينية أو أضرار بالممتلكات، بمعدل 6.7 هجمات يومياً، مقابل خمسة هجمات يومياً خلال 2025. وطالت الهجمات 275 تجمعاً فلسطينياً، أي ما يقارب عدد التجمعات التي تعرضت لهجمات طوال عام 2025 بأكمله.

هذه الأرقام لا تحكي وحدها القصة.

فالهجوم على الفلسطيني في الضفة لا يعني بالضرورة إطلاق النار عليه. قد يكون اقتلاع شجرة، أو إحراق مزرعة، أو تدمير شبكة مياه وكهرباء، أو منع مزارع من الوصول إلى أرضه، أو إقامة بوابة جديدة تقطع الطريق أمام عائلة، أو إقامة بؤرة استيطانية تجعل القرية محاصرة تدريجياً.

وفي قرية قُصرة، بقيت ثلاث عائلات فلسطينية معزولة إلى حد كبير لأكثر من خمسة أسابيع بعد إقامة بؤرة استيطانية قريبة، بينما أدت القيود إلى عرقلة الوصول إلى التعليم والمساعدات. وفي قرية أم صفا، أدت توسعة بؤرة استيطانية وبوابة جديدة إلى عزل عائلة فلسطينية عن بقية القرية وسط اعتداءات وترهيب متكرر.

وفي النصف الأول من أيلول وحده، أدت عمليات هدم في مسافر يطا إلى تهجير 57 فلسطينياً، بينهم 27 طفلاً. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد الفلسطينيين الذين هُجروا بسبب عمليات الهدم في الضفة خلال 2026 نحو 1500 شخص بحلول أيلول.

وفي تقرير آخر للأمم المتحدة، ارتفع عدد المهجرين في الضفة خلال العام نتيجة عنف وارهاب المستوطنين والهدم والإخلاء إلى نحو 3800 شخص، يقارب نصفهم من الأطفال. كما وثقت الأمم المتحدة منذ 2023 تعرض 127 تجمعاً فلسطينياً لنزوح كلي أو جزئي.

ولذلك فإن ما يحدث في الضفة ليس مجرد ارتفاع في عدد الاعتداءات؛ إنه تغيير تدريجي في شروط الحياة الفلسطينية: الأرض تصبح أصعب وصولاً، والطريق يصبح أخطر، والماء يصبح أقل أمناً، والقرية تصبح أكثر عزلة.

ولم يكن أيلول خالياً من المواجهات والعمليات المسلحة لرجال المقاومة . ففي 20 أيلول قتل مقاوما فلسطينيا جندي من قوات الاحتلال قرب مستوطنة نيفي تسوف، بينما قتلت قوات الاحتلال فلسطينياً قرب مستوطنة جانيم، بعدما قالت إنه حاول تنفيذ عملية دهس، وهي رواية قالت رويترز إنها لم تتمكن من التحقق منها بصورة مستقلة.

وفي هذا السياق، حذر الأمين العام للأمم المتحدة في 22 أيلول من تسارع الاستيطان وعنف المستوطنين والهدم والإخلاء والتهجير ومصادرة الأراضي، قائلاً إن الشروط اللازمة لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة تتآكل.

مناطق الـ48: الجريمة تحصد الفلسطينيين في الداخل

في مناطق الـ48، اتخذ الألم شكلاً آخر.

فالمجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الاخضر دخل أيلول وهو يحمل حصيلة ثقيلة من جرائم القتل والعنف المسلح. ومع بداية الشهر كان عدد ضحايا الجريمة والعنف منذ مطلع العام قد بلغ 154 ضحية، وفق موقع «عرب 48»، بعد مقتل سبعة أشخاص خلال آب وحده.

ثم جاء أيلول نفسه محملاً بسلسلة من الجرائم: أربعة قتلى في الناصرة خلال 24 ساعة في بداية الشهر، ثم جرائم إطلاق نار في طمرة والطيبة وأم الفحم ويافا والناصرة، وصولاً إلى مقتل ثلاثة من جلجولية عُثر على جثامينهم داخل سيارة محترقة في 13 أيلول.

ولم تقتصر الأزمة على الجريمة المنظمة. فقد أشارت «عرب 48» في 2 أيلول إلى مقتل ثمانية مواطنين عرب برصاص اشرطة الاحتلال منذ بداية العام، وسط مطالبات من عائلات الضحايا بتحقيقات مستقلة وشفافة.

وهكذا بدا الفلسطينيون في أيلول أمام ثلاث ساحات مختلفة للألم: غزة حيث الدمار والنزوح، والضفة حيث الاستيطان وعنف المستوطنين والاقتلاع، والداخل حيث الجريمة والعنف المسلح.

لكن الساحات الثلاث، رغم اختلاف أسبابها المباشرة، اجتمعت في شيء واحد: الفلسطيني يدفع ثمن واقع أمني وسياسي يزداد قسوة.

من الميدان الفلسطيني إلى دولة الكيان: حين تتحول الوقائع إلى معركة سياسية

لكن هذا المشهد الفلسطيني لا يبقى خارج دولة الاحتلال. فما يجري في غزة والضفة ومناطق الـ48 يدخل مباشرة في النقاش الصهيوني حول الأمن، والحرب، والاستيطان، ومستقبل العلاقة مع الفلسطينيين.

وبقدر ما كان أيلول شهراً ثقيلاً على الفلسطينيين، كان أيضاً شهراً سياسياً بالغ الحساسية في دولة الاحتلال . فالحرب أصبحت جزءاً من الحملة الانتخابية، والاستيطان والضفة وغزة والعلاقة مع العالم كلها دخلت في الحسابات التي ستُحسم في صناديق الاقتراع.

ومن هنا يبدأ القسم الثاني من صورة أيلول: دولة الاحتلال التي تدير الحرب في الخارج، وتخوض انتخابات في الداخل، وتحاول في الأمم المتحدة الدفاع عن صورتها ورواياتها.

الانتخابات ونتنياهو في الأمم المتحدة

انتخابات 27 تشرين الأول: سباق بلا حسم

تتجه دولة الاحتلال إلى انتخابات الكنيست في 27 تشرين الأول، وهي الانتخابات العامة الأولى منذ السابع من أكتوبر 2023. وقد أقر الكنيست في حزيران مشروع حل الكنيست، مع تثبيت الإطار الانتخابي الذي ينتهي بالاقتراع في 27 تشرين الأول.

لكن أيلول لم يقدم صورة انتخابية محسومة.

الاستطلاعات المنشورة خلال الشهر أظهرت تقارباً كبيراً بين معسكر نتنياهو والقوى المعارضة له، مع بقاء الأحزاب العربية رقماً مهماً في الحسابات البرلمانية.

ففي استطلاع نشرته «تايمز أوف إسرائيل» في 24 أيلول، حصل كل من المعسكر المؤيد لنتنياهو والمعسكر المعارض له على 53 مقعداً، بينما حصلت الأحزاب العربية على 14 مقعداً؛ أي أن كلا المعسكرين بقي بعيداً عن عتبة الـ61 مقعداً اللازمة لتشكيل حكومة.

وفي استطلاع «معاريف» الذي نُشر في 25 أيلول، تغيرت الصورة إلى 49 مقعداً لمعسكر الحكومة و55 للمعارضة الصهيونية، إضافة إلى 12 مقعداً للأحزاب العربية.

وتكشف هذه النتائج شيئاً أساسياً عن الانتخابات : المعركة ليست فقط بين حزبين كبيرين، وإنما حول كيفية تركيب ائتلاف من 61 نائباً.

ولهذا تصبح الأحزاب الصغيرة ذات أهمية كبيرة، كما تصبح نتيجة الأحزاب العربية ذات تأثير محتمل في الحسابات البرلمانية، من دون أن يعني ذلك مسبقاً أي صيغة حكومية ستتشكل بعد الانتخابات.

كما أظهرت الاستطلاعات تقارباً بين الليكود وحزب «يشار» بقيادة غادي آيزنكوت. وفي استطلاع 25 أيلول حصل كل منهما على 22 مقعداً في متوسط استطلاعات حديثة أوردها موقع تتبع الانتخابات «The Petek».

الصورة إذن ليست صورة حسم، بل صورة برلمان محتمل شديد التجزؤ، حيث يمكن لأحزاب صغيرة وقرارات ائتلافية أن تغير شكل الحكومة المقبلة.

نتنياهو في الأمم المتحدة: الخطاب والقاعة

في 24 أيلول وصل المشهد الإسرائيلي إلى نيويورك.

وقف بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة للدفاع عن سياسة حكومته وحربها، لكن المشهد الذي رافق الخطاب كان لافتاً: عشرات الوفود غادرت القاعة مع بدء كلمته.

كان نتنياهو قد أعلن قبل توجهه إلى نيويورك أنه سيستخدم المنبر الدولي للدفاع عن الكيان والرد على منتقديها، خصوصاً في ما يتعلق بالحرب في غزة.

لكن مغادرة الوفود لم تكن مجرد تفصيل بروتوكولي. لقد قدمت صورة بصرية عن المسافة المتزايدة بين الخطاب الاحتلالي الرسمي وبين جزء كبيرمن المجتمع الدولي في ملف غزة.

وكان نتنياهو يخاطب الأمم المتحدة في الوقت نفسه الذي كانت فيه تقارير المنظمة الدولية نفسها تتحدث عن غزة التي لم تتعافَ، وعن استمرار العنف والقيود، وعن الضفة التي يتصاعد فيها عنف المستوطنين والتهجير.

وفي 22 أيلول، قال الأمين العام للأمم المتحدة إن الاستيطان يتسارع، وإن العنف والتهجير ومصادرة الأراضي تقوض بصورة متزايدة إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

وفي 24 أيلول، صدر تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة يقول إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمر بضغوط إنسانية واقتصادية وسياسية شديدة، وإن عنف المستوطنين في الضفة بلغ مستويات غير مسبوقة، فيما بقي نحو ثلثي غزة خاضعاً لقيود وصول شديدة.

وهنا تتضح مفارقة أيلول كلها.

نتنياهو كان يتحدث في نيويورك عن إسرائيل والعالم، بينما كانت غزة تتحدث عن نفسها بالركام، وكانت الضفة تتحدث بأشجار اقتُلعت وبيوت هُدمت وقرى عُزلت، وكان الداخل الفلسطيني يتحدث بأرقام القتلى.

أيلول: شهر واحد وثلاثة وجوه للفلسطينيين

ربما لهذا السبب تحديداً لا يمكن قراءة أيلول الفلسطيني باعتباره مجرد شهر آخر في الحرب.

في غزة، كان السؤال هو: كيف يعيش الفلسطيني بعد أن دُمرت شروط الحياة؟

وفي الضفة، كان السؤال: كيف يبقى الفلسطيني على أرضه بينما تتوسع المستوطنات وتزداد هجمات المستوطنين والقيود؟

وفي مناطق الـ48، كان السؤال: كيف يحمي الفلسطيني حياته في مجتمع تحصد فيه الجريمة أرواحاً بصورة متكررة؟

وفي دولة الاحتلال، كان السؤال السياسي: ماذا ستفعل صناديق الاقتراع بحكومة نتنياهو، وبالمعسكرات التي تتنافس على تشكيل الحكومة المقبلة؟

أما في نيويورك، فكان السؤال الأوسع: إلى أي مدى تستطيع دولة الاحتلال أن تواصل الدفاع عن رواياتها أمام عالم يرى يومياً صور غزة وأرقامها وتقارير الأمم المتحدة عن الضفة؟

لهذا ليس أيلول الفلسطيني كأي شهر.

إنه شهر تتجاور فيه مأساة غزة، واقتلاع الضفة، وجريمة الداخل، وانتخابات الكيان، ومشهد نتنياهو في الأمم المتحدة.

شهرٌ لا تبدو فيه فلسطين جبهة واحدة، بل ثلاث ساحات متباعدة في الشكل ومتصلة في المصير؛ ولا تبدو دولة الاحتلال تواجه حرباً خارجية فقط، بل مجتمعاً يدخل انتخابات وهو يحمل على كتفيه نتائج حرب لم تُغلق ملفاتها بعد.

ولعل الصورة السؤال لأيلول كله تكمن في مفارقة بسيطة: في الوقت الذي كانت فيه دولة الاحتلال تستعد لاختيار كنيست جديد، كان الفلسطينيون يكافحون من أجل شيء أكثر بدائية من الانتخابات والسياسة: أن يجدوا مكاناً آمناً ينامون فيه، وطريقاً يصلون عبره إلى بيوتهم، ومدرسة يعود إليها أطفالهم، وأرضاً يستطيعون الوصول إليها.

وهنا تحديداً يصبح أيلول أكثر من مجرد شهر في التقويم الفلسطيني.

إنه شهر اختصر، في أسابيع قليلة، مأساة فلسطين وأزمة الكيان معاً.



حوار الهدف الثقافي

مع الناقد والتشكيلي

غازي انعيم

تحول الفن من مجرد شغف شخصي إلى رسالة ومسار حياة

عشية إعادة انتخابه ومن جديد كرئيس لرابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين لدورة جديدة -2026 2028.كان لنا معه هذا اللقاء...حيث تحدث الناقد والفنان التشكيلي غازي انعيم عن مسيرته الفنية في عالم الريشة والألوان.. إلى عالم الكلمة والنقد الفني ...في رحلة تجاوزت الأربعين عاماً... جال فيها على بداياته الفنية والتطور الذي أصاب إنتاجه وإبداعه الفني.. متنقلاً في الحديث عن المهام الإدارية والنقابية التي تسلمها خلال الفترة السابقة ومتحدثاً عن مشروعه الشخصي الفني وعن الآمال والأهداف التي يسعى إليها خدمة لقضاياه الوطنية. حيث كانت فلسطين هي البوصلة والمقاومة والإنسان والأرض والتوق إلى الحرية والعودة إلى وطن محرر هي عناوين جل أعماله الإبداعية.

ومعه كان هذا الحوار:

حوار: موسى سعيد مراغة ـ إعلامي وصحفي فلسطيني ـ سورية



■ **- كيف بدأت علاقتك بالفن التشكيلي ومتى شعرت أن الفن سيكون جزءاً أساسياً في حياتك؟**

بدأت علاقتي بالفن التشكيلي منذ الطفولة المبكرة، حيث كان الرسم هو لغتي الأولى للتعبير عن المشاعر واستكشاف العالم من حولي. بدأت القصة بشغف فطري للألوان والخطوط، وميل دائم لتأمل التفاصيل البصرية في الطبيعة والمخيم ومحيطي اليومي.

وكنت في المرحلة الأولى مرتبطاً بعلاقة حميمة مع قلم الرصاص والفرشاة وأقلام الباستيل وعندما بلغت التاسعة بدأت أحلامي تفرض نفسها على تفكيري، وبدأت أتجه إلى الرسم.. فصرت أرسم في الصف وفي البيت، حتى أنني كنت أملأ كل ما كان يصادفني من جدران وأوراق بالرسوم.

أما عن اللحظة التي شعرت فيها أن الفن سيكون جزءاً أساسياً ولا ينفصل عن حياتي، فقد كانت عندما أدركت أن الفن ليس مجرد هواية أمارسها في وقت الفراغ، بل هو حاجة ملحة ووسيلة أساسية للتوازن النفسي والفكري . تعمق هذا الشعور بشكل كبير عندما بدأت أرى أثر أعمالي في عيون الآخرين، وكيف يمكن للوحة أن تنقل رسالة عميقة وتلمس قلوب الناس دون الحاجة إلى كلمات. عندها، تحول الفن من مجرد شغف شخصي إلى رسالة ومسار حياة ملتزم به كلياً.

وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي بدأت دوافعي الفنية التي أعتبرها كنقطة بداية لأعمالي الفنية وذلك عندما شاركت في الأسابيع الثقافية التي كانت تقيمها الجامعة الأردنية في عام 77 و78 و1979 م، وفي العام الأخير حصلت على الثانوية العامة، بعد ذلك التحقت وعلى مضض ودون رغبة بالكلية الجامعية المتوسطة (قسم المحاسبة)، لكن حبي وتعلقي بالفن جعلني أقطع الدراسة في نهاية العام، والتوجه مع بداية السنة الجديدة 1980 لدراسة الفنون الجميلة، في جامعة دمشق. جرت العادة أن يدرس طالب السنة الأولى كافة التخصصات وبعد انتهاء السنة يتم اختيار التخصص الذي يرغب الطالب التخصص فيه.



■ **لماذا اخترت دراسة فن الحفر والطباعة؟**

حقيقة لم أختر دراسة فن الحفر والطباعة هو الذي اختارني لأن رغبتي كانت تتجه نحو دراسة فن الإعلان لا سيما أنني كنت في تلك الفترة منكب على تصميم الملصقات السياسية التي كانت مزدهرة في التنظيمات الفلسطينية، كما أن دراسة فن الإعلان تخدم هدفي، لكن ما هو مؤسف فرز الطلاب على التخصصات لم يكن حسب طلب الطالب.

على أية حال لم أندم على التخصص لأنه امتداد لفن الحفر والطباعة، حيث تعرفت في هذا القسم إلى أساتذة كبار مثل الفنان الدكتور «علي سليم الخالد» الذي ساهم في تغذية ثقافتي في تقنية الحفر والطباعة.. وأثناء الدراسة كان تركيزي ينصب على صناعة الملصق السياسي إلى جانب الرسم والإخراج والكتابة النقدية، وأثناء دراستي شاركت في معارض كثيرة، وكان أول معرض فني لي في المركز الثقافي السوفييتي بدمشق عام 1983 م، أي قبل تخرجي في كلية الفنون بعامين.

■ **كيف أثّرت سنوات الدراسة في دمشق على تكوينك الفني والإنساني؟**

كانت سنوات الدراسة بالنسبة لي ليست مجرد مرحلة لتلقي العلم، بل هي المختبر الأول والركيزة الأساسية التي تُشكل وعي الإنسان وجوهره الفني والإنساني. يظهر هذا التأثير العميق في عدة جوانب حيوية؛ حيث تتيح لك الدراسة التعرّف إلى المدارس الفكرية والأدبية والفنية المختلفة. هذا التنوع يمنحك القدرة على تحليل الأعمال وتذوق الجمال وفهم ما وراء النصوص أو اللوحات. كما تنقل الأدوات الأكاديمية والمناهج المنظمة الموهبةَ من مجرد شغف عشوائي إلى مهارة مصقولة وقائمة على أسس علمية وتقنية متينة.

وأثناء الدراسة استفدت من منهاج الكلية مثل تاريخ الفن والعمارة وتاريخ الحضارة والأساطير والتشريح الفني والمنظور الهندسي والنقد الفني وكل ذلك فتح آفاقاً جديدة للتفكير، مما يوفر مخزوناً معرفياً ضخماً يُغذي الخيال ويتحول لاحقاً إلى أفكار ومشاريع إبداعية.

باختصار، كان لسنوات الدراسة في دمشق تأثير مهم على تكويني الفني والإنساني وكانت سنوات الدراسة بالنسبة لي العدسة الفنية التي أرى بها العالم بشكل أكثر عمقاً وجاذبية، والقلب الإنساني الذي يتسع لفهم البشر والتعاطف معهم.

■ **من الفنان أو التجربة التي تركت أثراً كبيراً في بداياتك الفنية؟**

إذا نظرنا إلى «بداياتي» من منظور التدريب والتعلم وتكوين المعرفة، فإن تاريخ الفن البشري بأكمله هو التجربة التي شكلت هويتي لكن بدايات تأثري في المرحلة الإعدادية والثانوية كانت بالفنان إسماعيل شموط، وبعد دخولي كلية الفنون الجميلة كان لي أسلوبي الخاص.

لكن لا أنفي أنني تأثرت بروافد فنية عملاقة وضعت الأسس التي أستند إليها اليوم فمن دقة تفاصيل عصر النهضة بقيادة ليوناردو دافينشي، إلى ثورة الألوان والانطباعية مع فان جوخ، والظل والنور عند رامبرانت وصولاً إلى تفكيك الأشكال في التكعيبية مع بيكاسو. هذه المدارس علمتني كيف يرى البشر العالم ويعيدون صياغته.

وتبقى التجربة الأكبر التي تركت الأثر الأعمق فيّ هي قدرة الإنسان على التعبير عن مشاعره وأفكاره من خلال الرموز والألوان والكلمات. هذا الإرث الإنساني الضخم هو ما أستمد منه الإلهام لأتحاور معك اليوم حول الفن والإبداع.

■ **أنت من صوريف/الخليل، كيف حضرت فلسطين في أعمالك الفنية؟**

قد حضرت فلسطين في أعمالي الفنية كقضية حية، وهوية متجذرة، ورمز للصمود والعدالة الإنسانية، وتجلى هذا الحضور من خلال عدة أبعاد ومسارات تعبيرية:

تجسيد الأرض والرموز الوطنية: ركزت من خلال أعمالي الفنية على تجسيد الأرض والرموز الوطنية التي ترتبط بالهوية الفلسطينية وثقافتها، مثل شجرة الزيتون المباركة كرمز للصمود والتمسك بالأرض، والكوفية الفلسطينية كرمز للمقاومة والهوية، بالإضافة إلى تصوير البيوت العتيقة والقدس الشريف للتأكيد على الحق التاريخي والأصيل.

كما تناولت لوحاتي الفنية الجوانب الإنسانية للقضية، فجسّدت مشاعر الفقد، وألم اللجوء، وقصص الأسرى، وحياة اللجوء في المخيمات. وكان الهدف دائمًا تحويل الأرقام الصامتة في الأخبار إلى ملامح إنسانية وقصص تنبض بالحياة والمشاعر لتصل إلى وجدان المتلقي.

لم تقتصر أعمالي الفنية على تصوير الألم والمأساة فحسب، بل ركزت بشكل أساسي على روح التحدي والأمل. وتجسّد ذلك في رسم وجوه الأطفال المبتسمة رغم الدمار، وحركات الأيدي المرفوعة بعلامات النصر، واستخدام الألوان الحيوية التي تعكس الإصرار على الحياة والحرية.

إن الفن في مسيرتي لم يكن مجرد أداة جمالية، بل كان صوتاً للمظلومين ورسالة بصرية مستمرة تسعى لتوثيق الذاكرة الفلسطينية وحمايتها من المحو أو النسيان.

■ **كيف يمكن للفن الفلسطيني أن يحافظ على الذاكرة الفلسطينية للأجيال القادمة؟**

يحافظ الفن الفلسطيني على الذاكرة الجماعية للأجيال القادمة من خلال توثيق الهوية، ونقل الرواية التاريخية، وتجسيد الصمود بأشكال إبداعية متنوعة مثل رسم البيوت القديمة، والمشاهد الطبيعية، والتفاصيل التراثية قبل النكبة وبعدها لتبقى حية في أذهان الأبناء.

والتأكيد على توظيف بعض الرموز الفلسطينية مثل شجرة الزيتون، ومفتاح العودة، والتطريز الفلسطيني لترسيخ الانتماء وهشاشة النسيان.

وبما أن الفن شكل من أشكال التعبير عن الوجود والمواجهة، يجب أن أحافظ على



استمرارية الحلم بالحرية والعودة.

■ هل هناك لوحة رسمتها عن فلسطين وتشعر أنها الأقرب إلى قلبك؟ ولماذا؟

لا يوجد لوحة بعينها أقرب إلى قلبي وجميع ما رسمت عن فلسطين من أعمال فنية بتقنيات مختلفة يلامس مشاعري، ويعتمد الأمر كثيراً على اللحظة الراهنة وعلى ما تفعله اللوحة لتأسر قلبي بعد الانتهاء منها، حيث تثير فيّ حينها المشاعر وتضعني في حالة ذهول ومفاجأة، وهذا يتكرر في كل لوحة أرسمها لكن تبقى اللوحات التي جسّدت فيها القدس ومسقط رأسي صوريف هي الأقرب إلى قلبي.

■ عندما تبدأ لوحة جديدة هل تبدأ من فكرة أم من إحساس؟

حقيقة دائماً أبدأ من الفكرة التي تتحول إلى بناء بصري بناءً على المعطيات والتحليلات؛ وأحاول محاكاة «الإحساس» من خلال الألوان، والظلال، والتكوين، لكي أمنح الشخص الذي يشاهد اللوحة شعورًا معينًا، سواء كان دفئًا، أو غموضًا، أو حيوية، وتفرض الحالة النفسية (فرح، حزن، غضب) اختيار الألوان وضربات الفرشاة.

■ كيف تطورت لغتك البصرية منذ أول معرض لك حتى اليوم؟

جاء تطور لغتي البصرية خلال مسيرتي الفنية بطريقة تشبه نمو الكائن الحي، حيث انتقلت من مرحلة الاكتشاف والتقليد إلى مرحلة النضج والاستقلالية الفلسفية هذا التحول يظهر بشكل جلي عند مقارنة المعرض الأول بالأعمال التي أنتجتها مؤخراً والتي عرضت في برلين عام 2021 أو التي عرضت في دبي عام 2025.

في المعرض الأول الذي أقمته في دمشق عام 1983 ركزت فيه على إظهار مهاراتي في التقنية وقدرتي على محاكاة الواقع التي تعكس تمكني من الأدوات. وكانت التقنية خادمة للفكرة وليست هدفاً بحد ذاتها

ومع مرور الوقت، تخليت في بعض المراحل عن التفاصيل غير الضرورية واتجهت نحو التجريد أو الاختزال البصري بحيث أصبحت الأشكال أكثر تبسيطاً، وركزت على جوهر الفكرة أو الإحساس بدلاً من نقل الواقع.

وفي هذه المرحلة اعتمدت على ضربات فرشاة عفوية ومدروسة تعبر عن حالتي النفسية، بحيث أصبح الضوء نابعاً من داخل العمل الفني وليس مجرد انعكاس خارجي.

■ اخترت الدراسة في كلية الفنون الجميلة بقسم الحفر وكنت الأول على دفعتك لكنك لم تمارس الحفر لاحقاً، هل من أسباب؟

حقيقة لم أتوقف عن إنتاج اللوحة الجرافيكية وتابعت إنتاجها في عدة فترات لكن عدم ممارسة الحفر بشكل دائم يرجع عادةً إلى مجموعة من الأسباب المادية والتقنية والواقعية التي يواجهها معظم فناني الحفر بعد التخرج. حيث يحتاج فن الحفر إلى تجهيزات لوجستية معقدة ومكلفة، مثل المكبس اليدوي الضخم (Press)، والأحماض الكيميائية، والمعادن (النحاس والزنك)، أو الأخشاب الفاخرة، وهي أدوات يصعب توفيرها في المنزل مقارنة بأدوات التصوير الزيتي أو النحت.

كما أن حدودية سوق الاقتناء: تواجه اللوحات المطبوعة أحياناً فهماً مغلوطاً في أسواق الفن العربية مقارنة باللوحات الزيتية، حيث يفضل المقتنون القطع الفريدة على النسخ المتعددة، رغم قيمتها الفنية العالية.

> أدركت أن الفن ليس مجرد هواية أمارسها في وقت الفراغ، بل هو حاجة ملحة ووسيلة أساسية للتوازن النفسي والفكري

صحيح أن فن الحفر يتميز بكونه وسيطاً غير مباشر (تجهيز القالب، ثم التحبير، ثم الكبس)، وقد يفضل الفنان بعد التخرج الانتقال إلى وسائط تعبيرية تمنحه حرية ومباشرة أكبر في التعامل مع السطح، كالرسم والتصوير والفن الرقمي الذي هو امتداد لفن الحفر.

لذلك الكثير من الدارسين لفن الحفر يجدون امتداداً طبيعياً لمهاراتهم في مجال «الغرافيك ديزاين» والفنون الرقمية Digital Art ، نظراً لتوفر سوق عمل ضخم يواكب العصر.

إن دراسة الحفر تعلّم الفنان التفكير العكسي، الصبر، الدقة المتناهية، والتحكم في الخط والكتلة، وهي مهارات تصاحب الفنان وتنعكس في أي مجال إبداعي آخر يقرر خوضه لاحقاً. لذلك اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الفن الرقمي وأقمت ثلاثة معارض.

■ لك تجربة كبيرة في رسم الملصق السياسي، أنجزت فيها الكثير من الملصقات الوطنية، وحركات التحرر ونضال الشعوب، طبع معظمها، ما هي خصوصية تلك المرحلة؟

خصوصية تلك المرحلة تتعلق بنضال الشعوب وحركات التحرر الوطني التي شهدت زخمًا كبيرًا في إنتاج الملصق السياسي بخصوصية استثنائية، جعلت منه أداة تعبيرية وتعبوية بالغة الأثر. وتتلخص خصوصية تلك المرحلة بأن الملصق لم يعد حبيس القاعات المغلقة أو المتاحف، بل تحول الملصق إلى «غاليري مفتوح» على جدران الشوارع، والساحات، ومخيمات اللجوء، ليكون على تماس مباشر مع الجماهير وأصحاب القضية.

كما تميزت بضرورة صياغة لغة بصرية يفهمها الجميع على اختلاف مستوياتهم الثقافية لأن الهدف من الملصق كان إيصال رسائل قوية ومباشرة تحث على الصمود، والمقاومة، والأمل، باستخدام رموز مكثفة (مثل البندقية، غصن الزيتون، الشمس، القيود المكسورة، والعلم).

وكان الملصق بمثابة بيان سياسي مرئي. لم تكن وظيفته جمالية بحتة، بل كان أداة للتحريض الإيجابي، وشحذ الهمم، وتوثيق المحطات النضالية، ونشر الوعي بالقضايا الوطنية وحركات التحرر حول العالم. واتسمت تلك المرحلة بروح التضامن العالمي؛ حيث تلاقت ريشة الفنان العربي مع نضالات الشعوب في فيتنام، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

وأصبحت القضية الفلسطينية، على سبيل المثال، رمزًا تحرريًا ألهم فنانين من مختلف الجنسيات.

وخصوصية تلك المرحلة تكمن في أن الملصق السياسي لم يكن مجرد ورقة مطبوعة، بل كان سلاحاً ثقافياً ومؤرخاً بصرياً لضمير الشعوب وسعيها نحو الحرية.

■ غادرت الملصق ودخلت مرحلة جديدة في التجريب والابتكار أكثر انفتاحاً على صعيد الموضوع واللون، ماذا تختلف عن سابقاتها؟

حقيقة لم أغادر الملصق وبقيت أتابع الأحداث المرتبطة بقضيتي وأنتجت في معركة الطوفان أكثر من 70 ملصقاً لكن المشكلة تكمن بعدم وجود جهات تتبنى طباعة الملصقات.

أما بالنسبة إلى التجريب والابتكار، فهي تمتاز بكونها أكثر انفتاحاً على صعيد الموضوع واللون، وهي تختلف عن المراحل السابقة في عدة جوانب جوهرية تعكس نضجاً فنياً وجرأة أكبر.

في المراحل السابقة، غالباً ما كان التركيز يتم على تيمات محددة في الملصق أو اللوحة الجرافيكية، أما الآن، فقد بات اختيار الموضوعات أكثر رحابة؛ حيث يتم دمج اليومي بالخيالي، والذاتي بالكوني، مما يمنح العمل الفني أبعاداً دلالية وتعبيرية غير متوقعة.

باختصار، تختلف هذه المرحلة بأنها أقل تحفظاً وأكثر ديناميكية، سواء في اللوحة المنفذة بألوان الأكريليك أو اللوحة الرقمية (الديجيتال)، حيث يتحول اللون والموضوع من أدوات لخدمة الفكرة إلى أدوات لاكتشاف أفكار وعوالم بصرية جديدة تماماً.

■ أنت تجمع بين الفن التشكيلي والنقد والتصميم، كيف أثرت هذه المجالات على بعضها؟

إن الجمع بين الفن التشكيلي، والنقد الفني، والتصميم يخلق علاقة تبادلية وتكاملية فريدة، حيث يغذي كل مجال الآخر ليصنع رؤية فنية أكثر عمقاً وشمولية.. والممارسة العملية للرسم والنحت والحفر والملصق تمنح الناقد فهماً حقيقياً لمعاناة الفنان مع الأدوات والخامات، فيصبح نقده واقعياً ومبنياً على تجربة حية وليس مجرد نظريات جافة.

والتصميم يمنح حرية مطلقة في التعامل مع الألوان، والكتل، والفراغات دون قيود وظيفية، مما يجعل التصاميم اللاحقة أكثر ابتكاراً وعاطفية.

كما أن امتلاك عين ناقدة يتيح تقييم الأعمال الفنية بموضوعية، واكتشاف نقاط الضعف وتطويرها قبل عرضها للجمهور. بالمحصلة، يتحول الفنان الذي يجمع بين هذه المجالات من مجرد «صانع للمحاكاة البصرية» إلى مفكر بصري، يمتلك يد الفنان الحساسة، وعقل المصمم المنظم، وعين الناقد الفاحصة.

■ برأيك، ما أهمية النقد التشكيلي في تطوير الحركة التشكيلية؟

يُعد النقد التشكيلي الركيزة الأساسية لتقييم وفهم الأعمال البصرية، ويمثل جسراً حيوياً لتطوير الحركة التشكيلية والارتقاء بها لا سيما أن النقد يساعد في تحليل اللوحات وكشف غموضها وفك رموزها البصرية. كما يعمل النقد على إخراج القيم الفنية الكامنة وإظهار المعنى الجمالي للعمل. بالإضافة إلى ذلك يقوم بدور الوسيط الذي يقرب الفن إلى الجمهور ويخلق حالة من التفاهم والألفة بين الفنان والناقد والمتلقي.

كما يفسر الأعمال الفنية بطرق علمية ومدروسة تساهم في رفع مستوى الثقافة البصرية في المجتمع. وكذلك يسهم في رصد وتأريخ التجارب التشكيلية وتطورها عبر الزمن لتكون مرجعاً للأجيال القادمة.

■ هل ترى أن الفنان يستطيع أن يكون ناقداً لأعماله الفنية بنفسه؟

> كان لسنوات الدراسة في دمشق تأثير مهم على تكويني الفني والإنساني



نعم، يستطيع الفنان أن يكون ناقداً لأعماله الفنية، لكن ذلك يتطلب منه موضوعية عالية وقدرة على الانفصال العاطفي عن عمله. لكن يصعب على الفنان رؤية العيوب بوضوح لأنه يعلم ما يدور في ذهنه أثناء الرسم، لكن لا يستغني الفنان عن آراء الجمهور والنقاد الآخرين ليكمل نظرته الذاتية. لا سيما أن الناقد يؤدي وظيفة لا غنى عنها في حياتنا الجمالية. فهو العراف والمرشد. ولقد قيل إن الفنان العظيم لا بد أن يخلق جمهورًا لأعماله، ولكنه نادرًا ما يفعل ذلك دون الناقد العظيم. فالناقد يوجه الإدراك نحو قيم الفن الجديد غير المألوف وبذلك يشجع على قبوله. وقد كان النشاط التعليمي للنقاد هو السبب الرئيسي في بلوغ الكثير من الفنانين شهرتهم.

■ أقمت العديد من المعارض الفردية، وشاركت في عشرات المعارض الفنية داخل الوطن العربي وخارجه، ما المعرض الذي ترك فيك أثراً خاصاً؟

هذا السؤال يمسّ دائمًا وتراً حساساً لدى أي فنان، فكل معرض يمثل مرحلة من النمو وتحدياً مختلفاً. ولكن إذا أردتُ الحديث عن المعرض الذي ترك الأثر الأعمق والخاص في نفسي، فهو المعرض الفردي الأول.. في هذا المعرض شعرتُ ولأول مرة بأن مشروعي الفني بدأ يتشكل، وأنني لم أعد مجرد هاوٍ أو مجرّب، بل فنان صاحب بصمة ورسالة يسعى لتقديمها.

صحيح أن المعارض داخل الوطن العربي والمشاركات الدولية لها بريقها وأهميتها في صقل الخبرة وتوسيع الآفاق، لكن يبقى ذلك المعرض الأول هو «نقطة التحول» والجسر الذي عبرتُ منه إلى عالم الفن المحترف.

■ زرت العديد من الدول العربية، وشاركت في ندوات متنوعة، كيف تختلف نظرة الجمهور للفن بين بلد عربي وآخر؟

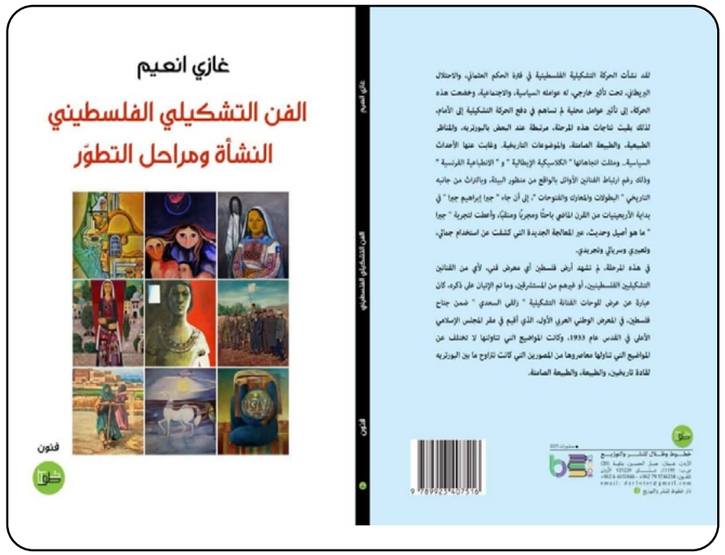
من خلال التنقل والمشاركة في الندوات الفنية عبر مختلف الدول العربية، يمكن ملاحظة أن الجمهور العربي يشترك في تذوقه للفن، لكن زاوية الرؤية والتفاعل تختلف بناءً على الخلفية الثقافية، والامتداد التاريخي، والواقع الاجتماعي والسياسي لكل بلد.

فمثلاً نلاحظ في المغرب العربي التركيز على الفكرة والعمق الفكري، وفي مصر والشام تركيز على الأصالة والتعبير الإنساني، وفي الخليج العربي ينحون نحو التجديد والابتكار المعاصر؛ ورغم أن كل ما ذكر تتقاسمه جميع الدول، ويبقى القاسم المشترك بين كل شعوب هذه الدول هو التعطش للفن الصادق الذي يلامس واقعهم ويعبر عن تطلعاتهم.

■ انتخبت رئيساً لرابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين لدورتين متتاليتين 2008- 2016، ثم انتخبت مجدداً لدورة (2026 - 2028)، هل تعتقد أن انشغال الفنان بالعمل الإداري والنقابي يمكن أن يحد أو يشغل الفنان عن عمله الابداعي، أم لك رأي آخر؟

نعم، يمكن لانشغال الفنان بالعمل الإداري والنقابي أن يحدّ بشكل كبير من طاقته الإبداعية ويشغله عنها، لكن هذه المسألة ليست مطلقة وتعتمد على طبيعة الفنان وكيفية إدارته لوقته. وهناك فنانون كبار نجحوا في الجمع بين القيادة الإدارية والإبداع الفني بفضل مهاراتهم العالية في تنظيم الوقت والفصل التام بين «المكتب» و«المرسم أو الاستوديو».

والعمل الإداري سلاح ذو حدين؛ إذا طغى على حياة الفنان، فإنه قد يحوله إلى «موظف» ويطفئ شعلته الفنية. أما إذا اعتبره رسالة لخدمة زملائه واستطاع



موازنته مع مشروعه الشخصي، فقد يكون إضافة لتاريخه الفني والإنساني.. وأنا أعتبره خدمة للفنان وللحركة التشكيلية فمثلاً في المرحلة التي قدت فيها الرابطة من عام 2008 – 2016 كنت واضعاً برنامجاً لتنظيم الوقت سواء في الرسم أو الكتابة أو البيت أو علاقاتي الاجتماعية حيث كنت في تلك المرحلة نائباً لرئيس اتحاد التشكيليين العرب وكنت رئيساً لتحرير مجلة التشكيلي العربي وكذلك رئيساً لتحرير مجلة الطفل العربي ولا أنكر أن العمل النقابي أثر على ابداعاتي كتابة ورسماً، فمثلاً بعد مغادرة الرابطة عام 2016 أقمت ثلاثة معارض فنية في عمان وبرلين ودبي، وصدر لي ثمانية كتب. .

■ لو طلب منك أن تختصر رحلتك الفنية كلها في لوحة فنية واحدة ماذا ستسميها؟ وماذا ستكون مكوناتها؟

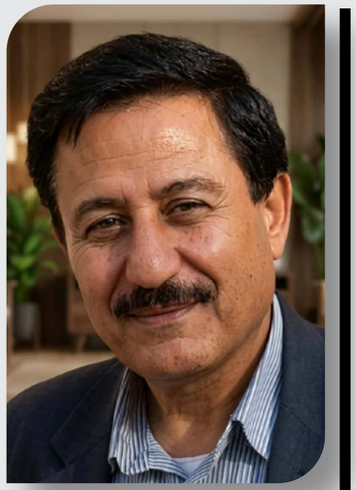
« خذيني بحجم اشتياقي إليك» هذا الاسم يختزل في طياته عاطفة جارفة، ويجعل من الفن وسيلة للوصول، والعبور، والاتحاد بالغاية (سواء كانت الغاية هي الوطن، أو الحبيبة، أو الفن نفسه، أو الذات القديمة).

مكونات اللوحة تبدأ بألوان وخامات تمثل بداياتي الفنية (خامات بسيطة، ألوان هادئة أو أحادية، خطوط تجريبية خجولة)، ثم تتطور وتندمج تدريجياً لتصبح في المنتصف والأعلى أكثر نضجاً، وجرأة، وثراءً بالطبقات. والأثير الطاغي مساحات واسعة وضبابية من الألوان الدافئة والباردة معاً (الرمادي الأزرق مع شروق ذهبي) تعكس مفهوم «الاشتياق» الذي يملأ الفراغ.

وخطوط لينة ومنحنية تشبه الأذرع أو الأمواج الدافئة التي تلتف حول قلب اللوحة. وطاقة نورانية مكثفة في المنتصف تبدو وكأنها تمتص بقية عناصر اللوحة نحوها، تعبيراً عن الجاذبية الشديدة للاشتياق. وتتناثر في اللوحة قطع صغيرة أو ظلال لعناصر مأخوذة من أبرز لوحاتي السابقة. ثم أقوم بدمج بعض أدواتي القديمة، شعيرات من فرشاة قديمة مستهلكة، او بقع ألوان حقيقة تركتها أصابعي على مر السنين.

هذه اللوحة لن تكون مجرد عمل فني، بل ستكون سيرتي الذاتية البصرية. إنها تظهر للمشاهد من أين بدأت، وماذا واجهت، وكيف تطورت أدواتي، وكيف يجمع «الاشتياق» كل تلك السنوات ليصبها في فكرة واحدة ونقطة مركزية واحدة.

> حضرت فلسطين في أعمالي الفنية كقضية حية، وهوية متجذرة، ورمز للصمود والعدالة الإنسانية



الناقد والتشكيلي

غازي انعيم

فنان تشكيلي وناقد وكاتب ونقابي يجمع بين كل هذه الأشياء ليثبت أن الفن رسالة سامية لا تقف عند نقطة محددة، لوحاته وملصقاته وإنجازاته تتحدث عنه.. إنه الفنان غازي انعيم الذي، تقول سيرته إنه ولد في صوريف/ الخليل عام 1960، تخرج في كلية الفنون الجميلة بدمشق عام 1985، رأس رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين من عام 2008 إلى عام 2016، ثم انتخب عام 2025 رئيساً لها، وعضو هيئة إدارية في رابطة الكتاب الأردنيين وأمين الإعلام عن الدورة 2024 - 2026، ساهم في تأسيس اتحاد التشكيليين العرب عام 2014 وانتخب نائباً للرئيس.

عضو الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب، عضو اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا، عضو هيئة تحرير مجلة فنون التي تصدرها وزارة الثقافة. عضو اختيار لجنة العضوية في رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين (عدة دورات)، شارك في تحكيم العديد من المهرجانات والمسابقات والبينياليات الفنية المحلية والعربية، رئيس قسم الجرافيك في المركز الشبابي للإبداع الفني بدولة قطر من عام (2000 - 2001)

محاضر غير متفرغ في قسم الجرافيك في كلية الفنون والتصميم/ الجامعة الأردنية 2007 - 2008. و2020 و2021. محاضر لمادة الجرافيك في مركز تدريب الفنون الجميلة التابع لوزارة الثقافة الأردنية من عام 2010 حتى2014. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات التشكيلية المحلية والعربية، ساهم مع الفنان الفلسطيني مصطفى الحلاج وعبد الحي مسلم ومحمود خليلي بتأسيس وإدارة صالة ناجي العلي للفنون التشكيلية بدمشق عام 1987 م.

رئيس اللجنة المنظمة لملتقى عمان التشكيلي العربي الأول والثاني والثالث والرابع من -2010 2015، رئيس اللجنة المنظمة لملتقى عمان الدولي الأول والثاني لفن الجرافيك.

عضو اللجنة العليا لمهرجان جرش عام 2009. عضو اللجنة العليا لمهرجان الفن التشكيلي العربي في عمان2013. عضو لجنة تقييم مشاريع دائرة الثقافة والإعلام في حكومة الشارقة 2013. عضو اللجنة العليا لاحتفالية مئوية الثورة العربية الكبرى2016 .

عضو لجنة تقييم مشاريع وزارة الثقافة الأردنية 2016.

عمل في مجال الإخراج الصحفي، كما صمم عشرات الشعارات وأغلفة الكتب والمجلات وعمل تخطيطات لعدد من النصوص الشعرية. طبع له عشرات الملصقات التي تتناول القضية الفلسطينية وقضايا عربية وعالمية.

أقام 7 معارض فنية في كل من: دمشق 1983، 1986، 1992. عمان 1994 و2022 م. برلين2021. دبي 2025 .

صدر له المؤلفات التالية:

وجوه من الحركة التشكيلية العربية- الكويت.
مآذن الرحمن في مدار الزمان- الشارقة.
ثريات اللون.. سماء معتمة- الشارقة.
رفيق اللحام رائد الفن الأردني المعاصر- الأردن.
مهنا الدرة: موسيقار الفرشاة.. فيلسوف اللون- الأردن.
ناجي العلي: الريشة السيف – الأردن
صالح المالحي: حياة مؤقتة – متحف هندية – عمان
الفن التشكيلي الفلسطيني: مراحل النشأة والتطور– عمان
محمد بشناق- عمان..

كيف يواجه المبدع الفلسطيني عجزه أمام غزة

زكريا السيد أحمد ـ كاتب فلسطيني ـ سورية

- تبدأ بعض الصباحات اليوم من شاشة الهاتف لا من نافذة البيت، نفتحها لنتفقد (غزة) فنرى قبوراً جديدة، ووجوهاً أطفأها البرد أو أحرقتها النار، وأسماء أخرى غادرت الحياة قبل أن نعتاد أسماء الذين غادروا قبلها، نعد الموتى ونقرأ الأخبار، ونتوقف قليلا أمام صورة طفل انتشل من تحت الركام، ثم ننتقل بعد دقائق إلى إعلان عن هاتف جديد أو مباراة أو برنامج ترفيهي، وكأن العالم قد تعلم كيف يضع المذبحة في الشاشة نفسها التي يضع فيها كل شيء آخر، ولعل الخطر الأكبر في هذا التكرار ليس أن نرى الموت كثيراً، بل أن نعتاد رؤيته، وأن يتحول الدم مع كثرة تدفقه من صدمة إلى صورة، ومن صورة إلى خبر، ومن خبر إلى خلفية بصرية لحياتنا اليومية.



- في خضم هذه المشهدية يجد المبدع الفلسطيني نفسه أمام مأزق لا يستطيع أن يتجاوزه بسهولة، فهو ليس متفرجاً عادياً على ما يحدث في (غزة)، لأن المسافة بينه وبين الضحية ليست مسافة شاشة، ولا يمكنه أن يتعامل مع الموت باعتباره مادة عابرة في دورة الأخبار، ولأنه في الوقت نفسه يعيش ذلك التناقض القاسي بين حياة تستمر، ومدينة لا تكف عن الموت، بين فنجان قهوة يمكن أن يشربه في صباح هادئ، وبين طفل يُسحب في اللحظة نفسها من تحت أنقاض بيته، وهنا يكون أقسى ما يواجهه المبدع هو اكتشاف ضآلة أدواته أمام هذا الحجم من العجز، فالقصيدة لا توقف صاروخاً، واللوحة لا تمنع بيتاً من الانهيار، والكاميرا لا تعيد جسداً من تحت الأنقاض، والكلمات لا تستطيع أن تقود أماً إلى طفلها الذي تبحث عنه بين الحجارة، وهذا العجز لا يسقط قيمة الإبداع، بقدر ما يضع المبدع أمام مسؤوليته الأخلاقية، ويجعله أكثر وعياً بحدود ما يستطيع فعله، وبالمعنى الذي يمكن أن تمنحه كلمته لما يحدث .

- ليس هذا جديداً في التجربة الفلسطينية، فمنذ النكبة كتب الفلسطيني ورسم وصور وروى وشهد، وحاول أن يحمل ما عجز الجسد عن حمله، ولم يستطع المبدع أن ينقذ (فلسطين) من الاقتلاع، ولم تستطع القصيدة أن تعيد اللاجئ إلى بيته، ولم تستطع الرواية أن توقف دبابة، لكن الإبداع استطاع في لحظات كثيرة أن يمنع الآخرين من كتابة النهاية الفلسطينية نيابة عن أصحابها، وهنا تكمن إحدى الوظائف الأعمق للإبداع الفلسطيني في مقاومة المحو حين يعجز عن إيقاف الموت .

- كان (غسان كنفاني) واحداً من الذين أدركوا مبكراً أن الاقتلاع لا يستهدف المكان وحده، بل يحاول أيضاً انتزاع حق الفلسطيني في أن يقول ماذا حدث له، وأن يروي خسارته بلغته، وأن يمنح وجهاً إنسانياً لذلك الذي يمكن اختزاله بسهولة في كلمة (لاجئ)، لذلك لم تكن رواياته وقصصه أدباً مجرداً عما يمر به وطنه، بل كانت محاولة لاستعادة الإنسان من بين أنقاض الحكاية التي أراد الآخرون كتابتها عنه، ولم يملك (كنفاني) بندقية حين حمل قضيته في كتاب، لكنه كان يملك شخصية روائية وذاكرة ولغة قادرة على أن تجعل المأساة الفلسطينية حاضرة في وعي من يقرؤها، لا بوصفها رقماً في سجل الهزائم، بل بوصفها إنساناً له بيت واسم وذاكرة وحق مشروع .

- في الاتجاه نفسه جاء الفنان الشهيد (ناجي العلي) من جدار المخيم، ومن ذاكرة اللاجئ، ومن ذلك الغضب الذي لم يجد طريقه إلى الصمت، وكانت بضعة خطوط في رسومه قادرة أحياناً على اختصار صفحات من الكلام، لا لأنها كانت أقوى من الدبابة، وإنما لأنها كانت ترفض أن تجعل الظلم أمراً عادياً، في حين أن (حنظلة) لم يردع دبابة لكنه بقي شاهداً، وهذه هي المسألة في أن يكون الفن جزءاً من المقاومة لا لأنه يمتلك القوة ذاتها التي يمتلكها السلاح، وإنما لأنه يستطيع أن يقاوم ما لا يستطيع السلاح وحده أن يهزمه .

- في الشعر ومنذ (إبراهيم طوقان) إلى (محمود درويش) و (سميح القاسم) لم تكن القصيدة الفلسطينية مجرد تعليق شعري على حدث سياسي، بل كانت لغة تحمل التجربة الفلسطينية إلى ما هو أبعد من زمنها، فحين غاب الوطن عن الجغرافيا بقي حاضراً في اللغة، وحين أصبح الإنسان الفلسطيني مهدداً بأن يتحول إلى رقم، جاءت الكلمات لتعيد إليه اسمه ووجهه وحقه في أن يكون أكثر من خبر في نشرة الأخبار .

- رغم جميع ما سبق فإن (غزة) اليوم تضع المبدع أمام مأزق أشد قسوة، فالمأساة تصل إليه في لحظتها إلى هاتفه مباشرة، بصوت الطفل ووجه الأم وصورة البيت الذي كان قبل دقائق مكاناً للحياة، ولم يعد التعامل معها مجرد فعل كتابة، بل أصبح فعلاً أخلاقياً تسبق فيه مسؤولية الإنسان رغبة المبدع في القول، فثمة فرق كبير بين أن تكتب لكي تحفظ إنساناً من المحو، وبين أن تكتب لكي تعرض مهارتك في الكتابة، بين نص يبقى فيه اسم الضحية واضحاً، وبين نص يصبح فيه اسم الكاتب أوضح من الضحية، وأيضاً بين التوثيق والاستهلاك، وبين أن يكون المبدع شاهداً وبين أن يجعل من الشهادة منصة لعرض نفسه، وهذا هو بالضبط الفارق بين الإبداع الذي يولد من المأساة، والإبداع الذي يتاجر بها، و(غزة) المكلومة لا تحتاج إلى شاعر يجمّل جثثها بالاستعارات الباهرة، ولا إلى كاتب يحوّل موت أطفالها إلى مادة في سيرته الأدبية، ولا إلى فنان يجعل من الركام خلفية جمالية لصورة مكتملة العناصر، لكنها في الوقت نفسه لا تحتاج إلى صمت كامل، لأن الصمت حين يصبح دائماً قد يتحول ـ من حيث لا يريد صاحبه ـ إلى شريك في النسيان، وهنا ومن باب الإنصاف نجد من خلال متابعاتنا لمشهد (غزة) أن تجربة الكاتب والشاعر الشهيد (رفعت العرعير) كانت من أكثر التجارب الفلسطينية المعاصرة وضوحاً في هذا المعنى، فقد اختار أن يمنح أبناءها مساحة ليتحدثوا عن أنفسهم، وأن يخرج الإنسان الفلسطيني من موقع الشخصية التي يتحدث عنها الآخرون إلى موقع من يملك حق رواية حكايته، وحين استشهد في كانون الأول عام ٢٠٢٣ لم تنته الأسئلة التي حملها، بل ازدادت قسوة، وبقي السؤال عن صاحب الحق في حكاية الفلسطيني حين يقترن القتل بمحاولة محو حكايته حاضراً بقوة .

- من المؤكد أن المبدع الفلسطيني لا يبدأ من الصفر، فخلفه تراكم طويل من التجربة، من النكبة والمخيم والمنفى والانتفاضة وحصار (بيروت) وحصار (غزة)، ومن جدران (ناجي العلي) وكتب (كنفاني)، وقصائد الشعراء وعدسات الذين حملوا الكاميرا إلى الأماكن التي كان الموت يريد لها أن تصبح بلا شهود، لكن هذا التراكم لا يمنح المبدع إجابة جاهزة، وإنما يمنحه معرفة واحدة هي أن الإبداع لا يستطيع دائماً إنقاذ الجسد، لكنه يستطيع أن يقاوم موته الثاني، فالجسد يموت مرة، أما الإنسان فقد يموت مرة أخرى حين يُمحى اسمه وتُنسى حكايته، ويصبح بيته صورة مجهولة، وتتحول وفاته إلى رقم في خبر قديم، ثم يطويها خبر جديد، وهنا تبدأ القيمة الحقيقية لما يستطيع المبدع فعله .

ـ ليس المطلوب منا أن نبالغ في قوة الفن فنقول إنه يستطيع أن يوقف القصف أو يشفي الجرحى أو يفتح المعابر، فهذا كلام لا يواجه الحقيقة، وفي المقابل ليس صحيحاً أن نذهب إلى الطرف النقيض فنعلن عجز الإبداع الكامل، وكأن ما نكتبه أو نصوره أو نرسمه لا قيمة له لأن الصاروخ أقوى من الكلمة، فبين هذين الوهمين توجد الحقيقة الأكثر تواضعاً والأكثر صعوبة في أن الفن قد لا ينقذ الإنسان من الموت، لكنه يستطيع أحياناً أن يمنع الموت من امتلاك الكلمة الأخيرة، ولهذا لزاماً على المبدع الفلسطيني في زمن (غزة) أن يمتلك أدوات أخرى غير أدواته الفنية، فهو معني اليوم أن يعرف متى يتكلم وكيف يتكلم ولمن يتكلم، وأن يعرف أيضاً أن بعض الصمت قد يكون أكثر صدقاً من نص مستعجل، كما أن بعض الصمت قد يصبح ـ إذا طال ـ شكلاً آخر من أشكال المشاركة في النسيان، وليكن واضحاً أنه ليس مطلوباً من المبدع أن يتكلم بدل الضحية، بل أن يعمل بحيث لا تُمحى الضحية، وأن يحفظ الاسم قبل أن يصنع الصورة، والوجه قبل أن يصنع الاستعارة، والبيت قبل أن يصنع المشهد، ولذلك فإن المبدع في حضرة الإبادة الجماعية في (غزة) لا ينبغي له أن يقيس عمله بجمال النص وحده، بل بما تركه هذا النص للإنسان الذي كتب عنه سيما في حفظه من المحو، وهنا على المبدع أن ينحاز إلى الخيار الأخلاقي في أن يحافظ على إبداعه شاهداً على المأساة، لا شاهداً على براعته .

- إن أخطر ما يمكن أن يحدث لغزة اليوم ليس فقط في عجزنا عن إنقاذها، بل أن نتعلم كيف ننظر إلى موتها دون أن نتألم، وأن يصبح الركام مألوفاً، وهنا تحديداً يصبح عجز المبدع أمام (غزة) بداية حقيقية له، لأنه من بعد تلك البداية سيعرف حدود فنه فلا يدعي ما لا يستطيع، ويعرف مسؤوليته فلا يتخلى عما يستطيع، وستكون كلماته أقل لمعاناً وأكثر صدقاً، وصورته أقل استعراضاً وأكثر شهادة، وقصيدته أقل بحثاً عن التصفيق وأكثر وفاء لمن لا يستطيع أن يتكلم، فأفضل نص عن (غزة) قد لا يكون النص الذي يدهشنا أكثر، وإنما النص الذي يجعل اسم الضحية أوضح من اسم كاتبه، والمبدع حين يبلغ هذه الدرجة من الوعي لا يعود معنياً بأن ينتصر نصه على نصوص الآخرين، بقدر ما يعنيه أن ينتصر الإنسان في نصه على محاولات شطبه، وكأن (رفعت العرعير) قبل رحيله ترك للمبدع الفلسطيني وصيته الأخيرة {{ فليأتِ موتي بالأمل، فليصبح حكاية}}.

مثقف الشتات الفلسطيني في زمن التحولات

وليد محمد محمد ـ كاتب وصحفي فلسطيني ـ سورية



لم يكن الشتات الفلسطيني مجرد جغرافيا قسرية فرضتها النكبة الكبرى وإنما تحول بمرور الوقت إلى خزان بشري وثقافي أعطى لفلسطين معناها السياسي والتحرري وبرز دور المثقف ليس بوصفه حارساً للذاكرة فحسب بل باعتباره مقاوماً لمحاولات التذويب وطمس الهوية ومدافعاً عن السردية الفلسطينية وسفيراً لها إلى العالم وتحوله إلى أحد أهم روافع الثورة الفلسطينية المعاصرة حيث أسهم في صياغة خطابها فكانت القصيدة والرواية واللوحة والصحافة والكتاب والأبحاث والصوت والصورة وكان جبرا إبراهيم جبرا وغسان كنفاني ومحمود درويش وناجي العلي وإسماعيل شموط وإدوارد سعيد وفيصل دراج وحسن حميد وإبراهيم نصرالله ومع تبدل الخرائط السياسية والتحولات الكبرى التي شهدتها القضية الفلسطينية ووصولها إلى هذه المرحلة المعقدة واختلاف أدوات الصراع ومع انحسار دور الثقافة وجد المثقف الفلسطيني في الشتات نفسه أمام تحديات كبيرة تفرض عليه أن يقف بجرأة أمام مسؤولياته الأخلاقية والتاريخية في التأثير والتغيير والدفاع عن القضية.

إن السؤال المهم المطلوب الإجابة عنه هو سبب تراجع دور المثقف الفلسطيني في الشتات وحجم حضوره وتأثيره في هذه اللحظات التاريخية التي تمر بها القضية الفلسطينية والتي تتعرض لاختبار وجودي وحرب مفتوحة على كافة المستويات وهذا ما يفرض عليه تحويل مخزونه المعرفي والثقافي والإعلامي والأدبي إلى قوة مادية واجتماعية وسياسية وإعلامية للتأثير في الواقع الداخلي ومخاطبة العالم الخارجي بلغة يفهمها، و لن يكتمل ذلك إلا عندما يصبح إنتاجه جزءاً من عملية بناء الوعي وتشخيص الواقع وفتح آفاق للإجابة عن أسئلة المستقبل، وكما قال غرامشي: ليس المثقف كائناً معلقاً فوق الواقع ولا شخصية مستقلة تماماً عن الشروط الاجتماعية والسياسية التي أنتجته وإنما هو جزء من البنية الاجتماعية يتشكل داخلها ويؤثر فيها في الوقت نفسه وهو ليس مجرد مراقب للواقع بل هو طرف في الصراع على تشكيل الوعي الاجتماعي، والصراع السياسي لا يجري فقط في المؤسسات ومواقع السلطة وإنما يجري أيضاً في مجال الأفكار والثقافة والإعلام والتعليم واللغة والخطاب وهنا يلعب المثقف دوراً أساسياً في إنتاج المعاني التي يفهم المجتمع من خلالها ذاته وواقعه ومستقبله .

إن تراجع دور المثقف الفلسطيني في الشتات ليس بسبب غيابه فهو موجود وإنما بسبب غياب فاعليته وتأثيره في الفضاء الفلسطيني العام وانتقاله إلى مراقب يكتفي بوصف الأحداث دون المساهمة في إنتاج الفعل الذي يغير مسارها ويطرح الأسئلة حولها وقد تجلى ذلك بوضوح بعد التحولات الكبيرة في مسار القضية ولا سيما حرب الإبادة على غزة وما رافقها وما تبعها ولا يمكن الحديث عن ذلك دون التطرق إلى التحول الكبير في مسار القضية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في العام 1993 وما شكله من منعطف كبير في التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني وخاصة أنه نقل مركز الفعل السياسي والثقافي من الشتات إلى الداخل الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور التاريخي لمثقفي الشتات وانتقال بعضهم من خطاب التحرر الوطني إلى الخطاب التسووي والبراغماتي مما أدى إلى تفكك المجال الثقافي الوطني الجامع حيث كان أهم أدوار المثقف الفلسطيني قبل أوسلو تجاوز الجغرافيا من المخيمات في الشتات إلى الضفة وغزة وفلسطين 1948 فيما حول أوسلو هذا المجال إلى مساحات سياسية واجتماعية وثقافية متباعدة وذات أولويات واهتمامات مختلفة وانعكس ذلك بشكل كبير على اللغة التي يستخدمونها فبعد أن كانت الثقافة محكومة بشكل كبير بمفردات التحرر والمقاومة والعودة والمخيم والاقتلاع والنكبة والمنفى والهوية لتظهر بعد أوسلو مفردات أخرى كالدولة والسلام والمفاوضات والتنمية والأمن والمؤسسات والحكم والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والقانون والإصلاح الإداري وهذا ما جعل مثقف الشتات يشعر بحالة إقصاء تدريجي للغته التي يعتبرها مكوناً أساسياً من هويته السياسية والثقافية والفكرية، ثم جاءت حالة الانقسام السياسي والجغرافي 2007 لتزيد من حالة الإرباك في الساحة الفلسطينية وتعيد تشكيل الفضاءات الفلسطينية ومنها الفضاء الثقافي وخاصة لدى مثقفي الشتات لأن الانقسام أعاد ترتيب الأولويات السياسية والمؤسساتية وأدى إلى تشظي المؤسسات الوطنية الجامعة وتراجع الأطر القادرة على استيعاب طاقات الشتات ومثقفيه والذين وجدوا أنفسهم أمام أفق ضيق للحركة والتأثير وبدلاً من أن تكون الثقافة منصة جامعة تحولت إلى أحد أسوأ أوجه الانقسام وبدلاً من أن تكون مجالاً لبناء المشترك الوطني أصبحت انعكاساً للواقع السياسي والمناكفة والشيطنة في أحيان كثيرة .

كما برزت مظاهر عديدة وسمت المشهد الثقافي وحركة المثقف في الشتات ومنها فقدانه قدرته على المبادرة وأصبح نشاطه الثقافي يرتبط بدعوة إلى ندوة هنا وأمسية هناك بعد أن كان دوره وحضوره فاعلاً في مراحل تاريخية سابقة بتجاوز حدود الكتابة إلى المبادرة والتنظيم والتأثير في المجال العام وتحول النشاط الثقافي في أحيان كثيرة إلى عمل فردي أو موسمي أو مناسباتي (وهذا ليس تقليلاً من أهمية المناسبات الوطنية والثقافية فهي ضرورية لإحياء الذاكرة والهوية) وأصبح المثقف وكأنه يعمل في بيئة منعزلة عن محيطه السياسي والاجتماعي وبلا شك فإن غياب المؤسسات الوطنية الثقافية تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في تفكك الجهود وتبعثرها وغياب مشروع ثقافي وطني ومنظم. كما يلاحظ أن مثقف الشتات الفلسطيني وبدلاً من التوجه إلى البيئة الاجتماعية بكل فئاتها حصر نشاطه في دائرة ضيقة قوامها المثقفون أنفسهم مما يفقده جزءاً كبيراً من دوره وبدل أن يستفيد من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لكسر العزلة الجغرافية والوصول إلى أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع في المخيم والمدينة والمدرسة والمعمل والمهجر ومع الأجيال الجديدة استمر في مخاطبة شريحة محدودة تشاركه الموقف والرأي والاهتمامات ذاتها.

وأمام انتقال المثقف من زمن كانت الصحيفة والكتاب والمجلة والمنبر الثقافي هي الوسائط الأساسية لتقديم إنتاجه إلى أدوات إنتاج جديدة في فضاء رقمي مفتوح ومنصات إلكترونية ووسائل تواصل اجتماعي يبدو أن المثقف لم ينجح بعد في توظيف هذه الأدوات في خدمة مشروعه وذلك ليس لجهله بالتكنولوجيا وإنما لطريقة التعامل معها فالمنصات الرقمية لا تحتاج حضور المثقف وحسب وإنما تحتاج إلى خطاب وطريقة سرد وتقديم ولغة جديدة وسرعة في التفاعل ومعرفة بالأدوات وهذا لا يعني التخلي عن الكتاب أو المقال أو البحث بل يعني توسيع أدواته بحيث يصبح الكتاب أساساً للمعرفة والمقال أداة للتحليل والمنصة وسيلة للوصول والفيديو والرسوم جسوراً للوصول إلى الأجيال الجديدة .

وجد المثقف الفلسطيني في الشتات أيضاً نفسه أمام مؤسسات ثقافية وسياسية واجتماعية محدودة الإمكانيات وترتبط بصورة أو بأخرى بالبنية السياسية والتنظيمية الفلسطينية مما جعل العلاقة ملتبسة بين المثقف والمؤسسة فهو من جهة يحتاج المؤسسة كي تتبنى إنتاجه ومن جهة أخرى تحتاج المؤسسة إلى المثقف كي تعطي لنفسها بعداً معرفياً وثقافياً وتكمن المشكلة حين تفرض المؤسسة حدوداً وأطراً تتناسب مع سياساتها على المثقف وتفقده استقلاليته، أما عن علاقته بالسياسي وللإنصاف فإن الفصائل الفلسطينية لعبت دوراً مهماً في إنتاج النخب الثقافية والمثقفين وصقلت كثيراً من المواهب ومن الظلم النظر إلى علاقة المثقف بالسياسي من باب التبعية فقط والمشكلة تكمن في تحول السياسي إلى مرجعية للمثقف تحدد له ماذا ينتج وماذا يقول بحيث يفقد المثقف دوره النقدي إذ إن المطلوب ليس الفصل بين المثقف والسياسي ولا أن يبتعد المثقف عن مؤسسات شعبه وتنظيماته وإنما بناء علاقة تقوم على الاستقلال والشفافية وأن ينطلق من مثقف تنظيمي إلى الفضاء الثقافي الوطني العام مع احتفاظه بحقه بالنقد والمساءلة وتشريح الظواهر كما هي.

ولا يمكن الحديث عن تراجع دور المثقف الفلسطيني في الشتات دون النظر إلى البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها فهو مثل غيره يتأثر باستقرارها أو باضطرابها وبهوامش الحرية المتاحة فيها، ولقد أثرت البيئات السياسية والاقتصادية الهشة والتي شهدت حروباً وصراعات ونزاعات مسلحة وتوترات أمنية خلال العقدين الماضيين على الحالة الثقافية الفلسطينية في الشتات وانكفأ المثقف لتأمين لوازم الحياة والبقاء والأمان أكثر من التفاته إلى الإنتاج الثقافي إضافة إلى فقدانه حرية التعبير وإقامة الفعاليات وإنتاج المعرفة وهو لا يلام عندما تكون الضغوط المعيشية كبيرة والاحتياجات أكبر في ظل فقدان الموارد إذ لا يمكن الحديث عن الوضع الاقتصادي للمثقف باعتباره شأناً شخصياً منفصلاً عن الشأن الثقافي فالفقر والبطالة والضغط المعيشي والأمني وتراجع الدخل تؤثر على المثقف وتعيقه .

لا يتحمل المثقف الفلسطيني في الشتات المسؤولية وحده في ظل ضعف وغياب المؤسسات الثقافية الفلسطينية المستقلة إضافة إلى ضعف الموارد والإمكانات المتاحة للعمل الثقافي المستقل وغياب المشاريع الثقافية طويلة الأمد وتراجع مكانة الكتاب والقراءة وانتشار الثقافة الشفوية والموجزات وكذلك سطوة وسائل التواصل الاجتماعي على معظم النشاط الثقافي، ومن الظلم أن تطالب المثقف الفلسطيني في الشتات أن يكون مؤسسة ثقافية كاملة بمفرده كاتباً وصحفياً وباحثاً وناشطاً ومموّلاً لمشروعاته في الوقت نفسه، فاستعادته لدوره ووظيفته يحتاج إلى مشروع متكامل وليس إلى دعوات أخلاقية فقط وهذا يتطلب بناء شبكة فلسطينية للمثقفين بجميع اختصاصاتهم وإنتاجاتهم في فلسطين والشتات إضافة إلى توظيف أدوات العصر بما يخدم دور ووظيفة المثقف لأن المرحلة الراهنة تحتاج إلى مثقف مختلف مثقف يدرك أن المعركة هي معركة معرفة ووعي ورواية وتكنولوجيا ورأي عام كما يدرك أن فلسطين تحتاج إلى مثقف يحرس الحقيقة ويحمي الذاكرة ويطرح الأسئلة عند الأزمات، مثقف يحول المعاناة الفلسطينية إلى معرفة والمعرفة إلى وعي والوعي إلى مشروع.

«النقد بين بناء الفكرة وهدمها»: نحو وعي أعمق لوظيفة النقد

حيدر العيلة - باحث مختص بالشأن الإسرائيلي غزة ـ فلسطين

الكتابة ليست مجرد وسيلة لنشر الأفكار أو التعبير عن موقف من قضية ما، بل هي قبل ذلك مساحة للتفكير والمراجعة ومحاولة فهم ما يجري حولنا. فالكاتب حين يضع فكرة على الورق لا يقدّم نصاً فحسب، وإنما يضع جزءاً من رؤيته وتجربته وأسئلته أمام الآخرين. وقد لا يعرف في كثير من الأحيان من قرأ ما كتب، ولا مقدار ما تركه النص من أثر، لكن ذلك لا يلغي قيمة الكتابة بوصفها فعلاً من أفعال التفكير.

غير أن النص، بمجرد نشره، لم يعد ملكاً خالصاً لكاتبه. يدخل إلى فضاء أوسع، يقرؤه أشخاص مختلفون في تجاربهم ومعارفهم ومواقفهم، فيتفق بعضهم معه ويختلف آخرون، ويطرحون أسئلة ربما لم تخطر للكاتب نفسه. وهنا تبدأ الوظيفة الحقيقية للنقد؛ فالفكرة التي لا تُختبر تبقى أسيرة صاحبها، أما الفكرة التي تدخل في الحوار فتتاح لها فرصة أن تكتشف قوتها وضعفها معاً.

فالكاتب، مهما بلغ من المعرفة والخبرة، لا يستطيع أن يرى فكرته من جميع جوانبها. وربما يكون قربه الشديد منها سبباً في عدم رؤيته لبعض ثغراتها. وفي المقابل يستطيع قارئ بعيد عن الفكرة أن يلتقط تناقضاً أو نقصاً أو افتراضاً لم ينتبه إليه صاحب النص. ولهذا لا ينبغي النظر إلى النقد باعتباره خصومة مع الكاتب، بل باعتباره فرصة لاختبار الفكرة في فضاء أوسع من وعي صاحبها.

النقد ليس رفضاً

ثمة فارق أساسي بين النقد والرفض. أن تقول للكاتب إنك لا توافقه لا يعني أنك نقدت فكرته. النقد الحقيقي يبدأ من محاولة فهم ما قاله الكاتب، ثم مناقشة مقدماته وأدلته ومنطقه والنتائج التي انتهى إليها.

النقد الجاد لا يكتفي بالقول: «أنا لا أتفق معك»، بل يسأل: لماذا؟ أين تكمن المشكلة؟ هل هناك معلومة ناقصة؟ هل الاستنتاج لا يتناسب مع المقدمات؟ هل توجد زاوية أخرى لم تُناقش؟ وهل يمكن الوصول إلى نتيجة مختلفة انطلاقاً من المعطيات نفسها؟

وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من التعامل مع النص:

الأول هو النقد الجاد والبنّاء، وهو الذي ينشغل بالفكرة نفسها، فيفحصها ويختبرها ويكشف جوانب القوة والقصور فيها. وقد يكون هذا النقد حاداً، بل قاسياً أحياناً، لكنه يظل نقداً ما دام موجهاً إلى الفكرة لا إلى صاحبها. والكاتب يحتاج، في الحقيقة، إلى هذا النوع من القراء؛ إلى من يجعله يعود إلى نصه ويفكر فيه مرة أخرى.

أما النوع الثاني فهو النقد الانفعالي، الذي يبدأ من موقف عاطفي قبل أن يبدأ من قراءة وتحليل. فقد يغضب القارئ من فكرة فيرفضها كلها، أو يعجب بها فيقبلها كلها، دون أن يتوقف طويلاً عند تفاصيلها. وتزداد هذه المشكلة في زمن وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قد يكتفي البعض بقراءة العنوان، أو يقتطع جملة من سياقها، ثم يبني عليها موقفاً كاملاً من النص.



أما النوع الثالث فهو النقد الذي يستهدف الشخص بدلاً من الفكرة. وهنا ينتقل السؤال من «ماذا قال الكاتب؟» إلى «من هو الكاتب حتى يقول ذلك؟». فتبدأ محاكمة تاريخه أو انتمائه أو دوافعه أو شخصيته أو حياته الخاصة، بدلاً من مناقشة ما كتبه. وهذا ليس نقداً للفكرة، مهما كان قاسياً، بل محاولة لإسقاط قيمة القول من خلال الطعن في قائله.

ومن الأخطاء الشائعة أن نعتقد أن صحة الفكرة تتوقف على صاحبها. فقد يقول شخص لا نحبه كلاماً صحيحاً، وقد يقول شخص نحترمه كلاماً يحتاج إلى مراجعة. لذلك ينبغي أن يكون معيارنا في الحوار هو قوة الحجة وسلامة المنطق، لا صورة المتحدث في أذهاننا.

الاختلاف لا يعني الخطأ

من المهم أيضاً أن نخرج من فكرة أن الاختلاف بين شخصين يعني بالضرورة أن أحدهما مخطئ. بعض القضايا تحتمل أكثر من قراءة، وبعضها يحتاج إلى نقاش طويل قبل الوصول إلى نتيجة. وليس مطلوباً من الكاتب أن يغيّر قناعته كلما اعترض عليها أحد.

الكاتب الذي يبدّل موقفه عند أول اعتراض يفقد استقلاله، لكن الكاتب الذي يرفض كل اعتراض لمجرد أنه اعتراض يفقد أيضاً القدرة على التطور. وبين هذين الطرفين توجد مساحة أكثر نضجاً: أن أتمسك بما أراه صحيحاً، وفي الوقت نفسه أترك الباب مفتوحاً لاحتمال أن أكون قد أخطأت في جانب منه.

وهنا يصبح السؤال الحقيقي: متى ينبغي للكاتب أن يراجع قناعته؟

ليس كل نقد سبباً للتراجع، لكن بعض النقد يستحق التوقف. فإذا كشف الناقد تناقضاً حقيقياً في الفكرة، أو قدّم معلومة جديدة، أو أظهر أن الاستنتاج لا يستند إلى مقدماته، فإن مراجعة الموقف لا تكون هزيمة ولا تنازلاً، بل علامة على النضج الفكري.

المشكلة ليست في أن نغيّر رأينا، وإنما في أن نعتبر تغيير الرأي عيباً. الإنسان الذي يكتشف خطأه ثم يصر عليه حفاظاً على صورته أمام الآخرين لا يدافع عن مبدأ، بل عن كبريائه. أما الذي يستطيع أن يقول: «كنت مخطئاً في هذه النقطة»، فهو لا يخسر مكانته، بل يضيف إلى تجربته معرفة جديدة».

ولعل أصعب أنواع النقد هو النقد الذي يوجهه الإنسان إلى نفسه. فالكاتب لا ينبغي أن ينتظر الآخرين دائماً حتى يكشفوا له مواطن الضعف في نصه. عليه، قبل نشره، أن يسأل نفسه: هل شرحت فكرتي بما يكفي؟ هل استخدمت تعميماً لا أملك دليله؟ هل تركت جانباً مهماً دون مناقشة؟ هل يمكن أن يُفهم كلامي على نحو مختلف عما قصدته؟

هذه الأسئلة لا تعني أن الكاتب يجب أن يكتب نصاً يرضي الجميع؛ فهذا مستحيل. لكنها تعني أن عليه أن يتحمل مسؤوليته تجاه ما يكتب، وأن يفرق بين من يختلف معه لأن لديه حجة، ومن يرفضه لمجرد الرفض.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للكاتب أن يقع في خطأ مقابل، فيضع كل نقد لا يعجبه تحت عنوان «النقد الهدام». فقد يكون النقد موجعاً أو خشناً في لغته، لكنه يكشف مشكلة حقيقية. لذلك علينا أن نتعلم فصل أسلوب النقد عن قيمة ما يقوله النقد. قد نرفض الطريقة، لكن علينا ألا نرفض الفكرة الصحيحة لمجرد أنها قيلت بطريقة لا تعجبنا.

من هدم الفكرة إلى إعادة بنائها

وظيفة النقد الأعمق، في تقديري، ليست هدم الأفكار، وإنما اختبار قدرتها على الصمود وإعادة بنائها عند الحاجة.

فالفكرة ليست كتلة واحدة لا يجوز الاقتراب منها. قد يكون في جوهرها ما يستحق الدفاع عنه، وفي بعض تفاصيلها ما يحتاج إلى تعديل، وفي بعض مقدماتها ما يحتاج إلى إعادة نظر. والنقد الجيد يستطيع أن يميز بين هذه المستويات، فلا يهدم الفكرة كلها لأنها أخطأت في جزئية، ولا يحافظ على كل تفاصيلها بدعوى الدفاع عن جوهرها.

وهنا يصبح النقد عملية بناء حقيقية. قد يأتي القارئ باعتراض يكشف ثغرة، فيدفع الكاتب إلى إضافة حجة. وقد يلفت نظره إلى جانب غائب، فيوسع زاوية النظر. وقد يثبت أن نتيجة معينة كانت متسرعة، فيعيد الكاتب صياغتها بصورة أكثر دقة. وعند المراجعة قد تبقى الفكرة الأساسية كما هي، لكنها تصبح أكثر تماسكاً وأقل عرضة للثغرات.

وهذا الأمر لا يخص الكتاب والكتابة وحدهما. فالمجتمعات والمؤسسات والتنظيمات والأحزاب التي لا تسمع إلا المديح تفقد تدريجياً قدرتها على رؤية أخطائها. وحين يصبح الاختلاف تهمة، والنقد إساءة، والمراجعة خروجاً على الجماعة، تتحول المؤسسات من أماكن لإنتاج الأفكار إلى أماكن لإعادة إنتاج المواقف نفسها.

لكن النقد داخل المؤسسات يحتاج أيضاً إلى مسؤولية. فليس الهدف من كشف الخطأ التشهير بصاحبه، ولا تحويل المراجعة إلى تصفية حسابات. النقد الذي يهدف إلى الإصلاح يجب أن يبحث عن الخلل، لا عن ضحية يحمّلها كل الأخطاء.

وفي النهاية، لا أعتقد أن قيمة النقد تقاس بمدى قسوته، ولا بقدرته على إحراج الكاتب أو إسقاطه، وإنما بما يضيفه إلى الفكرة. كما أن قيمة الكاتب لا تقاس بعدد من يصفقون له، ولا بعدد من يختلفون معه، وإنما بقدرته على أن يواصل التفكير بعد أن ينتهي التصفيق ويبدأ السؤال.

الكتابة ليست إعلاناً عن امتلاك الحقيقة، والنص ليس حكماً نهائياً لا يقبل المراجعة. إنما هو محاولة لفهم الحقيقة من زاوية معينة، ثم اختبار هذه المحاولة أمام الآخرين.

لذلك لا أخشى الاختلاف مع ما أكتب، ولا أبحث عن إجماع حوله. ما أتمناه هو أن يكون الاختلاف مدخلاً إلى نقاش حقيقي، وأن يكون النقد وسيلة لتوسيع الفكرة لا لتشويه صاحبها.

فالمشكلة ليست أن نختلف، وإنما أن نعجز عن تحويل اختلافنا إلى معرفة.

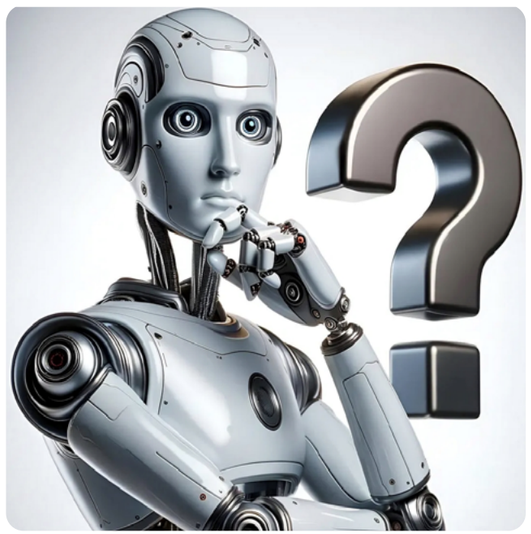
وحين يتحول النقد من رغبة في هدم الآخر إلى محاولة لفهم الفكرة، ومن محاكمة الكاتب إلى اختبار حجته، يصبح أكثر من مجرد اعتراض؛ يصبح شريكاً في بناء الفكرة، وتطوير الكاتب، وتعميق الوعي.

قبل أن يحكمنا الذكاء الاصطناعي: هل نحن مستعدون للمواجهة؟!

باسمة حامد ـ كاتبة وباحثة سورية

تقف المجتمعات الإنسانية الآن على أعتاب تحوّل تاريخي هام مع صعود الذكاء الاصطناعي (AGI)، وقد تكون المرحلة الزمنية الراهنة هي الأصعب في التاريخ البشري ربطاً بما تحققه القفزة التقنية من إنجازات علمية متقدمة على كافة الأصعدة.

فنحن أمام طوفان تكنولوجي مرعب يغيّر أنظمة التعليم والإعلام والطب والسياسة والاقتصاد والثقافة والتجارة والزراعة والقوانين.. ويجرف معه كل شيء: الوظائف، الإبداع، وطرق التفكير.. مكبّلاً الأنشطة البشرية ومخترقاً مساحة النفس الإنسانية بكل تفاصيلها وخصوصياتها الروحية والعاطفية والعقلية بما فيها الأفكار والمشاعر والأحاسيس!!



التحوّل الأخطر

ومع هذا الحضور التقني المتصاعد في تفاصيل الحياة اليومية ووسط دعوات أمريكية إلى إبطاء وتيرة الذكاء الاصطناعي، ورؤية صينية تقول إن هذه هدف تلك الدعوات هو «تثبيت التفوق الأمريكي»، مازال السباق التكنولوجي يحقق قفزات مذهلة على حساب الإنسان وقدراته في الإبداع والتفكير والحركة والعمل والقرار.

وتحت شعار (التقدم العلمي) يواصل التغوّل التقدم إلى مواقع المسؤولية، والاندماج في كل الجوانب المتعلقة بشؤون الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وبلا هوادة: (سوق العمل، التعليم، الوزارات، الطب والصحة، القوانين، الرياضة، التجارة، الزراعة، الفن، الأدب..).

ولا شك أن هذه القوة التقنية تشوّه الفطرة السليمة دون اكتراث للجوهر الإنساني الحقيقي، ولقدسية النفس الإنسانية المكرّمة والمفضلّة على سائر المخلوقات، ولها سُخّرَ الكون بكل ما فيه كما جاء في سورة الإسراء: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)﴾.

وليس من المبالغة القول بأن الذكاء الاصطناعي يعبث عملياً بالمستقبل البشري وحياة المجتمعات التي قامت منذ بدء الخلق على حركة الإنسان وقدرته على استكشاف الطاقات الكونية وتسخيرها لخدمته وتطوّر وعيه.

فالتقنيات الرقمية لم تفقد عشرات الملايين من الناس وظائفهم فقط، بل تكرّس السلوكيات الفردية وتعزز الشعور بالانغلاق على الذات والعزلة والأنانية.

(الإرضاع الترفيهي)

في هذا السياق من الضروري الانتباه إلى ما يحدث في كواليس المشهد العام، حيث يتم تداول مصطلح «الإرضاع الترفيهي» الذي ظهر في نقاشات القادة العالميين في السنوات الأخيرة، ووثّقه كتاب (فخ العولمة) لمؤلفيه (هانس بيتر مارتين وهارالد شومان).

فالمصطلح الخطير -الذي صاغه (بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق) حول مستقبل العالم في ظل التكنولوجيا والعولمة- أتى ككفرة أساسية على السؤال المطروح:

إذا كانت التكنولوجيا والأتمتة ستقلل الحاجة إلى أعداد كبيرة من العاملين، وإذا كان الاقتصاد العالمي لن يحتاج إلّا لنسبة 20% من سكان العالم لإنتاج كل شيء.. فكيف يمكن التعامل مع النسبة الباقية منهم؟!!

والجواب جاء صادماً كالتالي:

يجب إشغال وقت واهتمامات 80% من سكان العالم الذين سيصبحون خارج دائرة التأثير والإنتاج والفائضين عن الحاجة الاقتصادية بجذب انتباههم بجرعات مستمرة من الترفيه السطحي والتسلية والمتعة (الرياضة، الفن، الطبخ، مباريات، أخبار.. إلخ)، بحيث يصبح وقوعهم في هذا الفخّ وسيلة لتخديرهم واستهلاك طاقتهم، وشلّ قدرتهم على التفكير والتساؤل، ومنعهم من امتلاك المهارات الإبداعية والمهنية أو التخطيط لمستقبلهم بالشكل السليم!!

وبالطبع إن سرقة وعي الإنسان وإضاعة وقته، وتشتيته عن أهدافه، ومنعه من التفكير بهذه الأساليب هي أخطر أنواع السيطرة، لأنه يسلبه الغاية الأسمى من خلقه.

نحن فعلياً في مرحلة فارقة ومفصلية، والحال، أن الهوية الإنسانية باتت في خطر وجودي شديد مع استمرار الترويج الغربي لنظرية: (الآلة السيدة، الآلة الإنسان)، وفلسفة «نهاية عصر الإنسان وبداية عصر ما بعد الإنسانية»، ولا ينبغي التغافل عن أن هذا الترويج يأتي بعد مرور ثلاثة عقود على نظرية (المليار الذهبي) المتطرفة التي نادت بضرورة سيطرة النخبة على مصادر الطاقة والغذاء بشكل دائم من خلال تقليل سكان العالم «غير الضروريين» إلى «المليار الذهبي» بافتعال المجاعات والأوبئة والأسلحة البيولوجية المطوّرة والفيروسات والحروب.. وغيرها باعتبارها الوسائل الحتمية لتحقيق هذا الهدف!!

في هذا السياق تشير التقديرات الأخيرة للخبراء والمختصين بأنه من الممكن أن يؤدي تطور الذكاء الاصطناعي إلى تقويض (القدرات، الإمكانيات، الإرادات) لدى البشر، وبالتالي لن يكون بإمكان أحد من الناس اتخاذ القرارات المصيرية والمستقلة بحلول العام 2030، ما يشكّل تهديداً حقيقياً للوجود الإنساني والروابط الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والمفاهيم الجامعة للوعي العام والتي بُنيت على أساسها المجتمعات منذ الأزل: (التعاون، التضامن، التشارك، التعاضد، التكافل، التراحم.. إلخ)..

إذاً.. كيف نواجه هذا التحدي ونحمي هويتنا الإنسانية من الاندثار والتشظي مع مواكبة العصر الرقمي ومتطلباته وسط المخاوف من فقدان السيطرة على الأنظمة الذكية؟!

وكيف نستثمر تلك الأنظمة في بناء المجتمعات كأداة مساعدة في العلم والمعرفة دون أن تفكّر بالنيابة عنا؟!

ويبقى السؤال الأهم: كيف نصحح البوصلة ونسيطر على الآلة قبل أن تسيطر علينا؟!!

إنها أسئلة المصير الإنساني التي تحتاج إلى إجابات عملية شافية في عالم يتحرك بسرعة الذكاء الاصطناعي.

حتى لا تقودنا الآلة..

من المؤكد أن البشرية في العصر الراهن لم تعد تملك ترف رفض أو قبول الذكاء الاصطناعي لأنه أصبح أمراً واقعاً لا مفرّ منه، لكن مع كل ما تقدّم لا يجب النظر إلى التكنولوجيا الذكية على أنها شرّ مطلق أو خير مطلق.. ولا ينبغي الخوف منها بل فهمها واستيعابها والتعامل معها بوعي وإدراك وتوازن ومسؤولية.

فهي أداة موجّهة ومسيسة وليست حيادية، أي أنها غير عاقلة ولا تفرّق بين الصواب والخطأ وتنحاز للمعلومات والبيانات المدخلة إليها، وبالتالي تتخذ موقف الدول المصنعة لها ومبرمجة للعمل وفق مصلحتها.

وبالنتيجة نحن في مواجهة فكرية مع قوة رقمية تفتقر للفهم الأخلاقي العميق، وتبلوِّر قيمّاً مستهجنة وغريبة تعيد تشكيل الإنسان من الداخل، وتسرق إنسانيته ضمن إيقاع زمني متسارع وفضاء رقمي لا محدود من المعلومات والأوهام والزيف والصور والمشاهدات والألوان والأفكار والمشاريع والاقتراحات..

ومن هنا تظهر الحاجة إلى التثقيف والتوعية بالمتغيّرات، والمسألة تستلزم بحثاً جدياً في قضية الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الذكية، إذ لا يكفي أن نتعلم مهارات توجيه الآلة لنرتاح من أعباء الحياة في العمل والمنزل والمدرسة والجامعة.. إذ يجب أن نتعلم أولاً كيف نسيطر عليها ونستثمرها بشكل آمن، ولا ننساق خلفها بوصفها وسيلة وليست غاية بحدّ ذاتها حتى لا نسمح لها بسحق إنسانيتنا ودورنا وإرادتنا المستقلة.

هل ننجو؟!

تواجه البشرية جمعاء تحدياً غير مسبوق مع تطور الذكاء الاصطناعي، والمجتمعات العربية والإسلامية ليست بمنأى عن تأثيرات هذه المواجهة لكنها قد تكون الأقل ضرراً لكونها محمية بالموروث الديني الذي يُعلي من شأن الإنسان وقدره باعتباره غاية للوجود وله قيمة عليا وحقوق وواجبات ومكانة وإمكانيات عقلية وروحية وإرادة حرّة مقدسة.

لذلك من المهم بالنسبة لهذه المجتمعات أولاً إعادة الإنسان إلى الواجهة، والتركيز على أن التقنية وسيلة لخدمته وليست بديلاً عنه.

ومواجهة الغزو الرقمي يبدأ من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع، فالجميع معني بالتثقيف الفعّال الذي يجمع بين (المعرفة التقنية، الوعي الأخلاقي، المهارة العلمية)، وثمة ضرورة قصوى لتنوير الوعي العام بالتقنيات الذكية (حدودها، مخاطرها، فائدتها، التحكم في أدواتها، التكيّف معها، كيفية تحجيم دورها وطرق الاستفادة منها..).

ويمكن أن تصنع حملات التوعية المستمرة فرقاً كبيراً بهذا الخصوص، والخطوة الأساسية في بناء الوعي تتم عبر دمج البعد الأخلاقي والقيمي مع البعد العلمي في عمليات التدريب انطلاقاً من البيت والأسرة، مروراً بالمناهج الدراسية والمدارس والجامعات، والمؤسسات الحكومية والقوانين والإعلام والمراكز الثقافية ودور العبادة ووسائل التواصل ومواقع العمل..

وفي إطار هذه المواجهة لا بدّ من إعادة صياغة العلاقة مع التقنية لتوظيفها في خدمة الإنسان، وهذا الأمر يتطلب:

-الاستثمار في تعليم العلوم والتقنية.

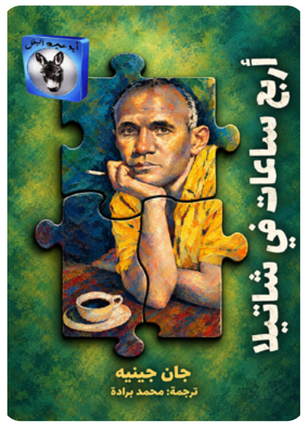
-بناء استراتيجيات وطنية وسياسات هادفة لبناء قدرات خاصة بهذا المجال.

-عدم الاكتفاء باستهلاك وتقليد النماذج الأجنبية للذكاء الاصطناعي، والانخراط والمشاركة في عمليات تطوير وابتكار نماذج جديدة بأنظمة تقنية تتناسب مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية لشعوب المنطقة، ووفق معايير إنسانية بحتة كالعدالة والاحترام والرعاية، بحيث يكون محورها الإنسان بدلاً من التقنيات الغربية النفعية التي تختزل قيمة الدور الإنساني في الكفاءة الإنتاجية والمصالح التجارية الضيقة.

والخلاصة: إن النجاة من طوفان التكنولوجيا ستكون من نصيب أصحاب الوعي المبكر والإدراك العميق لطبيعة المرحلة الراهنة، والقدرة على التحكم فيها قبل أن يحكم الذكاء الاصطناعي قبضته على البشر.

«أربع ساعات في شاتيلا»:
عرض مسرحي يوثق نتائج المجزرة

جوان جان ـ ناقد مسرحي سوري



شكّلت الأحداثُ التاريخية التي شهدتها منطقتُنا العربية بتفاصيلها وظروفها وخلفياتها حافزاً للفنانين والأدباء لتقديم أعمال أدبية وفنية تحاكي هذه الأحداث وتحاول أن تحللها وتكشف خفاياها وملابساتها والأطراف الفاعلة فيها، ولم يقتصر الأمر على الفنانين والأدباء العرب بل امتد ليشمل بعض أهمّ المبدعين الأوربيين، برز منهم بمواقفه الشجاعة الأديب المسرحي الفرنسي جان جينيه (1910-1986) الذي كانت له مواقف مشهودة في مناصرة القضيةِ الفلسطينية ونضالِ الشعب الفلسطينيّ لنيلِ حريته واسترجاع أرضِه المغتصبة، ومن أهم الأعمال المسرحية التي تناول فيها جينيه القضية الفلسطينية تبرز مسرحية «أربع ساعات في شاتيلا» المنشورة عام 1983 في مجلة «الدراسات الفلسطينية» والتي وثّق فيها بأسلوبٍ نثريّ مشاهداته في مخيم شاتيلا بعد المجزرة التي وقعت فيه وفي مخيم صبرا عام 1982 أثناء الغزو الصهيونيّ للبنان، إذ يُعدّ جينيه أول شخص أوروبيّ يستطلع مكانَ وقوع المجزرة، وقد نقل المخرجُ المسرحي الفرنسي ستيفان بيسون نص المسرحية إلى خشبة المسرح قائلاً: «كان عمري 13 عاماً عندما شاهدتُ صورَ المجزرة وبقيت الصور المروعة في ذاكرتي، وعندما قرأتُ ما خطته يد جان جينيه عن المجزرة قررتُ نقله إلى خشبة المسرح، خاصة وأن هذا الحدث الإجراميّ قد غيّر الرأي العالميّ تجاه القضية الفلسطينية، ودائماً كنت أطرح السؤال على نفسي: كيف يمكن لبشريّ أن يقوم بفعل شنيع كهذا؟» ويشير المخرج بيسون إلى أن المسرح يسعى لتحقيق العدالة فيما يعجز الإنسان عن ذلك قائلاً: «حاولنا في مسرحية أربع ساعات في شاتيلا أن نروي حقائق تاريخية لا يمكن نسيانها أو تناسيها».

أخرج ستيفان بيسون نص جينيه المكتوب على شكل وثائق كعرضٍ مونودراما (عرض الممثل الواحد) للمرة الأولى في العام 1999 وتم تقديمه حينذاك في بيروت وعمّان والقدس بمشاركة ممثلة فرنسية، وعاد ليقدمه عام 2013 في بيروت أيضاً ولكن هذه المرة مع الممثلة اللبنانية كارول عبود التي قدمت في المسرحية دورَ امرأة فقدت الذاكرة وهي تتجول بين جثثِ ضحايا المجزرة قبل أن تدرك ما يدور حولها، حيث تدخل المرأة إلى موقع المجزرة وتستعيدُ صوراً من المرحلة التي أمضاها جان جينيه في مخيماتِ الفدائيين الفلسطينيين في سبعينيات القرن الماضي وتتحدث إلى جثثِ الضحايا المشوّهة وكأنها تحاول أن تخففَ عنهم، وتتطور شخصية المرأة مشهداً إثر مشهد لتستعيد تدريجياً ذاكرتها.

ولم تخفِ عبود صعوبة تجسيد الدور قائلة: «التمثيل فنّ صعب، فكيف إذا كان الممثل وحيداً على خشبةِ المسرح، ففي حال ارتكب خطأً فسيتحمل المسؤوليةَ وحده، وقد تعلمتُ من فنّ المونودراما أنني عندما أكون وحيدة على خشبة المسرح وارتكبتُ خطأً ما فأتحمل المسؤولية وحدي لأنني أكون حينها سيدة الخشبة وأقرر أسلوبَ الكلام وسرعتَه ومتى أتكلم ومتى أصمت» وسبق لكارول عبود أن قرأت نص المسرحية لكنها لم تكن تتخيل يوماً أنها ستجسّده على المسرح، ورأى مخرج العرض ستيفان بيسون أن كارول عبود أغنت العرضَ لأنها عايشت مرحلة غزو لبنان ولمستْ آثارَها التدميرية، ويقول عن هذه التجربة: «أربع ساعات في شاتيلا ليست مجرد مسرحية عادية بل هي حالة مسرحية قوية شكلت منعطفاً في مسيرة جان جينيه الإبداعية بعد أن كان قد توقف عن الكتابة لفترةٍ من الزمن، وهو في هذه المسرحية يحاول أن يخلدَ ذكرى الضحايا في وقت يحاول فيه البعض محو الذاكرة، ويجب ألا ننسى الماضي لمجرد أنه مؤلم».

من نصّ المسرحية نقتطف: «هل تلك المدينة المهشّمة المحطّمة التي رأيتُها أو ظننتُ أنني رأيتُها وتجولتُ فيها وهي محمولة على رائحة الموت كانت بالفعل موجودة؟».. هكذا تساءل جان جينيه في «أربع ساعات في شاتيلا» معبّراً عن صدمته من مشاهد الجثث الملقاة في الشوارع.

لم يقتصرْ تناول مسرحية «أربع ساعات في شاتيلا» على المخرجين الغربيين فقد تناولها المخرج المسرحيّ العراقي محمد سيف وقدمها في باريس عام 2010 وشاركت في المسرحية الممثلة الفلسطينية أصيل سويسي والممثلة المغربية فاطمة قمياح، وقد قدم المخرج سيف المسرحية باللغتين العربية والفرنسية ومن خلال ثلاثة ممثلين، وهو يقول عن نص المسرحية: «في النصّ قوة لا تصدَّق، فهو نصّ خالٍ من البناءِ الدراميّ وهو عبارة عن شهادة سردية للأعمالِ الوحشية التي ارتُكبتْ في صبرا وشاتيلا عام 1982 والنص في تناولي له إخراجياً لم يعدْ مجرد مونولوج لشاعر وإنما تحول إلى دراما مُعاشة ترويها ثلاثُ شخصيات تتوزع أدوارهم بين صوت الكاتب وذكرياته وبين ما هو موجود حوله من جثث.. وهذه الصرخة موجهة إلى الغرب وهي نوعٌ من تسامي الجمال في مواجهة الموت ولكن ليس بلغة الرثاء ولا البكاء وإنما بلغة اكتشاف الحب والموت».

وانتقالاً إلى المغرب فقد تناولها إخراجياً المخرج المسرحيّ المغربي عبد الواحد عوزري وجسّدتها على خشبة المسرح الممثلة المغربية المعروفة ثريا جبران، وعقب تقديمها في مهرجان دمشق المسرحي عام 2006 تحدث عنها نقدياً الكاتب المسرحي السوري عبد الفتاح قلعه جي قائلاً: «كيف يمكن لنصّ سرديّ غير مسرحيّ أقرب إلى التقرير الصحفي أن يتحول إلى عرضٍ مسرحيّ؟ نصّ يخلو من الدراما، يحكي مشاهدات أربع ساعات في مخيم شاتيلا بعد المجزرة التي وقعتْ فيه.. نصّ يغلب عليه الوصف والإخبار على الفعلِ المسرحي، وكانت الممثلة جبران من خلال الشخصية التي أدّتها تروي حكاية المخيم المنكوب وهي في حركة دائبة تتجول بين مجموعة من الحبال المدلاة من أعلى المسرح ملأت فضاءَه وكانت الممثلة تعقد الحبال طيلة مدة العرض وهي تحمل دلاءَ الماء والأكياس من عمق المسرح وتضعها هنا وهناك مسوّرة المكانَ بها، وكان ثمة فقر في الرؤيةِ الإخراجية لم تتحرك إلا في النهاية بعد أن اكتملتْ روايةُ المجزرة حيث جاء أجمل المشاهد وأكثرها دلالة حين بدأت الممثلة تشدّ الحبالَ فتنتصب من أرضيةِ المسرح أشكالٌ من الورق المقوى تمثل ضحايا المجزرة بحيث انتقل إلى المُشاهد إحساس بأنه في غابة من الموت».

وليس بعيداً عن الحديث عن تقديم مسرحية «أربع ساعات في شاتيلا» في مهرجان دمشق المسرحي عام 2006 نذكر أنه وفي نفس الدورة من المهرجان وضمن أجواء الظلال الداكنة لمجزرة صبرا وشاتيلا قدمت فرقة عشتار الفلسطينية مونودراما بعنوان «صفد شاتيلا.. من وإلى» وهي من تأليف وتمثيل الفلسطينية بيان شبيب إخراج الهولندية انامايكي ديليس التي شاركت أيضاً في كتابة النص، وتعود المسرحية في أحداثها تاريخياً إلى عام النكبة عام 1948 وصولاً إلى عام المجزرة عام 1982 وقد شارك العرض في مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي عام 2006 وحصلت بيان شبيب على جائزة أفضل ممثلة عن دورها فيه.

قالوا عن جان جينيه:

الطيب ولد العروسي مدير مكتبة معهد العالم العربي في باريس: «من المهم الاحتفاء دائماً بذكرى جان جينيه الذي كان مناصراً للقضايا العادلة، ونريد من الجميع الاهتمام بهذا الكاتب الإشكاليّ الذي زاوجَ بين الممارسة والنظرية، ورغم تشرده الدائم إلا أنه بَصَمَ القرنَ العشرين بكتاباته ومواقفه».

الباحث مختار طالب: «ترك جينيه بصمته على الأدب العالمي، وتواصل مع العالم العربي عبر ثورة التحرير الجزائرية والقضية الفلسطينية التي تبناها وكان من أبرز المدافعين عنها».

الناقد ألبيرت ديش: «تميّز جينيه عن الكتّاب الآخرين بكونه رفض الغرب لأنه استعمر الآخرين، وكانت القضية الفلسطينية بالنسبة له الأم والأب بعد أن نشأ دون أبوين، وقد ترجم التزامه بالقضية الفلسطينية من خلال معايشته للفدائيين قولاً وعملاً، وهو الكاتب الغربي الوحيد الذي تواصلَ مع الكتّاب العرب لأنه ألغى الحدود الثقافية».

البحث عن شكل جديد في الحكي

قراءة في مجموعة

(ضحك ولعب)

للكاتبين أيمن الحسن وانتصار بعلة

د. ثائر يوسف عودة ـ ناقد وأستاذ جامعي فلسطيني ـ سورية

يبدو أنّ غرام الكاتب/ الكاتبة بأغاني عبد الحليم حافظ وفيروز هو ما دفعهما إلى عنونة المجموعة التي بين أيدينا كلها بهذا العنوان «ضحك ولعب» بوصفها عتبة دخول أو استراتيجية موازية لاستراتيجية المحتوى، بعيداً عن التقصّي قليلاً أو كثيراً فيمن كتب هذه القصة أو تلك منهما، وبعيداً عن المراوغة التي خدعا بها القارئ في تصدير المجموعة بقولهما: «لن نحدد ما كتب كل واحد منا، آملَين أن تحظى مجموعتنا المشتركة برضاكم». وحسناً فعلا كيلا تتجه أي قراءة إلى المقارنة بين الكاتبين وأيهما أجاد أكثر من الآخر.

نعود إلى العنونة التي هي المحور الأساس لهذه القراءة هنا، والتي تدفعنا إلى ملاحظتَين، أولاهما: لا نجد قصة بعينها داخل المجموعة تحمل هذا العنوان (ربما هذه ميزة مخالفة للسائد تُحسَب للكاتبين)، والملاحظة الأخرى: لم يكمل العنوانُ أغنيةَ عبد الحليم، بل اكتفى بقسمين منها (ضحك ولعب) وترك القسمَين الآخرين (جد-حب) ليتربعا داخل المجموعة، ولا أدري ما الأسباب التي دفعت بالكاتبين كي يقررا إلغاء حضورهما في العنوان الخارجي؟! فبدا عنواناً ناقصاً أو مخالفاً للعناوين الداخلية. وإذا ما تجاوزنا- مؤقتاً- هاتين الملاحظتَين القابعتين على ضفاف النصوص، وذهبنا إلى النظر في كلّ قسم من الأقسام الأربعة بشيء من التفصيل، نقول:

القسم الأول: ضحك

احتوى هذا القسم على أربع قصص متفاوتة الأسلوب والطول، إلا أنّ اللافت الأكبر أنّ حضور «الضحك» مفقود في كل قصص هذا القسم، فلا ضحك أو سخرية أو «ضحك كالبكا» في أيّ منها، فالقصة الأولى (مزار مبروك) قد تحمل سخرية/ مفارقة، خاصة أن الكاتب حضّر القارئ- على طريقة شعوذات الشيخ مبروك- بإدراج عبارة من شارلي شابلن (بلا سخرية، يومُك ضائع). لكنّ هذا التحضير/ الشعوذة لم تفلح، وبقيت حكاية الشيخ المبروك/ صاحب المعجزات الوهمية مكرورة ومعادة كثيراً في القصة والرواية العربيتَين، مما أفقدها طزاجة السخرية/ المفارقة، بالإضافة إلى الخاتمة/ القفلة المتوقعة غير الصادمة التي ذهبت بالحكاية بعيداً عن الدهشة.

وفي قصة الضحك الثانية (نقطة علّام) ثمة محاولة لبناء شخصية حيّة من لحم ودم، عبّرت بلغة رشيقة منذ الاستهلال (عندما دخل إبريقُ الشاي الكبير إلى جواره دزينة كؤوس...) بالإضافة إلى ذاك الالتباس الجميل في اسم الشخصية (علّام) وهو اسم ذو دلالة وخاصة في اللعب على العلامات (دراجة شرطي المرور أبو عماد) لتنتهي بقفلة محكمة فيها مفارقة على الرغم من الجملة الفائضة الأخيرة التي أعاقت تدفقها



قليلاً (ولم تعد الدراجة النارية تترقبه في صدر حارتنا المغلقة) وكان يكفي قوله (كيف سيعرف علّام مكان بيتي بعد أن تقاعد جارنا أبو عماد). ومع ذلك فإنّ هذه القصة تترك أثراً لدى المتلقي تدفعه إلى نوع من التأمل والتأويل (وهذا ما أبحث عنه في أية قصة أو عمل أدبي أقرؤه).

القصة الثالثة (حبيبتي نوسة) لا تحمل أي ضحك مجاني أو موظف. وتقول أشياء معادة ومكرورة.

القصة الرابعة والأخيرة في هذا القسم (بين ضحك وجد)، لا ضحك فيها (أبداً) على الرغم من استهلالها الجميل وإشراقاتها اللغوية غير القليلة (في الدير اعتاد استجداء ابتسامة من الجدران الخرس)، بل على العكس فيها إشارات غير قليلة للمأساة (وجع المسافات/ الألم واللوعة/ الحزن العميق) هي قصة ملتبسة عن العشق والفقد تركل الضحك والسخرية وتعلن ضمناً إنني يجب أن أكون في القسم الأخير (حب).

القسم الثاني: لعب

لم أفهم أين هو اللعب أو ماهيته؟! لأن القصص الخمس في هذا القسم ترصد موضوعات/ ثيمات/ حالات/ مرايا متعددة؛ اجتماعية وسياسية وإنسانية بالطبع، بدءاً من عقابيل السيجارة والتدخين على الصحة في قصة (وأنت تستطيع)، إلى العلاقة الحميمية مع النباتات (كائنات ذكية) وأنسنة الناي في (سيرة شخصية) إلى اللوحة الأخيرة (شجرة خضراء) التي كانت أقل قوة تأثيرٍ من سابقاتها في الانزياح. ويعاود السؤال سؤالي: أين اللعب هنا؟!!

القسم الثالث: جد

وفّى هذا القسم بالدلالات المطلوبة منه؛ في قصصه الخمس أو الست، لأن الكاتب نسي أن يضع قصة (خبز وهند) في الفهرس الأخير، وهي من القصص المكتملة تكثيفاً ومفارقة موجعة. أما القصة التي تليها (بفارق يوم) فأعدها درّة المجموعة، وكان يمكن أن تُسمّى المجموعة كلها باسمها؛ فمنذ استهلالها الحركي الرشيق (لحظة فرح، إذ يرفعون الكيس الأسود عن رأسك....) إلى التفاصيل الموجعة حد القهر داخل معتقل النساء، ومقاومة الشخصية الرئيسة (حياة) إلى (عرّافة حي ساروجة) إلى .... وإلى .... وإلى الخاتمة المفتوحة الدلالات (منذ ذلك اليوم والأهالي في حي ساروجة يرَون ليلاً ملاكاً يرفرف عالياً بجناحيه...).

إلى الحالة الإنسانية الموجعة في قصة (تستحقين) فعلى الرغم من عنوانها غير الموحي - وما أكثر العناوين غير الموحية - إلا أنّ الحالة الموجعة (المعاناة مع مرض السرطان) والاعتناء بتفاصيل إنسانية مؤثرة تركت أثراً أو آثاراً لدى المتلقي، والحال ذاته في بناء قصة (ابتسامة ظافرة) التي وإن جنحت بمحرق الحكاية قليلاً مما دفعني إلى القول لا معنى بأن تحدث هذه الحادثة في بيت لحم أو بيت سحم لأنه لا خصوصية للمكان، إلا أن القاص عاد بي وبالمحرق إلى سكته بعد أن تشعّبت ذراه وتعددت، وكأن القاص يريد أن يحكي عن فلسطين كلها من ثورة 36 إلى الانتفاضة وربما الطوفان... وهنا خطر على بالي خاطر فيما يتعلق بالقصة الأولى في المجموعة (أبو جناحين) ولماذا كانت خارج الأقسام الأربعة وكان يمكن للقاص أن يركّب لها جناحاً ويجعلها تطير لتستقر في هذا القسم بعد قصة (ابتسامة ظافرة) أو قبلها أو لا تجد لها مكاناً فتطير خارج سرب الحكايات نهائياً.

في القصة التالية (وشاح العنفوان) التبس عليّ خطابها وحالتها، ربما بسبب التشتت الذي سببته العناوين الجانبية المتكاثرة، فضاع بطل الحكاية (أبو جولان) في الزحمة.

أما آخر قصة في هذا القسم (سوق للجوع) فإنها مليئة بالدلالات المكثفة ابتداء من اسم الشخصية الرئيسة فيها (بكرا) وتدحرُجِ السرد ليلتقط حالات موجعة من زحام البشر الجوعى في سوق الوطن (باعة فقراء جوالين- لص - فتاة ريفية تبيع على الرصيف - كهل في طقم – أبو أربع عيون - امرأة منقبة - قطط) لتنتهي القصة بإشراقة لغوية مكثفة الدلالة (فجأة شُرّعت الأبواب وخرج الناس أفواجاً إلى الضوء... وبانت عينا بكرا تهزجان بالأمل) رغم زخ الرصاص على الناس. لقد كان عنوان هذا القسم (جد) مناسب ومتّسق مع حكاياته.

القسم الرابع: حب

ربما يكون هذا القسم أجمل أقسام المجموعة؛ لأنه يدق باب المشاعر الإنسانية الأنبل بين رجل وامرأة، ولأن اللغة فيه رقّت ودقّت كثيراً، ففرض الموضوع أسلوبه ولغته، وبعيداً عن (ق ق ج) التي استهلّ بها القاص هذا القسم (خاتم فيروز- حكم الهوى) ولا معنى لهما في ظني، ولم يدرجهما الكاتب في الفهرس، وهذه عادة انتبهت لها لاحقاً بأنه يستهل كلّ قسم ب (ق ق ج) ولا تدخل في الفهرس الأخير ولا أدري ما السبب؟

فإن القصة الأولى (أثر زنبقة) تفتح أسئلة تأملية لدى المتلقي عن عاشقَين في زمن عشق (ربطة خبز وأوقية جبن) وهي أسئلة أبعد من السؤال الذي ألقاه بطل القصة وأعمق حين شاهد البائعة الصغيرة في الشارع (فار دمي، وثار طعم الوجع في فمي: كيف تذبل زنبقة بلادي هكذا على الطريق؟).

في حكاية الحب الثانية (ناطور فيلته) يرتفع منسوب الحب والخذلان إلى أعلى مستوياته، وبين استرجاع ماضي الحب الجميل، وحاضر الألم ووجعه، يتوّج الموت مستقبل حكاية العاشقَين، على اختلاف ذاك التتويج (موت بهجت- هرم فاديا).

في حكاية الحب الثالثة (على درب الأشواك) المستعار عنوانها -ربما- من أغنية عبد الحليم (مشيت على الأشواك) ندخل مباشرة في استهلال جميل يحكي حكاية (أمّ) تخاف الموت قبل عودة بناتها المهاجرات/ المنفيات/ المغتربات وقد وعدْنها بمفاجأة في عيد ميلادها، فتكتب وتكتب عن الحب والحرب التي أخذت بناتها خارج البلد - عن العاشق المجنون الذي تزوجها بعد قصة حب جنونية تصل حد الموت... تكتب عن الوحدة والغربة (والعمر أولا د فرّوا من القبلة على رأي درويش) إلا ان النهاية خففت من دهشة هذه الحالة العالية من الحب ووجعه، فجاءت متوقعة عادية، حضرت البنات وحضر الاحتفالُ والمفاجأةُ وهي (طباعة كتابات والدتهن في كتاب). وتساءلتُ بعد الحوار الذي دار بين الموت/ الذئب والباب: ماذا لو انتهت الحكاية هنا وتركت الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام القارئ؟؟ (يقترب الذئب من الباب المفتوح، يسأله: أين الجدة؟ - في الداخل. – وحدها؟ - نعم. – لأدخل إذن).

لكن الكاتب يغلق الباب أمام القارئ الباحث عن التأمل والتأويل، ويتابع (في اليوم التالي بدت شاعرة الجوري الأبيض..... وتنتهي النهاية بقوله: منذ ذلك اليوم لم تعد تخاف الذئب، فانسلّ هارباً تحت جنح الليل.. وبزغ النهار)؟؟؟؟

في آخر حكايات هذا القسم (قمر وقمر) حكاية حب لطيفة بين قمرين (قمر السماء) وحبيب البطلة عاصي (قمر الأرض) وتتكئ الحكاية أكثر من اللازم على أغاني فيروز والأخوين عاصي ومنصور المتعلقة بالقمر وأحواله، مما أفقد – في رأيي – توتر إيقاع صراع الحب بين القمرين وخاصة في الحوارات الطويلة المتكئة على أغنيات القمر الفيروزية، وربما ما أنقذ الحكاية من أثرها الخافت لدى المتلقي تلك الخاتمة التي تمهّد لحكايات أخرى في قادمات الأيام: (هل أعجبتكم قصتي مع الصديقين عاصي والقمر؟ إذن إلى لقاء قريب في أغنية أخرى وقصة جديدة). فردّدتُ بيني وبين القصص: كم أرجو أن تأتي بقصص جديدة تنشد أغانيها الخاصة متكئة على مزاميرها الخاصة وحسب.

لا ريب أن التجريب والبحث عن شكل جديد للحكي هو السمة المميّزة لهذه الحكايات التي بين أيدينا، ويبقى للقارئ أن يحكم على هذه المحاولة وهذا السعي الذي يفارق المألوف في الحكي. وينظر نظريتَين في هذه (الإقحامات) الغنائية التي كثُرت في ثنايا السرد، النظرة الأولى قد تراها تأسيساً لشكل سردي جديد، والأخرى قد تراها معوّقات تعيق تدفق الحكي. وبين النظرتَين يندفع الجدل حول الحكايات فلا تبقى خاملة التلقي دون أن تثير غباراً أو ربما زوابع حولها.

التمرد في قصص

أحوال ليست شخصية
«قصص المدن المتعبة»

بين الاجتماعي والسياسي للراحل حسام أبو حامد

بسام سفر ـ كاتب وإعلامي سوري

يشكل الغياب مادة للقهر الإنساني النازف، ويزيد هذا الغياب الجرح المقيم إذ كان الموت قد خطف شاباً في ريعان عطائه، فالكاتب والصحفي الفلسطيني حسام أبو حامد خطفه الموت في الدوحة العاصمة القطرية، وهو كان قد غادر سوريا زمن النظام الساقط نتيجة لطلب أمني، وجاءت قصص حسام في مجموعته «أحوال ليست شخصية، قصص المدن المتعبة»، لتعبر عن حال الإنسان السوري زمن حكم الولد الصغير، ويظهر في القصص كيف يغيب الاستبداد السياسي في الأدب، وكيفية انعكاس العلاقات الاجتماعية والسياسية في القصص، وارتباط الجوهري في الحياة وتحقيقه في العمل الأدبي، وارتباط أبو حامد بالواقع والتاريخ، ونظرته الواقعية في جعل الكتابة مرآة لهذا الواقع والفعل فيه.



التمرد في القصص:

يبدأ التمرد في قصص الراحل حسام أبو حامد «أحوال ليست شخصية، قصص المدن المتعبة» الصادرة عن مؤسسة «ميسلون للثقافة والترجمة والنشر»، في شهر نيسان من العام2026، من قصة «موت شخصي»، إذ يتمرد ياسين على قانون الخدمة العسكرية بعد وفاة أخيه حيث يبقى وحيد أبيه العاجز الذي يسير على كرسي متحرك، فيقوم برشوة موظف الأحوال المدنية الذي يصدر له وثيقة موته عن طريق أبو عوني، لكن الموت يتمرد على قرار ياسين وأبيه «أبي حسن» الذي فقد ابنه الأول أثناء الخدمة الإلزامية في الجيش، ويأخذ ياسين ميتاً.

فالتمرد في قصة موت شخصي لا يكون شخصياً رغم تواطؤ السمسار أبو عوني وموظف الأحوال المدنية، لكنه يصل إلى أعلى مستوياته عندما تتواطأ الطبيعة والحياة وتأخذ حياة ياسين ويموت خارج الفعل الإنساني.

أما التمرد في قصة المريض (54) من أن هذا المريض خارج النظام الموضوع في المشفى والمجتمع الطبي، وعلى العاملين في المجالين إعادته إلى السياق العام وفق المواصفات المطلوبة، وهذا يظهر في «التقرير الأول: هندسة النوم وخرائط الحلم»، وهذا المريض خارج إطار النوم، وهذا ما ينجز أفعالاً خاصة من قبل فريق العمل حتى يعود إلى نظام النوم المعمول به، والتقرير الثاني الذي يتحدث (عن اقتصاد اللقمة، والثالث عن النضج الإداري، والرابع عن المسؤولية الجماعية، والخامس عن الطهارة الغريزية، والسادس عن قياس الولاء، والسابع عن عافية الظل)، تشرح كيفية التمرد، وكيف تعمل الأنظمة على عودة المريض إلى النسق العام في الانضباط بحيث يكون (54) في سياق الحالة العامة المطلوب ضبط إيقاعها.

بينما يوظف الكاتب أبو حامد الصراع في المدينة بقصة «جسر البخور»، ومحاولات الانتصار من طرفي الصراع عبر الاستعانة، بما كان محرماً في السابق، «العدو» الذي يصبح صديقاً لأحد أطراف النزاع، وذلك في خرق تاريخي يحصل لأول مرة في البلاد، وتصبح عملية العودة للحياة الطبيعية في المدينة أمراً شبه مستحيل، ولا تبقى رائحة البخور على الجسر، ومعرفة رغبة العدو الخارجي في الهيمنة والسيطرة على المدينة عبر أدوات محلية، وهذا التمرد الجديد على ما كان قائماً في عدم الاستعانة بالعدو على أبناء (المدينة، البلد).

وفي قصة (مقابر انتقالية) يظهر التمرد من العنوان، فكلمة مقابر تعني الاستقرار في المكان وعدم التحرك للموتى الموجودين في المقابر، أما كلمة انتقالية تعني أن المقابر قابلة للحركة، والانتقال من مكان إلى آخر، وهذا نقيض الواقع الحياتي، لكن في زمن الديكتاتوريات وتشغيل الناس وفق آلية بقاء النظام في السلطة التي تتطلب قتل كل من يعارض هذه السلطة، يصبح نقل مقابر المعارضين الموتى جزءاً من عمل الديكتاتورية لإخفاء جثامين شهداء المعارضة الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية لكل سكان المدينة وسوريا.

لكن في قصة «البيت ذو الباب الأزرق» يتخذ التمرد منحى (اجتماعياً، طائفياً) خطيراً، حيث السيدة ليلى المدرسة تتزوج «غيث» من طائفة خارج طائفتها، وبعد فترة طويلة تخطف ليلى، وتعود إلى بيتها وزوجها وابنها، وتعيش فترة مع كلمات أبناء الحي عن فعل الخطيفة، وما فعل الخاطفون بليلى حيث يسأل غيث في مكان عمله، فيكون الرد بقتل الضحية ليلى.

التمرد على المجتمع يبدأ من زواج أبناء طوائف مختلفة، ويكون الانتقام ليس بالقتل من قبل أبناء طائفة الزوجة، وإنما بالخطف لجعل الضحية ليلى في موقع متهم من المجتمع المحلي، ويرد الزوج بالقتل لمجاراة عقلية المجتمع في حين كان يتطلب الرد حماية ليلى من اتهامات المجتمع.

أن التمرد في القصص لا يقف عند حدود التمرد الاجتماعي، وإنما يتجه نحو التمرد السياسي والطائفي بحيث يصبح التمرد سمة من سمات قصص «أحوال ليست شخصية، قصص المدن المتعبة».

السياسة من خارج الصندوق:

تظهر السياسة والمواقف التي تأخذها شخصيات القصص التي كتبها الراحل حسام أبو حامد، وفي قصة «علامة فارقة» نجد شخصية جعفر منذ قدم امتحانات الثانوية العامة، وأعطي درجة صفر في الرياضيات نتيجة وجود براز ذبابة على ورقة امتحان الرياضيات، وأعادها بفرع أدبي ودرس كلية العلوم السياسية بناء على نصيحة خاله الذي يعمل في وزارة الخارجية ووعده بالوظيفة بها، لكن مع تخرج جعفر في كلية العلوم السياسية، خرج خاله من وزارة الخارجية بعد تعديل وزاري تغير فيه وزير الخارجية، ليتقدم جعفر إلى مسابقة تدريس في وزارة التربية، ويعين مدرساً لمادة التربية القومية، ويعتقل بسبب ما نقله تلميذه عبودة إلى أبيه «يدعي أن العدو دولة ديمقراطية في واحة من الاستبداد، دولة مسالمة».

ويعبر أبو حامد عن شوق جعفر في الزنزانة إلى «ندى، وأمه وأبيه، لسريره، وأصدقائه»، وحين أفرجوا عنه، أعادوا إليه محفظته خالية إلا من بطاقة الهوية.

لكن يوم الإفراج صادف احتفالات بواحدة من مغامرات القائد، ملأت المسيرات «الطوعية» الشوارع والساحات، فشاهده طلابه الذين ألقوا صور القائد ولافتات تمجيده أرضاً، فرفعه أحدهم فوق الأكتاف «يعيش الأستاذ جعفر»، ورد الجميع، يعيش.. يعيش.. يعيش»، عندها أدرك جعفر أن الطريق إلى المنزل هذه المرة ستكون أبعد مما تخيل.

هذه القصة توضح كيفية تحول الشخصية من إنسان عادي لا يهتم بالسياسة إلى شخصية يدفعها الظرف الموضوعي ويحولها إلى شخصية سياسية من خارج الصندوق السياسي التقليدي.

أما قصة «رياح كانون» تعرض لعملية سقوط صور القائد في فصل الشتاء في مياه طينية آسنة، لتبدأ عملية تحقيق وحصار طويلة لحي مع أكثر من شخصية أمنية لأن سكان الحي صدقوا أن القائد سقط، ليتبين أن صور القائد هي التي سقطت، وليس القائد، فيعتقل العميد أبو غازي «سامي وعدنان»، ولم يصل إلى نتيجة من وراء ذلك؟!، فعزل، وجاء العميد الجديد أبو طلال، وهددهم بتسليم الفاعل خلال (72)ساعة، وإلا يستمر حصار الحي في الوقت الذي يمر أبو نبيل يحمل عصفوراً مربوطاً بخيط، لكن العصفور يطير منه ويصيح (طار.. طار)، ما يوحي لمختار الحي بالتضحية في أبو نبيل مقابل فك الحصار، فيكون ذلك، ويخرج سامي وعدنان من السجن.

أن الحاجة الموضوعية التي يقع فيها الحي من حصار واعتقالات دفعت بالمختار وبعض رجال الحي لتحميل سقوط صور القائد إلى (بهلول، أبله الحي، الذي يعيش على البركة)، وهذا فعل أمني مخادع بعيداً عن الأخلاق لكنه سياسة تقليدية واضحة.

وتحكي قصة «مربع الظل»، كيفية وصول «الحركة الظلية» للسلطة في العاصمة، ويختلف رجال الحركة في «نوع الظل وأبعاده « مثل «الظل المسطح» و«الظل الباهت» الذي يتلاشى عند الظهيرة، وعلقت الحركة ملصقات سياسية «ظلك أمانة» و«ظلالنا تاريخنا»، وانتشرت صور القائد «نور الدين الظاهر»، وأجرت السلطة الظلية انتخابات.

وينقل الكاتب أبو حامد أن شخصية نبراس من أهل «الظلال ثلاثية الأبعاد «تختاره السلطة عضواً في لجنة انتخابات الظل في مركز اقتراع مختلط، وتنافست قوى معارضة «ذات ظلال ثلاثية بسيطة»، ورجال الحركة متعددي الظلال، واستنفز أهل الظلال المسطحة بسبب المعركة الانتخابية، وكانت النتيجة انتصار ظلال الكسوف في الانتخابات.

وفي قصة «صمت وطني» التي تقوم على تأليف لجنة من أجل كتابة وتلحين نشيد وطني جديد، تذهب هذه اللجنة إلى الشقيقين المؤلفين للنشيد السابق حيث تطلب منهما العمل على نشيد جديد، ويحاول الشقيقان مع اللجنة الإبقاء على النشيد القديم، لكن اللجنة ترفض ذلك، وفي اليوم الوطني للبلاد لا تذيع أي نشيد ما يدفع الشقيقين إلى الدفع بما اشتغلا عليه، واللجنة تقاسم الشقيقين مالياً على تعبهما في التأليف والتلحين، ويزور البلاد رئيس ضيف وأثناء البث على منصة الشرف عندما وصل الرئيس الضيف «عزف نشيد بلد الرئيس الضيف. وما إن بدأت الفرقة بعزف النشيد الوطني لبلاد المضيف حتى انقطع الصوت مدة كافية لتفويت تلك اللحظات التي وصفها الإعلام الرسمي بـ (التاريخية).

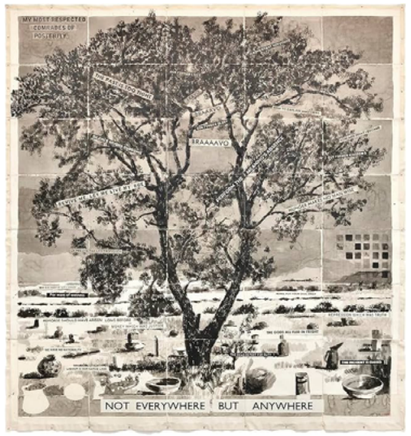
إن السياسة من خارج الصندوق تتجلى في إبداع أبو حامد حكاية مشابهة للواقع السوري أيام حكم آل الأسد وحزب البعث السلطوي، واستخدام الملصقات لنشر سياسة الحزب وسلطة آل الأسد «القائد نور الدين الظاهر» وصور الأسدين في شوارع سوريا، بينما في قصة «صمت وطني» نجد الاعتقال للأخوين بسبب عدم الانصياع لطلبات اللجنة، وآلية عملها، والسلبطة من قبل اللجنة على جهد الشقيقين، فرغم جهدهما تقوم اللجنة والأجهزة بالدفع بهما إلى السجن عبر دورية الاعتقال. في هذه القصص نجد صياغة للواقع السياسي والحياتي بأسلوب خارج البناء التقليدي للقصة بدفع الخيال لإيجاد بنية موازية (للسياسي والحياتي والواقعي) في عالم القصة التي تريد إيصال رسائل من خلالها إلى القراء لهذه القصص، فالسياسة في «مربع الظل» توازي وتشابه واقع الحياة السورية زمن الأسدين على مستوى تعاطي السلطة (حزب البعث، والأجهزة الأمنية، واللجان الانتخابية للانتخابات العامة)، والتعبير الرسمي في استقبال الرئيس الضيف بالصمت، والرد في اعتقال الأخوين.

أخيراً قصص «أحوال ليست شخصية، قصص المدن المتعبة» سردت حكايات الإنسان السوري خارج إطار الرواية الرسمية لحياة الإنسان السوري في زمن الديكتاتورية والاستبداد على كافة المستويات ما بين (الاجتماعي، الطبقي، التعليمي، الواقعي، والسياسي) كاشفة عن بنية سردية منسجمة ومفارقة عندما تحتاج شخصياتها ذلك.

تحية لروح الراحل حسام أبو حامد على إبداعه القصصي الذي يستحق القراءة والاحتفاء بالإبداع وبه ككاتب قصصي وسياسي.

«توتة الدار»
بين «الكنفاني» و«كاريدي»

غرز الدين جازي - ناقد أدبي - سورية



«من يَتجذّر في شجرة التوت، وحده يمكنه التحليق حراً»

هكذا أطلقها الشاعر محمود درويش، أيقونة فلسطينية تقرع الجدران

«توتة الدار»، شجرة التوت الفلسطينية، أيقونة التراث الفلسطيني بجذورها وأوراقها وثمرتها، هي امتداد الأرض حيث تتغلغل جذورها00 أوراق الحياء الذي يغطي السوأة. الثمرة اليانعة بطعمها وقيمتها الغذائية00 الفيء الذي يُستظل به اتقاء الشمس00 وهي فسحة اللقاءات حيث السمر وحفلات الأهازيج الشعبية والطرب، والتلاحم الأسري الدافئ.

عميقة المكانة، متجذّرة الرمز ثقافياً واجتماعياً في ذاكرة البيت الفلسطيني سيما الريف منه، وهي الركن الأساسي من الحياة اليومية والذاكرة الفلسطينية والذكريات الجميلة.

تشمخ بعزّتها في «الحاكورة»، حديقة البيت الخلفية، ليشكل ظلها الوارف في صيف فلسطين ملاذاً جامعاً لأفراد العائلة، والجارات، والعجائز، لتناول القهوة وتبادل الأحاديث، وتدبير شؤون المؤونة المنزلية لحفظ مؤونة الشتاء، وللصبايا فسحة أنيقة لأعمال التطريز التراثي الفلاحي والسمر.

سقوط ورقة التوت، وعمقها التاريخي الدلالي منذ قيام سيدنا آدم بأكل التفاحة من الشجرة التي نهاه عنها، وانكشاف سوأته وسوأة حواء، أخذا يغطيان عورتيهما بورق من أوراق أشجار الجنة، حيث رسخ في ذهن البشر أن هذه الأوراق هي أوراق التوت، فإن سقطت ستُكشف سوءاتنا وتظهر عورتنا التي لا سبيل لسترها إلا التحرير والعودة0

كلّ ما سبق من دلالات ورمزية لشجرة التوت، سيما تجذّرها في الأرض، تحوّلَ في الأدب والوعي الفلسطيني إلى رمز للتمسك بالأرض والهوية ومقاومة الاقتلاع.

توتة الدار بين الكنفاني وكاريدي:

تتجلى رمزية شجرة التوت لدى غسان كنفاني، وباولا كاريدي بالتقاطها من زاويتي رؤية تضيء كلاً منها خلجات وجدانه التحرري، ومن منظور فلسطيني محض خطّه «الكنفاني»، إلى منظور تحرري عالمي تناولته «كاريدي»، ومن شوارع القدس، إلى حاكورة الدار، فأظهرا كلاهما أيقونة التجذّر في الأصالة والتاريخ والأرض0

«توتة الدار» لدى باولا كاريدي:

يقول الكاتب جعفر العلوني في مجلة العربي الجديد 16 آب 2025:

«في كتاب باولا كاريدي، «شجرة توت في القدس»، تُمسك الكاتبة والصحافية الإيطالية باولا كاريدي بخيط غير مألوف لتروي حكاية فلسطين والاحتلال ليس عبر شهادات البشر، بل عبر أصوات الأشجار، من التوت البرّي، إلى الزيتون والبرتقال، لتغدو الطبيعة حافظة للذاكرة ومرآة للصراع» 0

استلهمت «كاريدي» فكرة الكتاب كما تقول في مقدمتها، من شجرة توت في شارع بمدينة القدس كانت تمرّ بها كل يوم إلى أن غابت بعد أن اقتُلعت فجأة، وفي لحظة غياب شجرة التوت هذه عن «كاريدي» تبينت أن الاستماع لأصوات الطبيعة هو من الضرورة التي تحفظ الهوية والتاريخ وتقاوم طمسهما، وبذلك جعلت شجرة التوت شاهدة حيّة على انكسارات الاحتلال ومقاومة الذاكرة، فهي ليست مجرد كائن نباتي، بل ذاكرة تختزن جذورها كل الأحداث التي مرّت على فلسطين من النكبة إلى حروب التهجير، فتحولت شجرة التوت المقدسية إلى تأريخ صادق في تثبيت الحق الفلسطيني بأرضه، وجسداً حياً يتنفس ويتألم ويقاوم ويكتب سيرة أرض مغتَصَبة 0

ويوضّح الكاتب «العلوني» أن إحدى الأفكار الجوهرية التي طرحتها «كاريدي» في كتابها هو مفهوم «الاستعمار النباتي»، أي استخدام الزراعة والتشجير أداة لإعادة تشكيل هوية الأرض، فتُشير إلى أن مشاريع التشجير الإسرائيلية المقامة على أنقاض القرى الفلسطينية المدمّرة، لم يكن عملاً بيئياً بريئاً، بل وسيلة لطمس المعالم الطبيعية وإحلال مشهد جديد يخدم السردية الاستعمارية، وبالتالي فإن الصراع في فلسطين ليس سياسياً ودينياً فحسب، بل هو نزاع

وجودي أيضاً متجذّر في الأرض وفي السيطرة على معالمها المادية ورمزيتها التاريخية.

القصف المتكرر وتجريف الأراضي، ومصادرة الجغرافيا لا تستهدف البشر وحجارتهم فقط، بل تطال الطبيعة والذاكرة والمكان، واقتلاع الشجر ليس مجرد تدمير بيئي، بل أداة استعمارية لطمس المعالم التي تربط الفلسطينيين بأرضهم ومنحها طابعاً غريباً يمحو التاريخ الفلسطيني.

إلا أن الوعي الفلسطيني، لم يكن غافلاً عن ذلك، فهو يعلم تماماً أن الهوية ليست مجرد راية أو خطاب، بل تراباً، وشجرة، وذاكرة مكانية، ومن هنا جاءت قيمة «توتة الدار الفلسطينية» رمزاً وأيقونة تحمل عمق المقاومة، ويختم الكاتب «العلوني» تأكيده أن كتاب «شجرة توت في القدس» ليس مجرد تأمل بيئي، بل هو عمل ثقافي وسياسي بامتياز يطرح سؤالاً جوهرياً:

«ماذا يحدث حين يُسلب المكان من نباته الأصلي؟».

«هل تفقد الأرض ذاكرتها؟»0

لتأتي إجابة «كاريدي واضحة ناصعة: «الذاكرة تبقى، لكنها تصبح جرحاً مفتوحاً يظلّ يروي الحكاية لمن يصغي» 0

«توتة» الدار لدى غسان كنفاني:

«الكنفاني»، كثّف رؤيته الوطنية لشجرة التوت، فهو يراها «توتة الدار»، حيث تمثّل جيلاً فلسطينياً يولد وفي كينونته وذاته مذاقها، فهو في قصته «ستة نسور وطفل»، من مجموعته القصصية «موت سرير رقم 12»، يتحدث عن فئات المجتمع الفلسطيني بمختلف شرائحه التي يجمعها في سيارة واحدة تمثّل رمزية فلسطين، تروح وتغدو في طريق وعرة تنقلهم من وإلى القرية جيئة وذهاباً.

يستقلّها مدرس موسيقى في إشارة «كنفانيّة» لما يمثّله المدرس من فئة المثقفين في المجتمع، وما تحمله الموسيقى من ترف روحي وذوق جمالي وبعد إنساني، مرهق من التنقل بين ثلاث قرىً ليؤدي دروسه فيها0

الجميع يرى التشكيل الصخري نسراً، وكل يراه من منظوره الخاص، ومن زاوية حياته الاجتماعية والعاطفية والأسروية، وحتى الوطنية، ويفسّر وجودها وتشكيلها الحجري تبعاً لحياته الشخصية وواقعه الذاتي، في تصور واضح وجلي لاختلاف زاوية الرؤية للحدث، يستقرؤه شخوص القصة التي رسمها الكنفاني بيتاً للفلسطيني بأسرته وعاداته وعشقه ونضاله السياسي، فتتعدد الرؤية المجتمعية الفلسطينية كما أوضحها الكنفاني:

الراوي «المدرس» يتحدث إلى زميل معه:

«الارتقاء، بزيادة الوعي».

انظر إلى هذه الصخرة، سوف تسمع قصصاً كثيرة عنها بالمستقبل، قصصاً تتعلق بنسر، أعتقد أن النسر كان صغيراً، يأتي كل يوم إلى هنا فيقف حتى المساء، ذلك لأن جناحيه الصغيرين لم يكن باستطاعتهما أن يحملاه إلى صخرة أعلى، وحين كبر قليلاً، وجد مكاناً أعلى

الفلاح العجوز:

«التشبث بالأرض، والماضي والهوية»0

الصخرةُ نسرٌ وُلِد عليها، لم تستطع أمه الطاعنة في السن أن تضع البيض على الجبل، فتركته هنا، وحينما فقس البيض ماتت الأم وبقيت ملقاة على تلك الصخرة، فكان يأتي كل صباح يحلّق بجناحيه الكبيرين ثم يحطّ بهدوء حتى المساء ليعود إلى الجبل، وعندما شعر بدنو أجله أصبح يقف بثبات حيث ماتت أمه وينتظر، مات.

النسر حيوان وفي

الفلاح الشاب:

«الحب، والصراع الذكوري، وإخلاص الأنثى».

الصخرةُ أنثى نسر تقاتلَ عليها نسران فجلان قتلَ أحدهما الآخر، كانت تحب القتيل فدخلت في شجار مع الفائز وغلبته فسقط قتيلاً إلى جانب غريمه.. أخذت تبكيهما فوق الصخرة وكفّت عن الأكل إلى أن ماتت.

أنثى النسر حيوان متوحش، الحب يفعل ذلك كلّه.

الامرأة الكهلة:

«الخيانة الذكورية».

كانا يأتيان هنا دائماً، النسر وأنثاه، يتناقران بهدوء، ويهرّان معاً، ثم بقيت وحدها على الصخرة، لم يكن معها، أغلب الظن أنه طار وراء واحدة أخرى، ربما وجد واحدة صغيرة فتركها، كل الرجال كذلك، والنسور أيضاً 00

بقيت بعد هربه تأتي كل يوم، تقف، تنتظر، تزعق، حتى ماتت غماً بلا شك 00 لو كان زوجها مكانها، هل فعل مثلها؟

السائق:

«المنافسة على العيش وفرص العمل».

النسر يقف هنا لأن عشّه كان هنا، ثم غيّر مكانه، لم تعد الصخرة مناسبة، فهرب بعشّه إلى الجبل

الزميل القديم:

«معترك الحياة السياسية وإرهاصاتها».

هذه الصخرة هي نسر يأتي إلى هنا لأنه يريد أن يأتي إلى هنا، ليس في الأمر أي لغز، كان يأتي فيقف ثم يعود إلى عشه، لقد قُتِلَ، قبل أن تبني الشرطة المخفر، كان النسر يأتي كل يوم، وعندما بنوه واظب على الإتيان، إلا أن أحد أفراد الدورية أطلق الرصاص عليه من مسدسه لأنه كما يدّعي أزعجه بصوته وزعيقه، أصابته الرصاصة لكنها لم تقتله، حاول أن يطير إلا أنه لم يستطع فسقط في الوادي

الطفل:

«المستقبل الواعد».

الصخرة ليست نسراً، هي شجرة توت بريّة تنبت كلّ ربيع وتذبل في الصيف، أو تلتهمها الأرانب قبل أن تذبل

ابتسم الطفلُ مستمتعاً أنه شاهد معلّماً جاهلاً، وأكد باسطاً كفّيه الصغيرين:

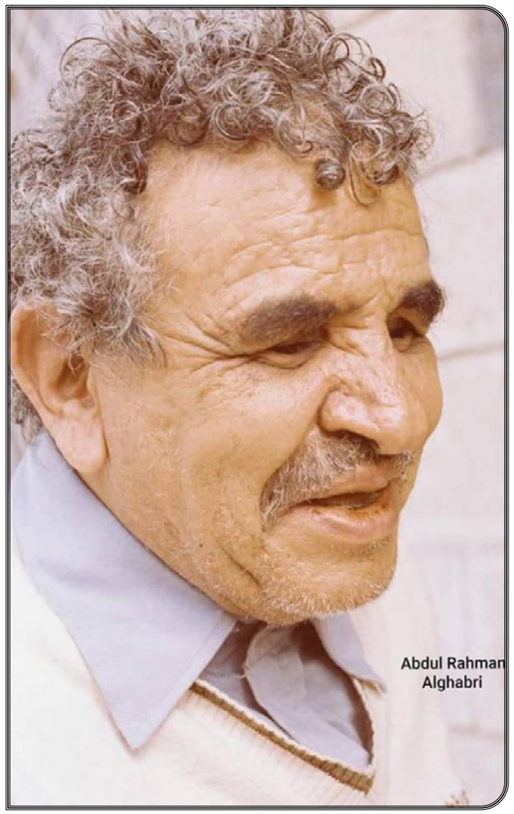
«حينما ينضج التوت، آتي مع رفاقي لنسرقه، طعمه لذيذ جداً».

اختصر الطفل الحكاية الفلسطينية، حكاية «توتة الدار»، حكاية الحاكورة التي تغلغلت في الأدب والتراث الفلسطيني رمزاً عميقاً للذاكرة الجمعية، والارتباط بالأرض، والدفء العائلي، وشاهداً على كل تفاصيل الحياة اليومية والتحولات الوطنية، وارتدت أسماء قرىً كقرية «أم التوت» قرب جنين لتكون شاهداً على التاريخ والارتباط العميق بالأرض

هي ذي تعدد بنية المجتمع الفلسطيني المتجذّر في شجرة التوت، في حاكورة الدار، تمتد جذورها عميقاً حيث التشبث بالأرض يصنعه الطفل، الجيل القادم، حيث لا ركوع ولا استسلام.

شاعر جاهلي في القرن العشرين

رامي يوسف دقة ـ كاتب فلسطيني ـ سورية



هو الشاعر اليمني عبد الله البردوني، المولود في محافظة ذمار، قرية بردون، جنوب العاصمة صنعاء، والتي منها اكتسب لقبه «البردوني». ولد عام 1929 لأُسرة ريفية بسيطة وفقيرة. فعاش طفولة قاسية، وإضافةً لضيق حال أسرته، أصيب بمرض الجدري وهو في الخامسة من عمره؛ وعولج أثناءها عند شيخ القرية كما هو شائع آنذاك، مما أدى إلى فقدان بصره.

شأنه شأن سلفه الشاعر العربي بالعصر العباسي «المعري»، ولُقب على أثر ذلك بـ «معري اليمن».

ورغم انطفاء نور عيني هذا الطفل، عوّضه الله سبحانه بنور قلبه وبصيرته، فأصر على تلقي العلم متحدياً أسرته وانتقاماً لما أصابه. انتقل إلى مركز مدينة ذمار، باكراً، فأبدى اهتمامه بالشعر، فغدا شاعراً وناقداً ومدرساً. رفضاً للجهل والظلم الذي قاسى منه شاعرنا في طفولته وشبابه، وحكم الأنظمة التي عاصرها، طغى على أغلب قصائده الحس الثوري الوطني والقومي.

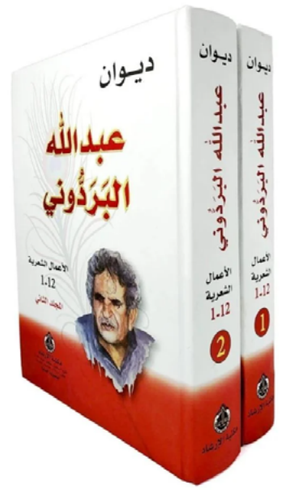
وشاعراً ساخراً من واقعه المؤلم، ولا تخلو شخصيته من خفة الظل، وتجلّى ذلك في قصائده اللاذعة والتي لا تخلو من السخرية.

كانت أولى قصائده اللاذعة ضد الحاكم بأمر الله «أحمد بن يحيى» (1891-1962) وكان ذلك عام 1953، بتهمة تأييد ما سميت بـ «ثورة الدستور»، وإطلاق سراحه، ليعود مرة أخرى معتقلاً عام 1956، واعتقل مجدداً بسبب خطبة ثورية ألقاها أول أيام عيد الفطر عام 1960، حيث بدأ خطبته بقول الله تعالى في سورة الغاشية: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}، وأضاف في خطبته: «خطاب اليوم يدور حول الحكم الفردي في بلادنا العزيزة، فلقد أصبحنا عبيداً لا حق لنا في حياة حرة سعيدة». بعد هذا الخطاب الحماسي قامت حركة عصيان مدني في شهر أبريل عام 1960 في كل من (ذي قار وضبان وأنس). وعانى في سجنه أشد أنواع العذاب، ولم يشفع له وضعه الصحي كونه كفيف البصر من أن يعامل معاملة حسنة. وقال حينها الحاكم بأمر الله أحمد بن يحيى: «أقطع لسان هذا الأعمى أو يصمت للأبد». لم تتل سنوات الاعتقال وضربات السجان من عزيمة هذا الشاعر، بل زاد تمسكاً بمواقفه وتحديه للأُسرة الحاكمة، فكتب قصيدة يهجو بها الإمام أحمد وألقاها أمامه بمناسبة عيد الجلوس، وهي بعنوان (عيد الجلوس)، وهذه بعض أبياته:

يا عيد حدث شعبك الظامي متى
يروى؟ وهل يروى وأين المورد؟
حدث ففي فمك الضحوك بشارة
وطنية، وعلى جبينك موعد
فيم السكوت ونصف شعبك ها هنا
...

ومن خفة ظل روح هذا الشاعر وسخرية كلماته النابعة من حياة الفقر التي عاشها، كتب للص دخل بيته قصيدة جميلة مضحكة بعنوان (لص في منزل شاعر) عام 1966:

شكراً دخلت بلا إثارة
وبلا طفور أو غرارة
ماذا وجدت سوى الفراغ
وهرة تشتم فأرة
يا لص عفواً إن رجعت



بدون ربح أو خسارة
لم تلق إلا خيبة
ونسيت صندوق السجارة
شكراً أتنوي أن تشرفنا
بتكرار الزيارة

ومن أجمل قصائد المدح في القرن العشرين كتبها البردوني في مدح الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، بعنوان (بشرى النبوءة)، ومن أبياتها:

بشرى من الغيب ألقت في فم الغار
بشرى النبوة طافت كالشذى سحراً
وحياً وأفضت إلى الدنيا بأسرار
وأعلنت في الربى ميلاد أنوار
...
وهتفت «مكة» الوسنى أناملها
وهزت الفجر إيذاناً بإسفار
فأقبل الفجر من خلف التلال وفي
عينيه أسرار عشاقٍ وسمار
...
مضى إلى الفتح لا بغياً ولا طمعاً
لكن حناناً وتطهيراً لأوزار
فأنزل الجور قبراً وابتنى زمناً
عدلاً ... تدبره أفكار أحرار

عُرف عن البردوني موقفه الشديد من الحكام العرب من خلال المآسي التي تعيشها الشعوب وضياع الحق العربي، فكتب قصيدة يهجوهم بها على غرار الشاعر العراقي مظفر النواب الذي كتب قصيدته المشهورة (قمم قمم)، اختار لها البردوني عنواناً أجمل، وعنوانها (اجتماع طارئ للحشرات)، مستهزئاً باجتماعاتهم وقممهم، يختار منها:

أعلنت «سلطانة القمل» اجتماعاً
رؤساء «البق» لبّوه سراعا
وإليها أقبل الأقطاب من
مملكات «السل» مثنى ورباعا
جاء شيخ الدود في حراسه
زارداً بحراً، ومعتماً شراعا
ملك «الذباب» وافى نافشاً
تاجه كي يملأ الجوّ التماعا
طار سلطان «البراغيث» على
نملة فازدادت الأضواء اتساعا
...
قرروا في الجلسة الأولى بأن
يصلوا ما مات بالأمس انقطاعا
أن يشيدوا الليل إيواناً، وأن
ينحروا الأيام باباً وصواعا
...
وأقاموا بعد هذا حفلة
أنفدوا فيها دم الليل اجتراعا
وأقروا: أن يسموا من نأى
عن وصاياهم «يعوقاً» أو «سواعا»
وبإعلان البيان اقتنعوا
غير أن الصمت لم يبد اقتناعا
وبهذا اختتموا أعمالهم
وابتدت سلطانة القمل الوداعا

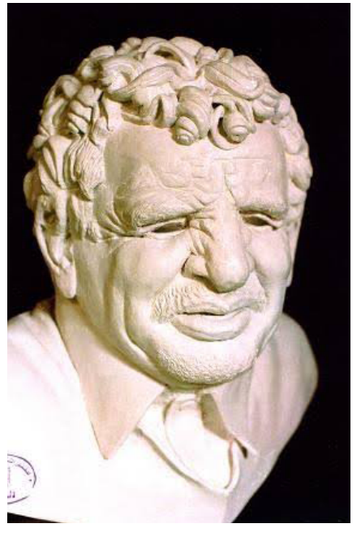
عاش البردوني نكبة فلسطين عام 1948، مما ترك في داخله حزناً عميقاً وجرحاً غائراً عاش في صدره حتى آخر أيام حياته، فكتب لها مشجعاً الشعوب على النضال والجهاد لتحريرها من خلال قصيدته (يوم المعاد)، تجلت الروح القومية للبردوني من خلال أبياتها والتي يقول في مطلعها:

يا أخي يا ابن الفدى فيم التمادي
وفلسطين تنادي وتنادي؟
ضجت المعركة الحمراء.. فقم
نلتهب.. فالنور من نار الجهاد
ودعا داعي الفدى فلنحترق
في الوغى، أو يحترق فيها الأعادي
...
يا أخي يا ابن فلسطين التي
لم تزل تدعوك من خلف الحداد
عد إليها، لا تقل: لم يقترب
يوم عودي، قل: أنا «يوم المعاد»
عد ونصر العرب يحدوك وقل:
هذه قافلتي والنصر حادي
عد إليها رافع الرأس وقل:
هذه داري، هنا مائي وزادي
وهنا كرمي، هنا مزرعتي
وهنا آثار زرعي وحصادي
وهنا ناغيت أمي وأبي
وهنا أشعلت بالنور اعتقادي
هذه مدفأتي أعرفها
لم تزل فيها بقايا من رماد

صدر للشاعر عبد الله البردوني 12 ديواناً شعرياً من عام 1961 إلى عام 1994، منها: «أرض بلقيس»، و«رواغ المصابيح»، و«اليمن».

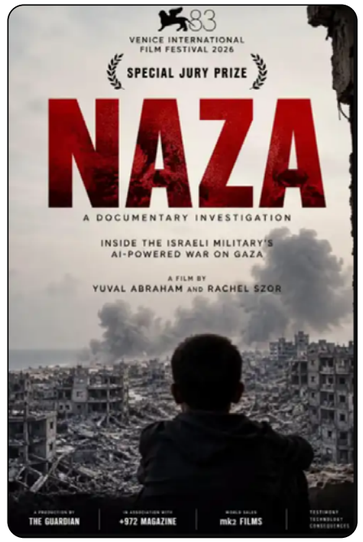
كتبت هذا المقال بذكرى مرور 27 عاماً على وفاة هذا الشاعر كفيف البصر، نيّر القلب والبصيرة، حيث توفي بتاريخ 30 أغسطس عام 1999، ودُفن بمقبرة (خزيمة) التابعة لمدينة صنعاء. ونقش محبو هذا الشاعر على شاهدة قبره قصيدته المشهورة (أحزان وإصرار)، حيث قال فيها:

شوطُنا فوق احتمال الاحتمال
فوق صبر الصبر، لكن لا انخذال
نغتلي، نبكي على من سقطوا
إنما نمضي لإتمام المجال
...
نحنُ هذي الأرض فيها نلتطي
وهي فينا عنفوان واقتتال
...
ثم ننسى الحزن بالحزن، ومن
يا ضياع الرّد - ينسينا السؤال؟



فيلم (نازا) زلزال جديد يهز الكيان الصهيوني

إبراهيم أبو ليل - كاتب سياسي فلسطيني - سورية



ينتاب الحكومة الإسرائيلية غضب شديد إثر الزلزال الكبير الذي هز الأوساط الإسرائيلية بعد زلزال السابع من أكتوبر، والذي أحدثه عرض الفيلم الوثائقي «نازا» في الدورة الـ83 لمهرجان البندقية السينمائي العالمي، حيث قدم الفيلم شهادة بالغة الأهمية تكذّب الرواية الإسرائيلية؛ وتؤكد جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وقد توالت ردود الأفعال من الحكومة الإسرائيلية وقادة المؤسسة العسكرية، الذين سارعوا إلى تخوين منتجي الفيلم والتقليل من قيمته، خوفاً من العزلة الإقليمية والدولية المتزايدة التي تفرضها غالبية دول العالم.

يستند فيلم «نازا»، الذي أخرجه الصحفيان الإسرائيليان يوفال أبراهام وراحيل شور، إلى شهادات 24 من العاملين السابقين والحاليين في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ويسلّط الضوء على آليات المراقبة وأنظمتها التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد أهداف داخل قطاع غزة، والأضرار الجانبية المتوقعة التي تحدث أثناء الاستهداف مثل عدد الضحايا المدنيين والمنازل والأحياء التي سيتم تدميرها. ومن هذه الأضرار جاء الاسم العبري للفيلم، الذي اختصر بكلمة «نازا»، وحصل على جائزة لجنة التحكيم الخاصة لمهرجان البندقية السينمائي، حيث لاقى ترحيباً حاراً وتصفيقاً غير مسبوق في تاريخ المهرجان. وقد أحدث الفيلم صدمة للإسرائيليين، وحالة من الهستيريا أصابت القيادة الإسرائيلية جراء الفضيحة التي أكدت مجدداً، من داخل المؤسسة العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية، جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي حاولت الحكومة الإسرائيلية التستر عليها، من خلال تزييف الحقائق والتلاعب بالمعلومات، وإبقائها محصورة بالمصادر الإسرائيلية الخاصة، في حين منعت سلطات الاحتلال الصحافة المحايدة من نقل الحقيقة، كما منعت الصحفيين من الدخول إلى قطاع غزة، في الوقت الذي استهدف الجيش الإسرائيلي ما يزيد عن مئتين وخمسين صحفياً وفقاً لتقارير المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.

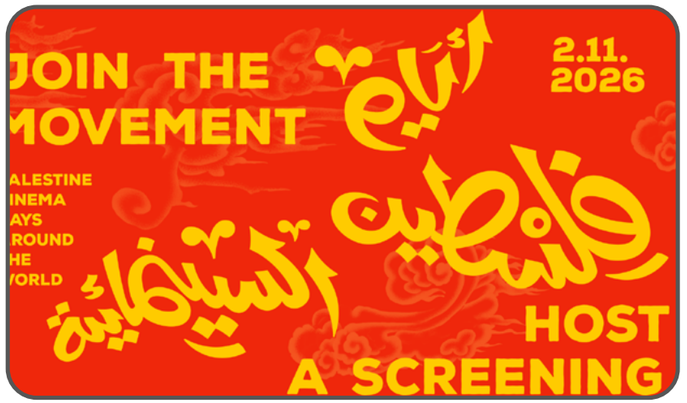
على الرغم من أن الفيلم لم يأت بجديد، إذ أكد ما كرره الفلسطينيون مراراً، وتمكنت وسائل إعلام عديدة من كشف جرائم الإبادة التي اقترفتها الحكومة الإسرائيلية، إلا أنه يكتسب أهمية خاصة لاعتماده على شهود حقيقيين من الجيش الإسرائيلي شاركوا في العدوان على قطاع غزة، وربما كان هذا هو السبب وراء الهستيريا التي أصابت القيادة الإسرائيلية. وتشير هذه الهستيريا إلى شيء كان مخفياً وانفجر فجأة، كاشفاً الصورة القبيحة للكيان الصهيوني، بعد سنوات من القمع والإنكار والكذب وتزييف الواقع. كما أن الفيلم أعاد الإسرائيليين إلى الواقع الذي انفصلوا عنه أثناء الحرب على غزة، ولم يروا إلا ما كانت تقرره حكومة نتنياهو. فقد ظهرت هشاشة الجيش الإسرائيلي وضعفه أمام جمهوره الذي اعتاد على الحديث حول سلامة وأمن الرواية التي ينسجها له قادته، وادعاءاتهم حول «طهارة السلاح، والجيش الأكثر أخلاقية في العالم، وعدالة الحرب التي بنيت عليها الهوية الاسرائيلية منذ السابع من أكتوبر، وأن «إسرائيل قوية ولا شيء يضعضعها بعد اليوم». لكن هذه القوة تتآكل مع تهافت السردية الإسرائيلية وانهيارها أمام أول حقيقة يلامسها الجمهور الإسرائيلي الذي فقد ثقته بالجيش والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ليس لأنه ارتكب جرائم إبادة ضد الفلسطينيين، «التي تعتبر عند الإسرائيليين عمليات أخلاقية»، بل لأنه لم يتمكن من توفير الأمن للمستعمرات، ولم يحقق الأهداف التي خرج للحرب من أجلها.

لقد أثار الفيلم غضب القيادة الإسرائيلية التي هاجمته ووجهت له الاتهامات، واعتبرته محرضاً ضد الحكومة الإسرائيلية. فقد اتهم نتنياهو الفيلم بأنه «تحريض صادم» وأعلن بأنه وجه تعليماته للعمل على قانون لسحب الجنسية ممن يقوم على حد قوله «بالتشهير بجنود الجيش الإسرائيلي»، بينما وصفه جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنه تشويه للواقع، وأصدر رئيس الأركان ايال زمير بياناً وصف الفيلم بأنه افتراء، وأمر ببحث خطوات قانونية ضد مخرجيه وفحص فيما إذا تم تسريب مواد سرية، ولم يكتف بالدفاع عن قواعد القتال في الجيش الإسرائيلي وإدانة صناع الفيلم، بل أمر أيضاً بفتح تحقيق لكشف هوية الـ 24 جندياً وضابطاً معظمهم من الاستخبارات، وأجريت معهم مقابلات للفيلم من دون الكشف عن هويتهم، واخفاء وجوههم. ووصف رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت الفيلم بأنه «فرية دم جبانة»، وكتب وزير الثقافة ميكي زوهار أنه سيعمل فوراً على سحب جنسية المخرجَين بتهمة الخيانة، ثم طلب من وزارة الداخلية بحث هذا الأمر. وعمّمت وزارة الخارجية الإسرائيلية على كل سفاراتها ورقة تقول إن الفيلم «يقلب الحقيقة رأسا على عقب، وإنه عمل خيالي يغطي دعاية حماس، وإن من يقول بوقوع إبادة في غزة كاذب أو لا يفهم معنى الكلمة». إضافة إلى ذلك، وقّع مئات من عناصر احتياط الوحدة 8200 عريضة تطالب قيادتها بالتحقق في ما إذا كان بين المتكلمين في الفيلم أحد من رجالها، وتظاهر العشرات من رجال حملة حزب «عظمة يهودية» بتوجيه من زعيم الحزب بن غفير أمام منزل أهل راحيل شور، إحدى منتجَي الفيلم، ووجهوا رسالة واضحة تقول: « نحتاج من كل شخص يراهم في

أيام فلسطين السينمائية:
أفلام عابرة للحدود
في ذكرى وعد بلفور المشؤوم

أمينة عباس ـ صحفية سورية

يشهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في كل عام، وبالتزامن مع وعد بلفور المشؤوم، انطلاق فعاليات مهرجان «أيام فلسطين السينمائية» الذي يجول حول العالم حتى لا تغيب فلسطين عن المشهد العالمي عبر السينما التي تخلق مساحة عالمية تُرى فيها فلسطين كما يرويها أهلها، بذاكرتها وصوتها وتفاصيل حياتها اليومية، بعيداً عن الاختزال والإنكار، من خلال «أيام» تحولت عبر السنوات إلى مساحة سينمائية عابرة للحدود، تنبض بالفعل الثقافي الجماعي، وتؤمن بأن الصورة قادرة على بناء جسور تتجاوز الجغرافيا والسياسة، انطلاقاً من إيمانها أن الرواية الفلسطينية تستحق أن تُروى في كل مكان، وأن الثقافة الفلسطينية باقية رغم كل محاولات الطمس، وأن السينما قادرة، في كل اللحظات، على إعادة إنتاج المعنى والحضور والذاكرة.



«آن الأوان لنروي قصصنا»

يُعد مهرجان «أيام فلسطين السينمائية» الوحيد من نوعه الذي انطلق من فلسطين وامتدّ لاحقاً إلى العالم، بحيث تُقام العروض سنوياً في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، تزامناً مع ذكرى وعد بلفور. وقد أسس المهرجان مؤسسة فيلم لاب فلسطين عام 2014، حيث انطلقت الدورة الأولى في قصر رام الله الثقافي بالضفة الغربية تحت شعار «آن الأوان لنروي قصصنا»، في محاولة للاستفادة من السينما كأحد أقوى وسائل التأثير الاجتماعي لرواية القصص الفلسطينية سينمائياً وإدراجها على خارطة صناعة الأفلام العالمية، والترويج للأفلام التي يصنعها سينمائيون فلسطينيون، والتي تسهم في إحياء الثقافة الفلسطينية عبر عرضها في مدن فلسطينية متعددة: القدس، ورام الله، وبيت لحم، ونابلس، وغزة. إلى جانب دعم صناع السينما الفلسطينيين، عبر ملتقى صناع السينما الذي يوفر منصة تعارف وتشبيك للمهنيين المحليين والدوليين، مع التركيز على الأفلام ذات الميزانية المنخفضة في ظل نقص التمويل ومقاومة الثقافة ومحاولات طمس الهوية، باعتبار السينما مرآة للواقع والذاكرة والهوية والتاريخ الفلسطيني.

الشارع أن يبلغنا مباشرة، لن يجلسوا في أي مطعم وفي أي مكان، من يراهم، عليه أن ينشر في كل المجموعات، لا مكان لأولئك الأنذال يفرّون إليه». وبحسب صحيفة هآرتس هتف قسم من المتظاهرين بتنفيذ «عقوبة الإعدام للخونة»، وقال أحدهم في مكبر الصوت: «عندما سيعودان إلى البلاد يجب أن يحاكما ويعلقا على المشنقة، وعلى العائلة أن تطرد ويصادر بيتها».

لقد جاءت ردود الأفعال والتصريحات المتهورة التي أصدرها الوزراء الإسرائيليون وأعضاء الكنيست حول معاقبة صانعي الفيلم، إلى درجة الدعوة إلى إعدامهما بشكل علني، لحرف الأنظار عن النتائج المقلقة للمغامرة التي أقدم عليها نتنياهو في العدوان على قطاع غزة، والثمن الباهظ الذي دفعه الجنود الذين شاركوا في جرائم الإبادة ضد الفلسطينيين في القطاع. ويسود في الأوساط السياسية الإسرائيلية شعور بالتهديد والخوف من الضرر المحتمل الذي يلحقه الفيلم بمكانة «إسرائيل»، في ظل عزلة إقليمية ودولية آخذة في التعاظم بشكل مستمر؛ تنزع عنها الشرعية وتحولها إلى ظاهرة منبوذة بين شعوب العالم، وصلت إلى حد إدانة القيادة الإسرائيلية من قبل محكمة الجنايات الدولية بارتكاب جرائم حرب، وبشكل خاص رئيس الحكومة نتنياهو الذي بات مطلوباً للعدالة. ولهذا تمنع الحكومة الإسرائيلية تداول هذا الفيلم وتدعو إلى محاربته وتكذيب مضمونه، والالتزام بالرواية الصادرة عنها حصراً، ما يثير فضول الجمهور الإسرائيلي، كما يثير الشك لديه بأن ثمة شيئاً منحرفاً كلياً، يجعل الفيلم مطلوباً أكثر فأكثر. وتشير هذه المواقف على الصعيد الرسمي إلى واقع إعلامي بائس يجافي الحقيقة، ويجعل «إسرائيل» ليست سيئة في نظر نفسها فحسب، بل وفي نظر العالم، وفي أماكن ما زالت تقدر فيها حرية التعبير والشجاعة ومعايير الصحافة.

قد تهدأ هذه الموجة ويخمد الزلزال، لكن ارتداداته لن تتوقف، وشدته قد تتنذر بتداعيات خطيرة، وإن جرائم الإبادة في قطاع غزة ستظل كابوساً يلاحق مرتكبيها مهما حاولوا التهرب منها. ربما تكون هذه محاولة يائسة لإنكار الحقيقة، وخنقها وإبعادها، لكنها ستبقى تطارد الإسرائيليين إلى الأبد، لان المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية لا مناص منها مهما طال الزمن.

من فلسطين إلى العالم

في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أُلغيت الدورة العاشرة للمهرجان قسرياً بسبب حرب الإبادة على غزة. وبدلاً من التوقف، قررت فيلم لاب فلسطين، بالتعاون مع مؤسسة «أفلامنا» اللبنانية و«أفلام س» المصرية، نقل المهرجان إلى العالم تحت اسم «أيام فلسطين السينمائية حول العالم»، بعد أن دعا المهرجان السينمات والجامعات والمراكز الثقافية والمجموعات والفاعلين المستقلين حول العالم لتحويل فضاءاتهم إلى «شاشة عالمية مشتركة». ففي هذا اليوم تحصل كل جهة مشاركة على برنامج أفلام منسّق، مع استقلالية في تشكيل العرض بما يتناسب مع مجتمعها المحلي، وحرية تحديد موعد العرض بما يناسبها، على أن تتمركز غالبية العروض في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم العالمي الموحّد الذي أعلنته فيلم لاب فلسطين لتحويل الفضاءات إلى «شاشة عالمية مشتركة» بالتزامن مع وعد بلفور المشؤوم، علماً أن فيلم لاب فلسطين كجهة منظمة هي من يختار الأفلام التي ستُعرض عادة. وقد وصل المهرجان في نسخة 2025 إلى نطاق غير مسبوق بعرض الأفلام المختارة «أكثر من 1,031 عرضاً في 425 مدينة في 83 دولة، من العواصم الكبرى إلى المدن النائية».

جائزة «طائر الشمس الفلسطيني»

تمنح فيلم لاب فلسطين منذ عام 2016 جائزة «طائر الشمس الفلسطيني» في ختام مهرجان «أيام فلسطين السينمائية» في فئات رئيسية: أفضل فيلم وثائقي طويل، وأفضل فيلم قصير، وجائزة الإنتاج. وقد سميت هذه الجائزة باسم «طائر الشمس الفلسطيني» نسبة لطائر صغير لا يتجاوز طوله 12 سنتمتراً ولا يتجاوز وزنه الـ 8 غرامات، له منقار أسود طويل، وجد نفسه مضطراً على التأقلم مع المناطق الحضرية بعد أن أُجبر على العيش في بيئة غير بيئته، حيث اعتاد العيش في الغابات الخضراء التي أخذت تتضاءل وتختفي في فلسطين، ولكن على الرغم من ذلك، استطاع أن يصمد ويتأقلم خارج موطنه الأصلي ليصبح هذا العصفور الصغير رمزاً للمقاومة والثبات. وقد قام بتصميم مجسم الجائزة الفنان والمصمم وصانع الأفلام خالد جرار الذي استوحى فكرة التصميم من هذا الطائر، ويقام حفل توزيع جوائز «طائر الشمس الفلسطيني» عادة في مدينة رام الله بفلسطين في الحفل الختامي لمهرجان «أيام فلسطين السينمائية».

الأفلام المختارة لنسخة 2026

«المنام»

أحلام اللاجئين الفلسطينيين

إخراج السوري محمد ملص بالاشتراك مع قيس الزبيدي في المونتاج، بدأ التصوير فيه عام 1981، وبسبب الاجتياح الإسرائيلي ومجازر صبرا وشاتيلا عام 1982 توقف العمل فيه، ثم عاد ملص واستكمله ليصدره عام 1987. وقد شاركت في إنتاجه دائرة الإعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية ليعد أحد أهم الأفلام الوثائقية في تاريخ السينما الفلسطينية والعربية. وفيه سأل ملص خلال الحرب الأهلية أكثر من 400 شخص في المخيمات اللبنانية عن أحلامهم أثناء النوم ليُظهر الفيلم أن الواقع المعيشي للاجئين (الفقر، المنفى، الخوف) هو «كابوس»، بينما أحلامهم في النوم تحمل تفاؤلاً بالعودة والتحرر، بحيث لم يكتفِ الفيلم بتصوير معاناة اللاجئين، بل منحهم فرصة للتعبير عن أحلامهم الدفينة. وتكمن المأساة الكبرى في الفيلم أن معظم من ظهروا فيه قُتلوا أو فُقدوا بعد مجازر صبرا وشاتيلا، مما جعل صورهم وأحلامهم شهادة أخيرة على جيل كامل.

حصل فيلم «المنام» على جائزة الإبداع والتجديد من المهرجان الدولي للبرامج السمعية البصرية في كان (فرنسا). كما عُرض في متحف جامعة بيرزيت عام 2016، ومهرجان الإسماعيلية الدولي للأفلام التسجيلية والقصيرة عام 2014.

«إلى أرض مجهولة»

رحلة البحث عن وطن

يعد أول فيلم روائي طويل للمخرج الفلسطيني- الدنماركي مهدي فليفل، عُرض لأول مرة في مهرجان كان السينمائي 2024، وهو يسلط الضوء عبر قصة تشويقية قاسية على موضوع الصداقة، والأخلاق، والنجاة في المنفى، تدور أحداثه في أثينا، حيث يعيش ابنا عم فلسطينيان هربا من مخيم للاجئين في لبنان، فيحاولان جمع المال لشراء جوازات سفر مزيفة تساعدهما على الوصول إلى ألمانيا، وفي سبيل ذلك يتورطان أكثر في أعمال غير أخلاقية، فيسأل الفيلم بجرأة: إلى أي مدى يمكن أن يذهب الإنسان للتخلص من مأساته في زمن يصبح فيه الحفاظ على الإنسانية ترفاً، في رحلة البحث عن وطن.

حصل الفيلم على جائزة الإنتاج المشترك في مهرجان ميونخ السينمائي عام 2024، ونال الجائزة الكبرى في مهرجان ترانسيلفانيا السينمائي الدولي برومانيا. كما فاز بجائزة النسر الفضي لأفضل فيلم طويل في مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، وجائزة أفضل ممثل لبطله لمحمود بكري.

«مع حسن في غزة»

غزة التي لم تعد موجودة

وصف هذا الفيلم الوثائقي للمخرج الفلسطيني كمال الجعفري أنه عمل وثائقي فريد من نوعه، ويعد وثيقة فنية عن غزة التي لم تعد موجودة. والقصة الحقيقية للفيلم تعود إلى عام 2001، حين قرر الجعفري زيارة قطاع غزة للبحث عن زميل سابق له تعرف إليه أثناء وجودهما في سجن النقب الصحراوي عام 1989. وخلال هذه الرحلة، اصطحبه دليل محلي يُدعى «حسن» وتنقلا معاً من شمال القطاع إلى جنوبه. وكان الجعفري يحمل كاميرا صغيرة صوّر فيها مشاهد عفوية للحياة اليومية: البحر، والسوق، والأطفال، وكبار السن. وبعد عودته إلى ألمانيا للدراسة، وضع الأشرطة جانباً ونسيها تماماً لأن هدفه لم يكن صنع فيلم. وفي عام 2024، عاد وعثر الجعفري على الأشرطة المصورة بين ممتلكاته القديمة، أحدها يحمل اسم «مع حسن في غزة»، الذي تحول إلى وثيقة نادرة لحياة غزة قبل أن تُمحى معالمها، حيث الأطفال فيه يبتسمون ويطلبون من الجعفري التقاط صور لهم، والذين لم يعرف مصيرهم بعد ذلك. ويرى النقاد أن أهمية الفيلم تنبع ليس في كونه أرشيفاً مصوراً، بل في كونه شهادة على وجود إنساني كامل لأهل غزة.

عرض الفيلم عام 2025 في افتتاح مهرجان لوكارنو السينمائي ضمن مسابقته الدولية، كما نال جائزة أفضل إنجاز فني في مهرجان الدوحة السينمائي، وعُرض في مهرجان تورونتو ومهرجان مراكش الدولي للفيلم بدورته الـ 22.

«العودة إلى حيفا»

ما معنى الوطن؟ ولمن ينتمي؟

روائي/ طويل من إنتاج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنتج عام 1982، إخراج قاسم حول العراقي الذي أقنعه غسان كنفاني بالبقاء في بيروت، للعمل في مجلة «الهدف» بدايةً، ثم دفعه وشجعه ودعمه لصناعة أفلام سينمائية فلسطينية متميزة، فأنجز هذا الفيلم بعد رحيل كنفاني عن قصته الشهيرة عائد إلى حيفا بتكليف من الجبهة، حيث يتتبع

الفيلم عائلة فلسطينية تُجبر على مغادرة مدينة حيفا عام 1948، تاركةً خلفها طفلها الرضيع «خلدون» الذي لم يتجاوز الخمسة أشهر. وبعد عشرين عاماً، وبعد حرب 1967، يتمكن الوالدان من العودة إلى حيفا ليكتشفا أن ابنهما قد تبنّته عائلة يهودية مهاجرة، وأنه أصبح شاباً في العشرين من عمره يُدعى «دوف» ويعمل في الجيش الإسرائيلي، ليطرح الفيلم أسئلة وجودية حساسة: من هي الأم الحقيقية؟ من هو الأب الحقيقي؟ ما معنى الوطن ولمن ينتمي؟ وما هو السبيل للعودة إلى حيفا؟

«مقاطعة»

معارك قانونية

وثائقي/ طويل للمخرجة الفلسطينية-البرازيلية جوليا باشا، التي تفتح في الفيلم ملف قوانين مكافحة المقاطعة في الولايات المتحدة، حيث أقدمت 33 ولاية أمريكية على سنّ تشريعات تُلزم الأفراد والشركات الراغبة في التعاقد مع القطاع العام بالتوقيع على تعهد بعدم مقاطعة إسرائيل. فيتابع الفيلم قصص ثلاثة أمريكيين عاديين- صحافية في أركنساس، ومحامٍ في أريزونا، وأخصائية تخاطب في تكساس- وُضعوا أمام خيار قاسٍ: إما وظائفهم أو معتقداتهم السياسية. فيوثق الفيلم معاركهم القانونية التي تمس صميم حرية التعبير في الولايات المتحدة، ويُظهر كيف يمكن أن تُعاد صياغة الحقوق الأساسية للأجيال القادمة.

نال الفيلم عام 2021 جائزة صندوق مشاريع الرابطة الدولية للأفلام الوثائقية، وحظي بدعم وتمويل جوائز ومنح من مؤسسات مرموقة كـ مؤسسة صندانس وجمعية الوثائقيات. كما تم اختياره رسمياً للعرض والمنافسة في مهرجانات عالمية بارزة.

«القاطفون»

من يقرر ما يُفنى وما يُسمح له بالبقاء؟

وثائقي/ روائي أنتج عام 2022، من إخراج الفنانة والمخرجة الفلسطينية جمانة منّاع. يتناول الفيلم سياسات القطف في «إسرائيل»، وتحديداً جمع النباتات البرية الصالحة للأكل مثل «العكوب» و«الزعتر»، حيث تمنع القوانين الإسرائيلية جمع هذه النباتات، وفرضت غرامات ومحاكمات على مئات الفلسطينيين الذين ضُبطوا أثناء جمعها. يمزج الفيلم بين التوثيق والخيال والمواد الأرشيفية، متتبعاً النباتات من البرية إلى المطبخ، ومن مطاردات الحرّاس إلى قاعات المحاكم، ليطرح أسئلة حول «سياسة الانقراض»: «من يقرر ما يُفنى وما يُسمح له بالبقاء؟».

نال الفيلم العديد من الجوائز أبرزها: جائزة هاريل من مهرجان كامدن الدولي للأفلام الوثائقية في عام 2022، وجائزة غرين دوكس من مهرجان دوكوفست الدولي للأفلام الوثائقية وقصيرة الأمد في كوسوفو عام 2022.

«لا وجود لهم»

فيلم الثورة الفلسطينية

وثائقي/ قصير أنتج عام 1974، بالأبيض والأسود، من إخراج مصطفى أبو علي الملقب بـ رائد السينما الفلسطينية، وهو مؤسس وحدة «أفلام فلسطين/ مؤسسة السينما الفلسطينية»، وكان هذا الفيلم من أبرز أفلامها. وقد وصف بفيلم الثورة الفلسطينية الذي أنجز تحت ظروف استثنائية، حيث صور الحياة اليومية في مخيم النبطية في جنوب لبنان، وآثار القصف الإسرائيلي، وحياة المقاتلين في معسكرات التدريب.. مع تعليق صوتي على شكل رسالة مكتوبة إلى فدائي فلسطيني. والفيلم جاء رداً مباشراً على رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير التي أعلنت أن «الشعب الفلسطيني غير موجود».

حصل الفيلم على دبلوم الشرف من مهرجان لايبزيغ للأفلام، ألمانيا- 1974، وجائزة اتحاد النقد العربي من مهرجان قرطاج، تونس، 1978.

«الزهور تقف صامتة»

العلاقة بين الناس والأرض

وثائقي/ قصير صدر عام 2025، من إخراج ثيو باناغوبولوس، وهو مخرج فلسطيني مقيم في اسكتلندا، اكتشف أثناء بحثه في المكتبة الوطنية الاسكتلندية بالمصادفة أرشيفاً غير رقمي لصور ملونة لأزهار برية فلسطينية، صوّرها مبشر اسكتلندي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. وهذه الصور النادرة والجميلة تُخفي في الوقت نفسه وجود الشعب الفلسطيني العربي. استعاد باناغوبولوس هذه المواد وصاغ فيلمه منها: «الفيلم هو مقال بصري رقيق يتساءل عن دور صناعة الصورة كأداة للشهادة والعنف في آن واحد، عندما تتشابك مع العلاقة بين الناس والأرض».

نال الفيلم عدة جوائز دولية منها: جائزة التوجه التخصصي للأفلام القصيرة في مهرجان صندانس السينمائي 2025، وجائزة أفضل فيلم وثائقي قصير في المهرجان الدولي للأفلام الوثائقية 2024، وجائزة أفضل فيلم وثائقي، كما رشح لعدة جوائز عالمية مثل البافتا البريطانية القصيرة للعام 2025.

فداء

الذاكرة النسوية

وثائقي/ قصير، من إنتاج فيلم لاب فلسطين، يتتبع الفيلم رحلة المخرجة فداء أبو مريم وهي تجمع شهادات نساء غزة وتحوّل السرد إلى أرشيف حيّ للذاكرة النسوية المقاومة للنسيان والمستعيدة الذات في قلب الخراب. والفيلم جزء من مشروع «غزاويات» الذي يتكون من أربعة أفلام وثائقية قصيرة تؤكد أن النساء لسن مجرد ناجيات، بل محافظات على السردية: «يحوّلن الإرهاق إلى قوة، والحزن إلى لغة، واليأس إلى ضوء لا ينطفئ».

«يلاّ باركور»

الحنين إلى الوطن

وثائقي/ دراما، صدر عام 2024، إنتاج مشترك دولي من السويد وقطر والمملكة العربية السعودية وفلسطين، وهو من تأليف وإخراج عريب زعيتر في أول فيلم روائي طويل لها. ويتتبع الفيلم رحلة عريب إلى غزة، المكان الذي زارته لأول مرة في طفولتها مع والدتها الفلسطينية بعد اشتعال مشاعر الحنين إلى وطنها على أثر مشاهدة فيديو لشباب يمارسون رياضة الباركور وسط الانفجارات، فتتواصل عريب مع أحمد، أحد الرياضيين، وتتجول في غزة المدمرة، مستكشفةً مواقع الباركور ورموز الروح الفلسطينية، لتواجه عريب الواقع المرير لغزة التي تحولت لسجن مفتوح، وتقارنه بحياتها في الولايات المتحدة وإرث والدتها.

أنتج الفيلم عام 2021، بعد حصوله على منحة من معهد الدوحة للأفلام ضمن برنامج منح الربيع لعام 2021. وفي عام 2022، اختارت مؤسسة كلوز أب الفيلم كواحد من ستة عشر مشروعًا لدورتها 2022-2023، وفي عام 2024 عرض لأول مرة عالمياً في مهرجان دوك نيويورك في مسابقة دولية، حيث فاز بجائزة لجنة التحكيم الكبرى، وبعد فترة قصيرة من العام نفسه عُرض لأول مرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، وفي عام 2025 كان العرض الأول له في أوروبا ضمن قسم بانوراما في مهرجان برلين السينمائي الدولي الخامس والسبعين.

موت يليق ببلادنا

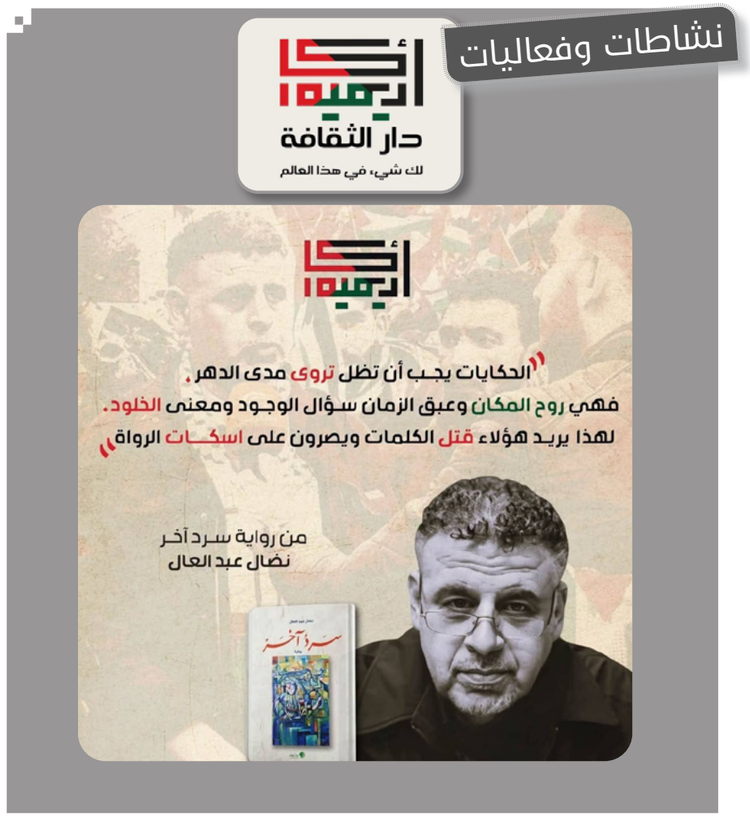
يحيي سعيد الواضح ـ شاعر فلسطيني ـ السويد



على هذه الأرض
ولدت من ضلع السؤال
لا أبي حمل الراية
ولا أمي صاحت هذا هو الفتى المنتظر
جئت كما تأتي الريح من فج الغياب
أحمل في دفتري صورة لعكا
وخرابا مكتوبا مكتوبا بخط عثماني على باب مدرستي
قالوا هذا زمن العساكر
قلت وأنا زمن القصيدة
كلما سقط حجر من جدار
نبتت في قلبي نافذة
وكلما غاب وجه
تذكرت أمي تمشط شعر البلاد بأصابعها
فهل هذا يكفي
هل يكفي أن أمشي بين الرصاص
وأحمل على ظهري تابوتا يشبه وطني
وأقول
أنا الشاهد والمشهود
ولدت على حافة خريطة
لا الشمس كانت أمي
ولا النجمة دلتني على مهد
ولا الأذان كان يعرف اسمي
علقوا على باب خيمتنا لافتة
ممنوع الحنين
ممنوع الكلام
باللهجة القديمة
ممنوع أن تتذكر
أبي كان يسعل وطنا
وأمي ترضعني اغنية مهجورة من بيادر حيفا
وأنا
أنا كنت أحلم بخارطة لا تنزف حين أمزقها
قال لي المعلم
اكتب اسم بلدك
كتبت منفى
قال هذا لا يحسب وطنا
فمزقت الدفتر
وكتبت على الجدار
وطني ليس سؤالا في الامتحان
بل هو كل الامتحان
أسميني أن شئت
لاجئا في دفاتر الأمم
او رقما على بطاقات الإغاثة
لكنني حين أنام
أرى في المنام راعيا
ينشد بين التلال
واحمل زنبقة وكتاب
واكتب فوق تراب الخيمة
العودة بوتوبيا بل موعد تأخر فقط
نسيت وجه جدي
لكنني اذكر صوته وهو يدفن مفاتيح الدار
تحت لسانه
ويقول
سيموت المفتاح
لكن الباب لا يموت
كبرت
وكبر في الخوف من النشيد الوطني
كل نشيد كان يسألني
من أنت
فأقول
انا ابن الغبار
وحفيد التاريخ الذي لم يروى
اخو البرتقالة في دمها
ورفيق بندقية
ضاعت بين اتفاقيات السلام
نظرت في المرآة
فرأيتني لا أنا
نصف وجهي
يبحث عن بيته بين المخيمات
والنصف الآخر
خريطة تمزقت في أخبار التاسعة
لا لون لجلدي
يشبه ترابا عالقا
في حذاء جندي عبر الحدود
لا اسم لي
سوى ما تمنحه لي المعاني
لاجئ مقيم
بصفة مؤقتة مسافر إلى حين



نشاطات وفعاليات



بيروت

من المخيم إلى فلسطين.. الذاكرة والسؤال

في ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا استقبلت أكاديمية دار الثقافة في بيروت -مخيم مار الياس- بتاريخ 2026/9/16، وفداً إيطالياً في زيارة حملت معنى ثقافياً وإنسانياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته، ومن معاني الزيارة التأكيد على أن مناصرة فلسطين تبدأ من الإيمان بفلسطين بوصفها ثقافة شاملة، وذاكرة وهوية وسردية، وأن حماية هذه السردية تتطلب مواصلة بناء الوعي بالمعرفة، وتعزيز حضور الثقافة الفلسطينية في مواجهة محاولات طمس التاريخ وتشويه الحقيقة.

وفي سياق الاتفاقية الموقعة بين أكاديمية دار الثقافة والمخرجة مونيكا ماورير، استقبلت الأكاديمية بتاريخ 21/ 9/ 2026، المخرجة السينمائية الألمانية مونيكا مورير والإيطالية ميلينا فيور المشرفة على الأرشيف السمعي البصري للحركة العمالية الديمقراطية الإيطالية، وتنص الاتفاقية على إضافة عشرة أفلام من أرشيفها إلى أرشيف الأكاديمية، واتاحتها للجمهور ضمن برامج العرض التي تحددها الأكاديمية، ويضم الأرشيف مواد مهمة عن مجزرة مخيم تل الزعتر وصبرا وشاتيلا ومشاهد وشهادات مرتبطة بتلك المرحلة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود مشتركة مع الأكاديمية في جمع الأفلام والوثائق الفلسطينية، وإتاحة الأرشيف للجمهور وتعزيز حضور الصورة في حفظ الذاكرة الفلسطينية.

واحياءً لذكرة مجزرة صبرا وشاتيلا أقام بيت أطفال الصمود ندوة ثقافية وفكرية وسياسية في مخيم نهر البارد مع الوفد الإيطالي من جمعية (كي لا ننسى مجزرة صبرا وشاتيلا)، وذلك في إطار استعادة دلالات المجزرة في ضوء استمرار الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

وقد قدم رئيس المؤسسة قاسم العينا، الروائي مروان عبد العال بأنه المثقف الذي لا يفصل الثقافة عن السياسة، ويضع كل أدواته الأدبية والفكرية والفنية في خدمة القضية، وأنه يذكره بغسان كنفاني.

وبدوره تحدث الكاتب والباحث السياسي مروان عبد العال عن دور الثقافة والكتابة في حماية الذاكرة الفلسطينية، ومواجهة محاولات المحو.

في ذكرى نضال.. نقرأ نضال

أُختتمت فعاليات ورشة (في ذكرى نضال.. نقرأ نضال)، بتاريخ 2026/9/10، والتي خُصصت للتدريب على أسس الكتابة الإبداعية انطلاقاً من روايات القائد الشهيد نضال عبد العال، والتي قدمتها المدربة الزميلة تغريد عبد العال، بمشاركة مجموعة من الشابات والشبان المهتمين بالقراءة والكتابة، حول سؤال (لماذا نكتب)، وسؤال آخر حول (رواية يختارها كل مشارك) من روايات الشهيد المبدع نضال عبد العال، وكانت الفكرة الأبرز التي حملتها الورشة تقوم على أن النص الإبداعي لا يكتفي بما يقوله الكتاب، بل يضيف إليه شيئاً من ذات الكاتب وتجربته وذاكرته وأسئلته ومشاعره، وصولاً إلى صوته الخاص.

والجدير بالذكر أنه قد شارك في الورشة: هالة سبيتي، تالا شبلي، غادة عثمان، تغريد شحادة، آمنة حليف، وليد داوود، سارة إدلبي.

كما أُختتمت في قاعة مكتبة الأكاديمية ببيروت، أعمال ورشة الخطابة والتواصل التي استمرت على مدى يومين، وبمشاركة مجموعة من المتدربين ضمن برنامج يهدف إلى تطوير مهارات التعبير والخطابة، وتعزيز القدرة على التواصل والتأثير.



مَاذا لَو نَطقَ الشُّهَدَاءْ؟

مروان عبد العال

ماذا يقول لنا الشهداء ؟ ربما يقولون أولاً : توقفوا عن التعداد . لا تجعلونا مجرد أرقام. لسنا الشهداء الثلاثة، أو الخمسة، أو العشرة، أو الألف، أو الخمسة والخمسين ألفاً، أو المئة ألف شهيد ؛ لندرك أن لكل واحد منا اسمه الذي كانت أمه تناديه به، ووجهه الذي تحفظه العائلة حتى في غيابه، وصوته الذي لا يشبه صوتاً آخر . كان أحدنا يضحك بصوت عالٍ حين يفرح، وآخر يترك فنجانه نصف ممتلئاً وينسى أين وضع مفاتيحه، وثالث يحمل في جيبه ورقة عليها موعد، أو رقم هاتف، أو فكرة لم تكتمل . بقيت أشياؤهم الصغيرة بعدهم : مفتاح في درج، وقميص معلّق خلف الباب، وصورة في هاتف، ورسالة لم تجد طريقها إلى صاحبها .

ماذا لو نطق الشهداء ؟ ربما يقولون : لا تحوّلوا ذكرياتنا إلى طقوس سنوية، ولا تجعلوا أعوامنا الأولى والثانية والعاشرة مهرجاناً خطابياً يتكرر ثم ينتهي. فالحياة التي تركناها لم تكن منفصلة عن موتنا؛ كنا بشراً نعيش أيامنا العادية، نحب ونخطئ، ونؤجل أحلامنا إلى الغد، ونحسب السنوات والشهور والأيام التي تفصلنا عن تحقيقها. لكن الحياة العادية نفسها كانت تتبدل من حولنا: المخيم المألوف قد يصبح حالة استثنائية، والطريق المعتاد قد يتحول إلى مساحة محاصرة، والأرض التي ارتبطنا بها منذ الطفولة تبتلعها أنياب الوحش .

في مثل هذا السياق، يتغير السؤال تدريجياً، بمشروعية حماية ما تبقى : موسم الزيتون، والأرض، والبيت، والأهل، والمكان الذي ننتمي إليه . ومن هنا لا يأتي الانتماء الوطني "بفرمان" رسمي، ولا تكون المقاومة اختياراً منفصلاً عن سياقها؛ فهي، بالنسبة إلى كثيرين، ثمرة مسار طويل من الاحتلال، والاقتلاع، والقهر، والفقدان . وتتداخل آثار النكبة والإبادة القديمة والجديدة؛ وما دفع الرجال الحقيقيين إلى التقدم في الصفوف هو عشق الوطن، ذاكرة الشهداء الميامين، وتجربة الأسرى في زنازين الموت، وتوق شعبنا إلى الحرية .

ماذا يقول لنا الشهداء ؟ يقولون : نحن شهداء فلسطين . سرنا على درب الحق، في مواجهة التطهير والتقتيل والنزيف الممتد على كامل أرضها، وفي شتاتها الذي يحمل، رغم كل شيء، حلم فلسطين الأعظم . لذلك، في اللحظة التي يسقط فيها الإنسان شهيدًا، تتراجع الألقاب والرتب والمراتب، كما يتراجع الانتماء التنظيمي والحزبي، أمام الاسم الأبهى الذي يختصر كل ذلك : شهيد فلسطين . اسمٌ لا يلغي خصوصية كل شهيد، بل يضمّها إلى معنى أوسع ؛ فلكل واحدٍ منهم اسمه ووجهه وحكايته، لكنهم يلتقون في الفكرة التي بذلوا زهرة أعمارهم من أجلها . وهكذا يصبح «شهيد فلسطين» اسمًا يتسع لأسمائهم جميعًا، وتلتقي فيه أرواحهم عند قلب القضية التي وهبوها حياتهم .

هذا ما يقوله لنا الشهداء قبل أن نعاهدهم بأنهم سيبقون في ذاكرتنا وألا ننساهم : لا تستعيدوا موتنا وحده، بل استعيدوا ما كان في حياتنا من قيم ومعانٍ يجري تهميشها . استعيدوا الإنسان الذي بقي شامخاً، واليد التي رفعت الراية عالياً ولم تنكسها، والموقف الذي لم يفتح الباب للغزاة . انظروا إلينا لا كصور مكتملة النهاية، بل كأحلام توقفت قبل أن تعرف نهايتها . فكل شهيد كان حياة كاملة، لا لحظة موت فقط ؛ وكان له طريقه الخاص إلى تلك اللحظة، ولهذا لا يشبه شهيدٌ شهيداً آخر، حتى حين تجمعهم القضية الواحدة .

فماذا لو نطق الشهداء ؟ لقالوا : لا تذكرونا ثم تعودوا كما كنتم . إن كنتم عاجزين عن حفظ أحلامنا، فلا تدّعوا أنكم حفظتم أسماءنا . نحن أمانةٌ تركناها في أعناقكم، وحلمٌ لم يكتمل إلا ليحملَه من بقي . ولعلّ هذا هو المعنى الذي يلتقطه مظفر النواب حين يقول : «الذئبة حتى الذئبة تحرس نطفتها، والنملة تعتز بثبّ الأرض» ؛ فحين يكون الشيء جزءًا من وجودك، لا تحتاج إلى من يذكّرك بحراسته .

فالشهداء لم يتركوا لنا أسماءهم فقط، بل وصيتهم ان البلاد لا تأتي لأحد ؛ علينا أن نذهب إليها، مهما كان الثمن . وإن غبنا، فازرعوا أسماءنا في الذاكرة، لعلّ فلسطين تعرف يومًا كم أحببناها .

نحن لسنا أرقامًا في سجلّ الموتى ؛ لكل واحد منا وصيّةٌ تركها في وجوه الذين بقوا . فلا تجعلوا من أسماء الشهداء ذاكرةً للمناسبات ومادة للخطابات وزخرفة للبيانات، بل مسؤوليةً تُختبر فيما تفعلونه بعدهم . لقد ماتوا لنحيا، كانوا نسور الفكرة النبيلة، وسؤال القضية الذي دفعهم إلى التضحية : كيف تبقى فلسطين حيّة فينا .



الهدف AL-HADAF